



قد توفى بملكه الحمد محمد بن
داود صاحب الزان
عنه الله تعالى
سنة ١١٨٥

38

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي وفقنا لنفقه في الدين الذي هو جليل المنزلة
 وفصله المبين ومبررات الانبياء والمرسلين وحجة الراسخين
 على خلق اجمعين ومحمد الطيب والجليلين والصلوة
 والسلام على خير خلق من المصطفى ورحمة للعالمين وعلى آله
 وصحبه والتابعين والعلماء والعاملين فيقول الفقير
 الى رحمة ربه الفقير ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلي قدس سره
 في نسخة من كتابه في مسائل القدر والقياس
 والمختار والكثرة والوقاية بعبارة سرية غريبة فاجبت
 الى ذلك واضفت اليه بعض ما يحتاج من مسائل المجمع من
 الهداية وصرحت به في الخلاف بين ائمتنا الاشراف وقد مر من
 اقوالهم ما هو الاجماع واخرت غيره لانه في غير ما يفيد الترجيح
 واتا الخلاف الواقع بيننا وبين ائمتنا المذكورة فكل
 ما صدر به بلفظ قبل او قالوا وان كان مقرونا باللاحق ونحوه فانه من
 بالنسبة الى ما ليس كذلك ومنه ذكر لفظ التثنية من غير تسمية
 تارة على وجهها في قوله لا يوفق ومحمد جها الله ولم يذكر في
 التثنية على الاصح والاقوى وما هو المختار للفقهاء حيث اجتمع
 في الكتب المذكورة في تسمية التثنية بالبحر ليوافق الاكمام المستعمل في

التفقه في اللغة الفهم وهو الفهم
 بالتفكر والتكليف
 تحت اسلكه اي وسط
 طريق العظم



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي وفقنا لنفقه في الدين الذي هو جليل المنزلة
 وفصله المبين ومبررات الانبياء والمرسلين وحجة الراسخين
 على خلق اجمعين ومحمد الطيب والجليلين والصلوة
 والسلام على خير خلق من المصطفى ورحمة للعالمين وعلى آله
 وصحبه والتابعين والعلماء والعاملين فيقول الفقير
 الى رحمة ربه الفقير ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلي قدس سره
 في نسخة من كتابه في مسائل القدر والقياس
 والمختار والكثرة والوقاية بعبارة سرية غريبة فاجبت
 الى ذلك واضفت اليه بعض ما يحتاج من مسائل المجمع من
 الهداية وصرحت به في الخلاف بين ائمتنا الاشراف وقد مر من
 اقوالهم ما هو الاجماع واخرت غيره لانه في غير ما يفيد الترجيح
 واتا الخلاف الواقع بيننا وبين ائمتنا المذكورة فكل
 ما صدر به بلفظ قبل او قالوا وان كان مقرونا باللاحق ونحوه فانه من
 بالنسبة الى ما ليس كذلك ومنه ذكر لفظ التثنية من غير تسمية
 تارة على وجهها في قوله لا يوفق ومحمد جها الله ولم يذكر في
 التثنية على الاصح والاقوى وما هو المختار للفقهاء حيث اجتمع
 في الكتب المذكورة في تسمية التثنية بالبحر ليوافق الاكمام المستعمل في

سجدة

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي وفقنا لنفقه في الدين الذي هو جليل المنزلة
 وفصله المبين ومبررات الانبياء والمرسلين وحجة الراسخين
 على خلق اجمعين ومحمد الطيب والجليلين والصلوة
 والسلام على خير خلق من المصطفى ورحمة للعالمين وعلى آله
 وصحبه والتابعين والعلماء والعاملين فيقول الفقير
 الى رحمة ربه الفقير ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلي قدس سره
 في نسخة من كتابه في مسائل القدر والقياس
 والمختار والكثرة والوقاية بعبارة سرية غريبة فاجبت
 الى ذلك واضفت اليه بعض ما يحتاج من مسائل المجمع من
 الهداية وصرحت به في الخلاف بين ائمتنا الاشراف وقد مر من
 اقوالهم ما هو الاجماع واخرت غيره لانه في غير ما يفيد الترجيح
 واتا الخلاف الواقع بيننا وبين ائمتنا المذكورة فكل
 ما صدر به بلفظ قبل او قالوا وان كان مقرونا باللاحق ونحوه فانه من
 بالنسبة الى ما ليس كذلك ومنه ذكر لفظ التثنية من غير تسمية
 تارة على وجهها في قوله لا يوفق ومحمد جها الله ولم يذكر في
 التثنية على الاصح والاقوى وما هو المختار للفقهاء حيث اجتمع
 في الكتب المذكورة في تسمية التثنية بالبحر ليوافق الاكمام المستعمل في

كاتبه والفتح

الوضوء لغت النظافة وشرعها
 الوجه والبدن والرجلين
 الشمس والقمر لغت انقطاع
 وشرعها حكم لزوم بدليل وطني
 ان يستحق العقاب
 النكاح لغت انما مصدر بمعنى الجماع
 كاللبنان لغت انما مصدر بمعنى الجماع
 المجموع واصطلاحاً ما يكون
 اغتسلت منقولة من غسلت
 انواعاً اولاً
 دور
 علا
 ربه يتم تحديد الوجه بحسب
 الطول والعرض
 دور
 مع تركه اجازة
 فضيلة عند
 الامام وشيخ الفقيه
 قال يوم ويل للوعظاء
 شدة عذاب

دور
الحمد لله الذي
أعطى الدنيا والآخرة
ما لا يحصى ولا يعد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فمن لا يملك في بيته
بجانب الكفاية عند
يكون فعل البعض
الكل في الأمر
وَجِبَ الْفِعْلُ لَيْتَ عَالِيهِ
كفاية وان لم يفعل يكون آثما
جميعاً قدم المصنعة للجمعة والعبدین
على الواجب ليت فعل جباً فعل مماثلت
كان يكون باب بيت مقدمه انك ا
الى المجد رد
اجون لتقديم اولئك
ثم اختلف في قدره ف قيل
لذلك الایة وقيل ما دونها رد
حتى وقت الصلوة بالكل والشراب وغير ذلك
الحسن اذا غضمض فشربه ولم يبلغه ولم يدركه وقد
اصابه جمع من نالك جاز لان الجنابة انحلت
الماء فظهر العلم الاقلف اذا اعتسل من الجنابة
بت ولم يدخل الماء راحل الجسد جاز وقد ذكرنا
على خلاف في ذلك كذا او ردوا حذو المسئلة
كل درو فكانت الرواية مضطربة بحسب اذا كان
عليه حاتم ضيق ففتسلوا ووضا، ولم
المؤمن لا يجزى

٢٤٣

صلوة يوم وليلة
يشتري بها الفداء يا خلود
محمد

ليلة يا خلود
 علا
 في حق الرضا عني
 يلزم اعادة الصلوة
 الا ترضى عنها وما
 في حق غيره فيكم بها
 استبها في الحان اولاد
 عبيد الخ
 ويزيد في ان يفتد
 عبيد الخ

من الحاء الطاء
الواحدة عشرة
الجمع في حاليه
واحده تسعة
في الاحكام
كورة لانها
اللان من الحاء
فاخذ احد حكا
حكا صاخبين

مشکو کا فیہ در

ویکی

اور جو بھی

ای عباد ذمه منصوصه
بالتزام دور

بارمق
لوفی زنی ظلیل الجذیه ۲۲

الحمد لله الذي جعل
في صدورنا نافي للوباء
والكلالة موضع لوصول الاول

صا ط ن الما سى
خسراء صا ط ن الما

ط
يُؤَدُّ إِلَى الْهَلَاكِ
أَوْ مَلُوحٍ

لأن فيه معاين البدل والمبدل منه
ولا ينظر في الشرع ^{والتة ثلثة فعلية} ^{وتقديرية}
سنة فعلية در

فلو صلى بجمع في أول الوقت رحمه

وَالْوَقْتُ بِقَالَ يُوْعِيهَا

دورر قولید فعلیه تقدیریه

وذهب رجله يعني اذا انقضت
مدة السبع وهو مسافر وجان
ذهب رجله من البرد
لويضع حفيه جان
السبع دور

وزرع الخنف سيب

لانتفاء الوضوء وهو يجوز

ذكر السبب اراده مسيب

علاقہ فسیلہ حجازہ مرسل اولور

اعلا بحيث يستمسكان على اساق بدو شد دور

اعلى مسح الجيفة مع الغسل دور

ما يعمل للبدن لدفع وقع البر دور دور

والعصابة ما يشد به الحرفة لعل تسقط دور

مدة المسافر ولو مسح ما فرقا فقام لنما يوم وليلة نزع
والاستبراء والمقدور ان ليس على الانقطاع فكا الصبح
والامسح والوقت لا بد من خروج ويجوز المسح على اللبؤوف
فوق الخلق ان ليس قبل الحدث وعلى الجوز مجلد او متعللا
وكذا على النجس في الاصح عن الامام وهو قولهما لا على عاتق
وقيل في وقت وقفاين ويجوز المسح على اللبؤوف
الوقت ونحوها وان شذها بلا وضوء وهو كالفعل في
ولا يتوقف ويمسح على كل العصابة مع وضوءها ان فرقة
كان تحسب اجرة او لا وكيف مسح اكثرها فان سقطت
عن برء بطر والا فلا ولو ترك من غير عذر جاز خلاها
وضع على شفاق رجليه واولا يصل الماء تحتية غير اداء
الماء على ظاهر الدوا ولا يفتقر الى نية في مسح الخلق
الزاسم بالبيض هو دم ينقصر من امرأة بالغة لا اداة
واقلة ثلثة ايام وليا لها وعن ابى يوسف يومان واكثر
الثالث واكثر عشرة وما نقص عن اقله او زاد على
الكثرة فهو استحاضة وما تراه من اللون في مائة يوم
الباض الحالى فهو حيض وكذا الطهر المتخلل بين

اي حلون انفس اي دم الحيض اي يوم طهر الدين

تنظيف المني

الدين فيها وهو جميع القيوة واليوم ونقصه
دونها ودخول المسح والطواف وقربان ما تحت
الازار وعند محمد قربان الفرج فقط ويكفي غسلها
وان انقطع لنم العشرة حل وطهر بقيل الغسل وان انقطع
لا قبل لا يجزئ حتى تغسل او يمسه عليها اذ في وقت صلوة
كاملة وان كان ماذون عادتها لا يجزئ وان اغتسلت
واقل الطهر خمسة عشر يوما ولا حد لاكثره الا عند نصب
العادة في زمن الاستمرار واذا زاد الدم على العادة فان
جاوز العشرة فالزائد كله استحاضة والا فحيض وان كانت
مبتدئة وزاد على العشرة فالعشرة حيض والزائد استحاضة
والنفس دم يعقب الولد في حكم الحيض ولا حد لاقله
الكثرة اربعون يوما وما تراه الحامل حال الحمل وعند الوضع
قبل خروج اكثر الولد استحاضة وان زاد على الكثرة ولماء
عادة معروفة فالزائد عليها استحاضة والا فالزائد
على الاكثر فقط استحاضة والعادة تثبت وتثقل بمررة في
الحيض والنقاس عند ابى يوسف رده يومه يفته وعندها لا
من المعاودة والنفس التوهم من الاول خلا فالحدود

بوجوه كور ملككم عادت ثابت اولسون

لأن الحيض يمنع الطواف الكعبة وقفة طلبة
فوقه والظهور من الزمان صفة المسئلة الطاهر المتكامل
بين الدين في مدة الحيض حيض حتى لو استمر اياما
وستة ايام طهر او يوما واما فالفرة كما حيض وعندها
والثلاثة الاولى حيض والثلاثة الثانية طهر وان انقطع
كلها وثلاثة ايام كما في العشرة كذا حيض وعندها
حيض والباقي طهر له ان الطهر الغالب لو لم يجزئ الصلاة
للدم المعلوم حتى صار حيضا لما ان استجاب على النقص
لبس الزكوة والطهر المتكامل بين الدين في مدة النفا
في باب الزكوة والطهر المتكامل بين الدين في مدة النفا
وعند ان كان خمسة عشر يوما يكون الاولى نفاس والثاني حيض
رات بعد الولادة يوما واما ثلثين يوما طهر والثاني حيض
يكون الاربعون نفاس بين الدين فيكون فاصلا بينه وبين
لها طهر ايام تتخلل بين الدين فيكون فاصلا بينه وبين
فما صلا في سائر الايام على كونه الطهر المتكامل بين
كما ان العشرة مدة الحيض على كونه الطهر المتكامل بين
مدة النفاس فاصلا قياح على الطهر المتكامل بين
مدة الحيض توقى

لو كان فيهما الهة الآية
لو كانا ضاحكاً

فوزیه ابو موایله
بالسج

الحسن
في الرقيق ورونا بعد منظر الفواكه
مذلل حاله

زاد القلبي

وضوءها كونه طاهر لا رجاء فيه والبطاؤها
 ولها بقية الماء طاهر وعندها يوسف محقق وماء وود
 على نجس كونه ولو في ثوب طاهر في بطنه فظهرت
 فيه طهارة ان كان بحيث لو غرق في البحر لافلا
 كما لو وضع رجليه على مطين بطين نجس ولو نجس
 طرفه في نجس غسل ظاهره فاما حركته فطهارة كطهارة يده
 عليه ما جرد وسرا فغيره بغيرها او ذهب طهر كل ما انفق
 المنيّة ولبنها طاهر خلافا لها والاحتياط سنة فيما عدا
 من احد السببين غير الریح ويطهر فيه عبد ذبل مسحه
 نحو جرحه ينقيه يد برجله الا قول ويقبل بالثوب ويرى بان
 في الصيف ويقبل الرجل بالاول ويرى بان في الشتاء
 في الشتاء وغسله بالماء بعد طهره فغيره بغيره او لا
 ثم المخرج بطن اصبع او اصبعين او اثلث لا يبرأ
 ويرى فيه لب لفة ان لم يكن صائما ويحس ان جاور النجس
 المخرجه من رجليه ويعتبر ذلك وراء موضع النجس
 ولا يتنج بغيره وروى وطعم ولا يمين وكذا استقبال
 القبلة ولا يتنج بالبول كونه في الخلائك **بصلوة**

في النجس
 في النجس
 في النجس

طرف الثوب من الانصاب

وقت للمستنجي اذا اذنت

في النجس

وقت النجس طلوع الفجر ان وهو البصر المعتبر في
 الافق الى طلوع الشمس ووقت الظلمة من زوالها الى
 ان يصير ظل كل شيء مثليه سور في الزوال وقالوا ان
 ان يصير مثله ووقت العوض من انقضاء وقت الظلمة ما ذكر
 الشمس ووقت المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو البصر
 الكائن في الافق بعد الحرة وقالوا هو الحرة قبل وبه يفتي
 ووقت العشاء والوتر من انقضاء وقت المغرب الى الفجر
 ولا يقدم الوتر عليه للترتيب ومن لم يجد وقتها لا
 يجزى ان عليه يستحب الاشارة بالوجه الى النجس
 او اوجه بترتيب اربعين آية او اكثر ان ظهر في الظاهر
 يمكنه المصنوع واعادته على الوجه المذكور والابرار بظهر
 الصيف وتأخير العوض لم تنقير الشمس والفتن والفتن
 والوتر لا اذ لم ينشئ بالانقباض والافضل النوم فتجدي
 ظهر الشئ والمغرب تعجيل العوض العين يوم الغيم وتأخير غير
 ويمنع عنه الصلوة وسجدة التلاوة وصلوة الجنازة عند
 الطلوع والاستواء والغروب الا عصر يومه وعن الشغل
 ركعتي الطلوع بعد صلوة الفجر والعصر لا عم قضاء فائتية

في النجس
 في النجس
 في النجس

في النجس

في النجس

في النجس

في النجس

هذا هو الموضع الذي يجب فيه الوقوف في الصلاة
 وهو في موضع السجدة من قبل القبلة
 وهو في موضع السجدة من قبل القبلة
 وهو في موضع السجدة من قبل القبلة

سجدة تلاوة وصلاة جازة وعن الشافعي بعد طلوع الفجر
 بالكر من سنة وقبل المغرب ووقت الخطبة ايا كانت وقبل
 صلاة العيد وعن الجمع بين صلاتين في وقت الأبوقة وهذه
 من ذلقة ومن ظهرت في وقت عواوينها صلواتها فقط ومن
 أهل فرض في آخر وقت يقضي الامن حاصت فيه **بلياذان**
 سن في بعض دون غيرها ولا يؤذن لصلاة قبل وقتها
 ويعاد في لو فعل خلا فالله يؤمن في الفجر يؤذن للفائتة
 ويقسم وكذا في الفوائت وفي غير وقتها وكذا في تركها
 للباس الا المصلي في بيته في الموضع الذي لا يملكه الا
 الاذان معروفة ويؤذن بعد فلاح اذان الفجر الصلاة في
 النوم مرتين والاقامة مثله ويؤذن بعد فلاح اذان الفجر الصلاة
 مرتين ويترسل فيه ويجرد فيها ويكره التزجيع والتساخين
 ويستقبل فيها القبلة ويجوز جسد يمينه وبسرة عند
 حية على الصلاة وفيه على الفلاح ويستند فيها صومعة ان لم يجد
 التحوير واقفا ويجعل اصبعه في اذنيه ولا يشك في اثنائها
 ويجلس فيها الا في المغرب فيفصل كسنة وقال بجلسة خفيفة
 واستحسن المتأخرون التشويش في كل الصلاة ويؤذن ويقسم

اذن وعلامة
 على ظهر
 هذا العلامة بعد اعلان

عن طهروا بآذان المحدث وكراه اقامة آذان الجنب والعايد
 كآذان المرأة والمجنون والسكران ولا يحد الاقامة
 ويستحب كون المؤذن عالما بالسنة والاقامة وكراه
 اذان الفلق والهجاء القاعد لا اذان العبد والاعمى والارامل
 وولد الزنا واذا قال في على الصلاة فقام الايام والجماعة
 واذا قال قد قامت الصلاة شربوا وان كان الايام
 غائبا او هو المؤذن لا يقومون من محض **بلياذان**
الصلاة في طهارة بدن المتصلي من حدث ونجاسة
 ومكانه وسرعورية واستقبال القبلة والنية وعورة
 اليه قبل من تحت ثيابه تحت ركبته والامانة مثله مع
 زيادة بطنه وظهوره وجميع بدن الحية عورة الا وجهه
 وكفيه وقدميه وفي رواية وكشف ربيع عضوه هو كونه
 يمنع كالبطن والفخذ والساق وشعرها النازل وذكره
 بمفردة والاشيين وصدورها وحلقه الدبر بمفردة وعند
 ابنه يوسف انما يمنع انكشاف الاكثرو في النصف عنه
 روايتان وعاد ما يزيد النجاسة يقع معها ولا بعيد
 ولو وجد ثوبا ربيع طاهر وصح عيانا لا يجزيه وفي اقل

عاهنا

قوله اذن
 بدو وروية

امام ماثير او لم يثبه
 جماعتها حاطير
 او لم يثبه

قوله تعالى وثيابك فطهر وان
 وجب الطهارة وجب في بدن
 المصلي ومكانه
 السور
 ٢٢

من رتبة خير والا فصل الصلوة وعند محمد يلزم وان
لم يجز ما يستعورته فصحة قائما ركوع وسجود باز
والا فصل يصح قاعدا بائنا وقيل من يركع عين الكعبة
ومن يركعها فان جعلها ولم يجز من يسأله عنها تحريم
وصح فان علم بخطا لم يعد ولا يعيد وان علم في غير المبدأ
وسجد ان تحول رايه وان شرع بلا تحريم لا تجوز وان
اصار عند ان يفسف ان اصار بازت وان تحرق قوع
جملته وجعلوا حال ايامهم بازت صلوة من لا يتقدم بخلاف
من تقدم او علم حاله خالفه وقيل في ائمة جبهة قدرته وقيل
فصل في الصلوة بغير رتبة او ضم التلخيص الفصل في الصلوة
ويكفي مطلق التنية للنفذ السنة والزاوية الصلوة للنفذ
شرط تعيينه كالقول مثلا والمقدس ينوس المتابعة ابغها والنية
ينوس لله تعالى والديا للبيت ولا يشترط نيته عند الركعات
باب في سعة فرضها فرضها التحريم وهي شرط والقيام
القراءة والركوع والسجود والقعدة لا فيرة قدر التشهد
وهي اركان والزوج بصفة فرض خذ ما له ما وواجبها
وراء الفاتحة وضم سورة وتعيين القراءة في الاوليين

ادارة
ادارة
ادارة

ورعاية

فليدور
مبالغة اي مبالغة
والكنا في تحريمه للمبالغة اي مبالغة
التحريم جعل الشيء محرما وله الحقيقة
الائتمة وحصلت التوبة الاولى لانها
تحرم الاشياء المباحة قبل الشروع
بخلاف سائر التلبينات

كم

ورعاية الزينة فعل مكرر وعبدالاركان وعبدالاركان
هو فرض والقعود الاول والتشهدان والفظ السلام
وقوله الوتر وتكبيرات العبدن والبهر في محله والركعة
وسننها رفع اليدين للتحريم وسننها اصابعه وسننها لامر
بالتكبير والشاء والتعود والتسمية والثامن ستر او
يمسح على ساره تحت سترته وتكبير الركوع وسننها
وارفع منه واخذ ركنيه يديه وتفرج اصابعه وتكبير
وسننها ثلث او وضع يديه على كفيه واقرش رجله اليسرى
ونصب اليمن والقومة والجلوس والصلوة على اليسرى والديا
واذا بها نظره الى موضع السجود وكظم فيه عند الشاء
واذا جاز كفيه من كفيه عند التكبير ورفع السعال استطاع والقيام
عند رفع على الصلوة وقيل عند رفع على الفلاح والشرع عند قامة
الصلوة **فصل في** ينفع الشروع في الصلوة واذا اراد العمل
فيها كبر خافا بعد رفع يديه محاذيا بايديها مية شمس او يمين
وقيل ما يساوعند يوسف يرفع مع التكبير لا قبل القراءة
خدا من تكبيرها ومقابلة تكبير المومنين تكبيرهم افضل خلافا لهما
ولو قال بدل التكبير الله اجل واعظم او الرحمن اكبر او

حال القيام ولا ظهر قدميه حال ركوع
والا رنبت حال السجود والمجزة
القعود والامكبت الايمن حال
النسبية او لا والا اليسر اعند
ركوع سبيل
الثانية دور
١٢٢

اي صول قدم

ط اي يترجم لقوله عليه السلام
الثاوب في الصلوة من الشيطان
فاذا اثاوب احدكم فليكظم
فليكظم ما استطاع
قادر او لدوغي قادر

رفع

اول الله الله او كبر بالفارسية صح وكذا في قوله بها
 عاجز عن الوحيه او ذبح وسمي بها وغير الفارسية من
 الاله مثلها في الصريح ولو شرع باللهم اقل لا يجوز
 وقال ابو يوسف ان كان بحسن التكبير لا يجوز الا ب
 ثم يعتمد بيمينه على راسه بيمينه تحت ستره في كل قيام
 ثم يركع ويكبر في قيامه في كل ركعة فيضع في القعدة
 وسلكه الخارة خلافا لابي يوسف في قوته الركوع وبين تكبير
 العبد اتفاقا ثم يقرأ سبحانك اللهم لا افره سرا ولا يقرأ
 وقسم وجهه لا افره خلافا لابي يوسف ثم ينعوذ بآية الكرسي
 في اذنه المسبق عند قضاها مسبقا للمقدس ويؤخر عن تكبير
 العبد ويحمد الله بوسن هوسج للشان في اذنه المقدس ويقدم
 على تكبيرك العبد في ستره اول كل ركعة لا بين الفاتحة والسورة
 خلافا لما في صدوة المخافة وفتح آية من القرآن انزلت
 للفصل بين السورة ليست من الفاتحة ولا من كل سورة
 ثم يقرأ الفاتحة وسورة او ثلث ايات واذا قال الامام
 لا تعالين ايمن سجودا ثم ستره ثم تكبير اكلوا ويعتمد
 على ركبته ويقع اصابعه على ظهره غير دافع ولا منكس

لا يقرأ بعد الشاء فينبغي ان
 يكون التقدير متصلا بالقرآن
 لا بالشاء
 دورر

علا
 في امين بالدو القصر من السماء
 الافعال معناه السجود وتشديد
 الميم فيه خطاءم
 دورر

باطنه الشاغي
 له و بكلمة

له ويقول ثلث سبحان ربك العظيم وهو ادناه وسبحك يا
 مع الاحياء للمنفرد ثم يرفع الايام قائلا لا اسمع اليك من محمد
 ويكفي به وقال يغم البس ربنا لك الحمد ويكفي المقدس
 بالمحمد اتفاقا والمنفرد بجمع بينهما في الاصح وقيل كما تقدم
 ثم يركع ويسجد فيضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين
 اذنيه ضامنا اصابع يديه محاذية اذنيه ويضع ركبتيه
 ويحاذي بطنه عن فخذه ويؤتيهم اصابع رجليه كوالقبة
 والاراءة تحفص وتلقي بطنها بضمها ويقول سبحان
 ربك الاعلى علنا وهو ادناه ويسجد باذنه وجهه فان
 اقتصر على وجهه او على كوعه مات جازع الكراهة وقال
 لا يجوز الاقتصر على الاذن من غير عز وريحوز السجدة على الارض
 ثوبه وعلى شيء بجذ حبه وسفر جهته على الارض لا تستقر
 وان سجد للرحمة على ظهره فهو موقوف صلوته جاز ووجهه ثم يرفع
 عند محمد وعنده انا يوسف بالوضع ثم يرفع راسه مكبرا
 يجلس مطمئا ويكبر ويسجد مطمئا ثم يرفع راسه مكبرا
 ثم يديه ثم ركبتيه وينهض قائما من غير قعود ولا عظاما بديه
 على الارض والى ان لا يركع الا ان لا يستقر ولا يستقر

ط
 لقوله عليه السلام من قال في
 ركوعه سبحان ربك العظيم
 ثلثا فقد تم ركوعه دورر
 م

يقوم مستويا وم

اذنية

يكبر

لا يشرع في اول القراءة للرجوع اليه
 فلا يتكرر الا بتدوير المجلس
 وقراءته سكتة فليدفعه او جازا

والمنقر

٥٥٥
وإنما هذه الحروف ستة رفع اليدين في ثمانية مواضع ثلثة
في الصلوة فالأول لتكبيره الافتتاح والآخران للقبضات والعين
في الصلوة والخمسة في الحج فالسنة عند استلام الحجر فالصلاة للصلوة
والجيم للمروة والجيم للمرتين والرفع في
والجيم للمروة والعين للوقوف والجيم في استلام
الثلثة الأول بجاء الأذنين وفي الخمسة تفصيل في استلام
الحجر وعند المرتين الأول والوسطى يرفع خذوا منكم
ويجعل يطنها نحو الكتف وعند الصفاة المروة ويعرفات
يرفعهما كالنحو بأصابعه نحو السماء كذا في الصفاة
الظهيرية في المناسك بحر الرائق

للصورة الفرائض

۱۸۱۸

باصلاح
اعلمهم بالصلاة
صحة وفصاذا

دور
م

ط
ان تساود فيه فلاحق

اشدهم خوفا من الله

تفكر

دور
م
نفسه حواسنا

علا
حاجب عارفانهم اذا صلوا

يقدم امامهم
دور
م

قالهم اذا اقم

احد كوال قوم فالخفيف

صلواتكم فان في رمضان

وذو الحجة صدقة

والصلاة

ط
يدين الامام لانه عليه السلام

صلى باني عباس فاقامة

عن يمينه دور
م

انما يصح
انما يصح
انما يصح

ولا يقرأ المؤمن بل يستمع وينصت وان قرأ امامه اية الزخرف
والترتيب او يخطب او يصلي على النبي صلى الله عليه واله والراي
صلى الله عليه واله

اعلمهم بالسنة ثم اقرهم وعند ابو يوسف بالعكس
ثم اقرهم ثم اقرهم ثم اقرهم

والاعمال والاعمال والاعمال والاعمال
جاز وكيرة تطويل الامام المسنة وكذا جماعة النساء

وسمى من فان فعلت بغير الامام وطمع في العروة والاعمال
للجماعة الا يجوز في البحر والمغرب والعشاء وجوز اصفوا

في السكت ومن صاع واد اقامه عن يمينه ويتقدم على الشاهد
فصاعدا او يصفى الرقاب ثم القبيان ثم السبايا فان فاد

مستحيا في صلاة مطلقة مشتركة تحريمه واداء في مكان متحد
بلا طائر قد صدقته ان نور امامها ولا يترك في صلوة

بلاينة اياها وف اقتد او رجل بامرأة او صبي واطاهر
بمقدور وقارئ ياتى ويكسب معا وغير موم بموم وغير موم

بمقتضى او بمقتضى فرضا او بمقتضى اقتداء او بمقتضى
بمقتضى وموم بموم وقائم باقتداء او بمقتضى

بمقتضى وموم بموم وقائم باقتداء او بمقتضى

انما يصح
انما يصح
انما يصح

انما يصح
انما يصح
انما يصح

انما يصح
انما يصح
انما يصح

والقائم بالغا بعد فلا فاما لمجد فيها وان علم ان امامه كان محمدا
احاد وان اقره من امتي وقارئ بامر فست صدقة السكت

وقال احمد بن حنبل في حقه ولو لم يخطب الامام القارئ لم ينافي
الا في بين فست **باب الحديث** في الصلاة وممن سبقه من

في الصلاة توسعا وبني والاشياق افضل وان كان اماما
بغير آخرة مكانه واذا اقره عاذا وانتم في مكانه ضمان كان

امامهم لم يفرغ والا فله من غير بين القدر والاشياق حيث توسعا
كالمنفرد ولو اقره من غير بين القدر والاشياق او اعلى عليه او اعظم

او اقره او اصابه من غير بين القدر والاشياق او اعلى عليه او اعظم
فخرج من المسجد او جاوز الصلوة خارجا ثم ظهر انه لم يثبت

لو لم يخرج او لم يجاوز بينه ولو سبقه الحديث بعد الشاهد
توسعا وسلم وان تقدمه في هذه الحالة او عمل ما بينا فيهما

وتبطل عند الامام ان راى في هذه الحالة وهو يسمع ما او
مدة المسح او شرع فبقية يعمل قليل او تعلم الا من سورة او

وجهد القارئ ثوبا او قدر المومني على الا كان او تذكر صاحب
الترتيب فائتية او يستخلف القارئ امتا او طلعت الشمس

في الفجر او دخل وقت الفجر في الجمعة او زال عذر المذوء او سقط

عذره لو اول اداء عذر
قطع اول اداء
صلوة يجوز

صلوة معهم اما قارى فلان ترك القراءة
مع القدرة عليها واما صلوة الاميين
فمنها لما رغبنا الجماعة وجب
ان يفتد يا بالقارن
دور
م

ط
بان نام في صلوة يوما لا ينقض
وضوءه فاحتله
دور
م

وقان اخر صلوة فوترها
بناؤه على الصلاة
تت الصلاة عندها
لا تحت الصلواتهم عنده امام اعظم

بكره في الصلوة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

وركا السجدة وسجدته والتسليم بلا عذر وكفى له وسرته
 والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم
 او يركع الركعة الاولى في سجدة واحدة وسجدته
 فيها من الركعة ونظيره في السجدة الثانية والتسليم
 خلفا لهما وفي الركعة الثانية في سجدة واحدة وسجدته
 او لا يركع الركعة الثانية في سجدة واحدة وسجدته
 وان يكون فوق رأسه او بين يديه او يديه في سجدة
 يكون سجدة لا يتعدى السجدة او لغيره من ركن او موقوف
 الرئيس لا قبل الحنية والعقب وقيل الامام في السجدة
 ساجدا في طاعة والصلوة الى ظهر قاعه يحدث والى
 مصحف او يسكن معلق او الى شئ او الى باطن يديه
 تصاوير ان لم يسجد عليها وكذا البول والتخلف والوطء
 فوق السجدة وعلق يديه بالارض جوارحه عند الخوف على متاعه
 ويجوز نقب بالخص وماء الذهب والبول ونحوه فوق
 بيت فيه مسجد **باب الوتر والتسليم** والوتر واجب
 وقاله ثلث ركعات سلام واحد يقراء في كل ركعة
 منه الفاتحة وسورة ويقت في كل ركعة ركعتين او ركعة

اشواب يلبسه كل يوم وهي
 ما يلبسه في بيته ولا يركع
 بها الى الكثيراء صبر رزقه

في الصلوة حديث ابي هريرة
 رضي الله عنه انهم بقيل الاسود
 قالوا لعن الله الواشمين
 والمستوشمين صدق رسول الله

لما روى انه علمه السلام يوتر
 بثلاث لا يسلم الا في اخرين
 ثورار

بكره في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

بكره في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

بعد ما كبر وترفع يديه ولا يثبت في صلوته غير ما وضع
 اليه من قايته الوتر ولو بعد الركوع ولا يتبع قايته
 الفجر فلا قاله يوسف بل يقف ساكنا في الاظهر واليسار
 قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والمشا والركعتان في قبل
 الظهر والجمعة وبعد حيا اربع ركعات في يومين يوسف بعد الحنية
 ست ركعات في الاربع قبل العشاء ركعتان والست بعد
 المغرب والاربع قبل الفجر وبعد حيا وكبر الزيادة على
 اربع ركعات في ليلة في نفل النهار لا في نفل الليل في ثمان
 خلفا لهما ولا في نفل الثمان والا فضل فيها رباع
 وقاله في الليل المنيعة افضل وطول القيام افضل من كثرة
 الركعات والقراءة في ركعة في ركعة افضل من نفل
 والوتر في نفل نفل شرع فيه قصدا ولو سجد طلوع
 الفجر لا ان شرع طائفة عليه ولو نزل اربع ركعات
 في نفل بعد الفجر والاول او قبله في ركعتين وقال
 ابو يوسف في نفل اربع ركعات في نفل ركعتين في نفل
 في نفل اربع ركعات في نفل ركعتين في نفل ركعتين في نفل
 ولا فراه في الاوترين او الاوترين فقط او تركها في

بكره في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

بكره في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

بكره في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

بكره في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

اَوَّلُ الْأَوَّلِينَ أَوْ أَوَّلُ الْأَوَّلِينَ فَقَطُّ كَقِيَمَةِ الْإِقَامَةِ
 وَلَوْ أَنَّ الْأَوَّلِينَ لَا يَحْتَاجُونَ إِلَّا الْأَوَّلِينَ وَالْأَوَّلِينَ
 الْأَوَّلِينَ فَقَطُّ أَوْ قَالَ كَقِيَمَةِ الْإِقَامَةِ وَلَوْ أَنَّ
 رَكَاتِ الْقَعْدَةِ الْأَوَّلَى فِيهِ لَا تَسْتَلْظِمُ إِلَّا مَدَّةً وَلَوْ أَنَّ صَلَاةَ
 فِي مَكَانٍ فَإِنَّهَا فِيهِ أَوْ قَالَ كَقِيَمَةِ الْإِقَامَةِ وَلَوْ أَنَّ صَلَاةَ
 أَوْ صَلَاةً فِيهِ قِيَمَتُهَا فِيهِ لَمْ يَكُنْ الْقِيَمَةُ وَلَا يَقِيَمُ بِهِ
 صَلَاةً مِثْلَهَا وَصَحَّ التَّحْقِيقُ قَاعِدًا مَعَ الْقَدَرِ عَلَى الْقِيَمَةِ وَلَوْ
 فَبَعْدَ مَا أَقْبَلَتْهَا بِمَا جَاءَ وَكَرِهَ لَوْ بَلَغَتْ رُقَاةً لَا
 يَجُوزُ إِلَّا لَعَدُّ وَتَقْدِيرُهَا فِي خَارِجِ الْمَقَرِّ مِثْلَ الْآخِرِ
 جِهَةً تَوَجُّهَهُ وَاتَّجَاهَهُ بِشَرْطِ صَلَاةٍ لَا يَتَوَسَّعُ وَبِرُكُوعٍ
 لَا يَسْتَعِينُ بِهَا إِلَّا بِالْأَوَّلِينَ **فصل في التَّوَجُّعِ** سِتَّةٌ مَوْكُودَةٌ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مَرَّةً
 رَمَضَانَ بَعْدَ الْعِشَاءِ قَبْلَ الْوُضُوءِ بَعْدَ بَجَاعَةِ عَشْرُونَ
 رَكْعَةً بِوُضُوءٍ سِتَّةً وَحِدَةٍ بَعْدَ كُلِّ رَكْعَةٍ بَعْدَ رُكْعَةٍ
 وَالسَّيِّئَةِ فِيهَا الْحُجَّةُ مَرَّةً فَلَا يَتَرَكُ لِكُلِّ الْقَدَمِ وَتَكْرَرُ
 قَاعِدًا مَعَ الْقَدَرِ عَلَى الْقِيَمَةِ وَبِوُجُوهٍ جَمَاعَةٍ فِي رَمَضَانَ
 فَقِيلَ الْأَفْضَلُ فِي السَّيِّئَةِ الْمُسْتَرِجِلِ إِلَّا التَّوَجُّعَ **فصل في**
 نَصِيحَةِ إِمَامِ الْجَمْعَةِ بِالْبَاسِ عِنْدَ كَيْفِ الشُّمُوسِ كَقِيَمَةِ

لأن التبرؤ بح سنة مؤكدة للرجال والنساء لأن النبي
صلى الله عليه وسلم في جملة المبشرين ثم أدان الحجاب يصح في بيت
منفرداً لينقوهم الله ورض عنا كنسرة الحجة ولذا
نزل النبي صلى الله عليه وسلم بالجماعة
ليلة القدر ثلاثاً وادته ليلة القدر والآية

ما كل ركعة ركعتين وانما يطيل القراءة ويقرأ بها وقال
 ثم يدعوه بعد صلاته حتى تشهد الشمس ولا يخطب فان لم يخطب
 صلتها ركعتين او اربعاً كالخوف والظلمة والاحتياج
 الرخوع والفرج ~~مسألة~~ ^{في الاستغفار} المسألة بجماعة في الاستغفار
 بل دعاء واستغفار فاذا صعد اقرأ من بابذ وقال بصل
 الامم بان سر ركعتين يجهر فيها بالقراءة ويخطب بعد
 حياطين كالعبد عند محمد وعبد ابي يوسف نطبة وا
 حدة ولا يقلب القدم اربعين ويقلب الامم عند محمد ومحمد
 يخرجون ثلثة ايام فقط ولا يحسنه افضل الزينة
 اذ ركعتين يقطع ويقدر وان لم يجد وقهر الربا عتيم
 شفعاً ولو ~~مسألة~~ ^{في الاستغفار} المسألة بجماعة في الاستغفار
 الفجر ولو في الفجر او المغرب يقطع ويقدر ما لم يقدر
 الثانية بسجدة فان قديره ولا يقدر ولو كان في سجدة
 الظل او الحية فاقم او خطب يقطع على شفع وقيل
 يستمرها وكرهه من سجدة ان فيه عذر ان يقامها او ان
 لها الا من تقام بجماعة اؤس وان صلا لا يكره الا في الظلم

المغرب التي لا تنقطع

مِنْ الظَّالِمِينَ

اقال من جبينه فادان دعينه
فلم يزل يظنه وادى له
الشيء وادى له

[illegible]

والثاني ان سرع في الاقامة ومن خاف فوت الجماعة
ان اترس سنة بركتها ويقتديس وان رجا ادرك ركعة
لا يترك بل يصليها بعد بركتها ويقتديس ولا يقضي
التاسعة الا في من وعنده محدث يقضي بعد الطلوع ويترك
سنة الظهور في الجاهل ويقضيها في وقت قبل شفعه وغيره
وعبر الفرائض للمس والوتر لا يقضي اصلا ومن ادرك
ركعة واحدة من الظاهر جماعة لم يصح جماعة بل ادرك
فصلها ومن اتى ولم يدرك جماعة ويتطوع قبل الفجر
سنة ما لم يحق فوته ومن ادرك الايام راكمها فليقف
من ركنه لم يدرك تلك الركعة ومن كان قبل امامه فادرك
امامه في ركوعه **بلك قضا الفوائت** الترتيب بين الفات
والوقفة وبين الفوائت شرط فلو صلا فضا ذكرا فانيته
فقد وضعت موضعها وعندها ما تأمل فلو قضا قبل ادراك
فوضعت قاضها والا صحت عنده لا عندها والوتر كالعرض على
فذكره في قضاها لوصا الفات بلا وضوء ناسيا ثم صاع
السنة والوتر بعد السنة لا إعادة الفات ولا بعد الوتر خلاف
لها وبطلان الوتر لا يبطل اصل الركعة خلافا لمحمد وسقط

سنة الظهور

اصلا ان الفرائض للمس والوتر لا يقضي اصلا ومن ادرك ركعة واحدة من الظاهر جماعة لم يصح جماعة بل ادرك فصلها ومن اتى ولم يدرك جماعة ويتطوع قبل الفجر سنة ما لم يحق فوته ومن ادرك الايام راكمها فليقف من ركنه لم يدرك تلك الركعة ومن كان قبل امامه فادرك امامه في ركوعه بلك قضا الفوائت الترتيب بين الفات والوقفة وبين الفوائت شرط فلو صلا فضا ذكرا فانيته فقد وضعت موضعها وعندها ما تأمل فلو قضا قبل ادراك فوضعت قاضها والا صحت عنده لا عندها والوتر كالعرض على فذكره في قضاها لوصا الفات بلا وضوء ناسيا ثم صاع السنة والوتر بعد السنة لا إعادة الفات ولا بعد الوتر خلاف لها وبطلان الوتر لا يبطل اصل الركعة خلافا لمحمد وسقط

الترتيب

بالاول في كل وقت
والثاني ان يقول اوكي قضاها
بالحق لا يملك بركتها ولا يقضيها

الوقت

اصلا

والا حاز سبب الاجابة

الوقت

الترتيب يصعب الوقت وبالمشايان وبغيره من الفوائت
شأنه بركتها وقدمته ولا يقضيها الا في وقتها من ترك
شأنه او اكبر وشأنه ان يؤخر الوقتيات مع بقاء الفوائت
ثم غايته فرضه يدق وقتها بعد ذكر الركعة وقتها
وكذا الوقتية تلك الفوائت الا في وقتها او في وقتها
ولا يقضيها الا في وقتها او في وقتها
صلاة في وقتها او في وقتها
زمان الآخرة ولا يقضيها ما غايته بعد الصلاة في دار الحرب ان يترك
فرضية **بلك سجود السهو** اذا سجد سجدتين او ثلثا
سجدة سجدتين بعد السجدين وقيل بعد واحدة و
سجدة واحدة ولا يقضيها الا في وقتها او في وقتها
عدة السجود وهو الصحيح ويجب ان قرا في ركوعه او قعوده
وقد ركن او اخره او كثره او غير ذلك او تركه
ركوع قبل القعدة وثا في القيم الى الثانية بزيادة
على السجدة وركوعين واليه فيما يخفى وبالعكس ترك القعدة
الاولى وقيل كله قول الى ترك الواجب وان شذف
في القيم او الركوع لا يجب وان سها مرا ركعتين

فان
تدفع عن اتق الخطأ
وتدفع عن اتق الخطأ
بما قال

صحت
الا ان رفع الركعة
من الركعة الاولى
ولا يقضيها الا في وقتها

تعريف السهو غفل القلب عن الشيء المعلوم

اذا سها التقدي لا يجب السجود السهو على الامام اذا سها الامام
ولم يسجد للسهو لا يجب على المقتدي لانه تابع لقوله
ولا تنزل واذا وانه اخرى كناه امام اوزينه مقتدي
اولان كسبه كناه بوقدر ايهم
والاولى للمسوق ان يكسبه عن الامام
ليتم سجود السهو لايام حتى لو قام المسوق قبل سلك
الايام ويقضي لايام ان يسجد للسهو ان قيد السجدة
بركوع وسجود لا يتابعه بسجود للسهو آخر صلوته
وان سها المسوق بعد الافراد يسجد للسهو
اي السهو وسهو امامه

والا يملك بركتها ولا يقضيها

اي امام ائمتنا الى صلوة
الجمعة ابن

ان يقول لهم انما صلواتكم فاني سافر ويطول الوطن الاصل بمدة
لا بالسفر ووطن الإقامة بمدة السفر والاصل وفائتة السفر
تقص في السفر ركعتين وفائتة السفر تقص في السفر ركعتين وفائتة السفر
ذلك ان الوقت والعامة كغيره من الاوقات والسفر بقدر ما
دون الثلث كالمسافر والمدة والجدد **باب في الاصل**
الائتية شروط الموقوفات والسفطان او نازبه وقت
الظهور والمنطقة قبلها في قريبا والجماع والاذن العام والمهر
كل موضع ما امر وقاض بنفذ الاصل ويقوم الحدو وقيل بالاصل
اصلة في الاصل بساكنه لا يسفره وفائتة بالاصل في مقدار المصالح
وتصح في غير مواضع هو الصحيح وعن الامام في موضع فقط وعز
الايه سورج في موضعين ان مال بينهما شهرين في موضع في الموضع
الجمعة فيها للثلاثة او امير الحجارة لا امير الموم والابرة
وقرر في سنة او نحوها وعند حاله من ذكر طوئيل سنة طيلة
وسميتها ان ينطبق قايما على طهارة فطينين بفصل منها بحسبة
مستحلتين على ثلاثة اية والا ايضا بالحقوق في الهكدة على البيع
فيكون ترك ذلك واقل الجماع ثلث سنون الياق وقيل الامام
وعند يوسف اشان وقيل ممدوح مع فلو نفروا قبل سجودوا

مع امير الذي لا عليه

ورزقة منه جندی او عمر
وللممة اثنتي عشرة شرطاً
في بادشاهد ان اذني سنة للوجوب وتتم
عزم اوله
لأداء وشرط
الوجوب لا يكون اثره
ولا اعم ولا قاطع عليه
ولا قاطع يد ولا مسافر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وان كان الخطيب يخط في الخطبة وقيل
بالحمد لله او الله او سبحان الله او لا اله
الا الله ثم يقسط الخطبة بحوز
ان يصلي الجمعة بعد ذلك المنكوب

ای نیت
المبتوع

منفتح الجاني

موضع

بایزید

حافظ حسن

5/

20

الرجاء الهالِك

واقف الجمع

فاسمعوا
الله

الإمام المجدد

...

يظهر وعند هذا لا يستأنفها إلا أن تقرب قبل ركعة
 بسبيل من وقتها وقت الظهور وشروط وجوبها
 الإقامة بمصر والذكوة والصلاة والحرية وسلامة العينين
 والرجلين فلا يجب على الأعمى أو من قد قاتل ذوا
 لها أو كذا الخلاف في الحج ومن كان هو خارج المصطفى
 كان يسمع النداء يجب عليه أن إذا اجابته عن فرض
 الوقت والقيام والقيود المرفوعة يومه أو يفتقر
 بهم ومن لا عذر له لو سئل الظاهر قبلها مانع الكرامة
 ثم إذا سئل اليراء والإمام فيها بسبيل ظهره وقال لا
 بسبيل ما يدرك الجماعة ويشترع فيها وكذا للمعذور
 والمستحبون إذا رآه الظاهر بجماعته في المصير يومها ومن
 أوكرها في التشهد أو سجود التسهوا ستم جمعة وقال
 محمد بن سبيل ظهر أن لم يذكر أكثر من ثلثية ولو أدا
 فخرج الإمام فلا صلوة ولا كلام حتى يفرغ من خطبته
 وقال إباح الكلام بعد روزه ما لم يشترع في الخطبة
 ويجب التسوية ونزك البيع بالإفان الأول فإذا جلس
 على المنبر أذن بين يديه ثانياً واستقبله ستم

وامام يوسف
(و محمد ٣)

ایک جیو

علی المصطفیٰ

10

عند محمد بن يونس ومن لاجبة عليم
فناء

فيها ايام الجمعة

جمہوریہ

فانما

ای امام

البر

مكتبة

ایمانیک او کند
ایستدنی و لیلی حاله

والمراة تلبيس الذرع ويجعل شعرها غير شير على صدرها
فوقه غير الخار فوق ذلك تحت اللقافة ويقعد الكفن
ان شئت ان تشهد الصلوة عليه فرض
كفاية وشروطها السلام الميت وطهارته واولا
الناس بالتقدم فيها السلام ان ثم القاضيه امام الميت
ثم الولي الا في حاله الموت فانه مقدم على الابن والولي
ان يباذن لغيره فان صيته غير من ذكره لا اذن اعاد الولي
ان يشاء ولا يصح غير الولي بعد صلته وان وقف بلا
صلته صح على ما لم يظن قفحه ولو لم يذاع الصدر
للرجل والمرأة ويكبر تكبيرة واحدة في ثيابه بصلته
وبعد ما ثم ثابته يدعونه خلفه والميت والمسلمين بعد ما
ثم رايته سلمه عقيبها فان كبرتها لا يسابع ولا قراة فيها
ولا تشهد ولا رفع يد الا في الاول ولا يستغفر لحيته ويقول
الله ارحم الراحمين اجعل لنا ابرار وارفا واجعل
لنا شافعا من اهل بيوتك الامام لا يكبر تكبيرة
اخر فيكبر معه وقال ابو يوسف يكبر ولا يشترط ان كان
قائما حال التحريم ولا تجوز ركبتين كائنا وتكره في سجدة

ط ماء صافي اصحبا
جق اوله

ثم على فوقه
سترد

ط طارة من

كبدن الى قدمه

والمرأة تلبيس الذرع ويجعل شعرها غير شير على صدرها
فوقه غير الخار فوق ذلك تحت اللقافة ويقعد الكفن
ان شئت ان تشهد الصلوة عليه فرض
كفاية وشروطها السلام الميت وطهارته واولا
الناس بالتقدم فيها السلام ان ثم القاضيه امام الميت
ثم الولي الا في حاله الموت فانه مقدم على الابن والولي
ان يباذن لغيره فان صيته غير من ذكره لا اذن اعاد الولي
ان يشاء ولا يصح غير الولي بعد صلته وان وقف بلا
صلته صح على ما لم يظن قفحه ولو لم يذاع الصدر
للرجل والمرأة ويكبر تكبيرة واحدة في ثيابه بصلته
وبعد ما ثم ثابته يدعونه خلفه والميت والمسلمين بعد ما
ثم رايته سلمه عقيبها فان كبرتها لا يسابع ولا قراة فيها
ولا تشهد ولا رفع يد الا في الاول ولا يستغفر لحيته ويقول
الله ارحم الراحمين اجعل لنا ابرار وارفا واجعل
لنا شافعا من اهل بيوتك الامام لا يكبر تكبيرة
اخر فيكبر معه وقال ابو يوسف يكبر ولا يشترط ان كان
قائما حال التحريم ولا تجوز ركبتين كائنا وتكره في سجدة

على الارض بغير ماء او بغير ماء او بغير ماء او بغير ماء
صلى الله عليه وسلم

والمرأة تلبيس الذرع ويجعل شعرها غير شير على صدرها
فوقه غير الخار فوق ذلك تحت اللقافة ويقعد الكفن
ان شئت ان تشهد الصلوة عليه فرض
كفاية وشروطها السلام الميت وطهارته واولا
الناس بالتقدم فيها السلام ان ثم القاضيه امام الميت
ثم الولي الا في حاله الموت فانه مقدم على الابن والولي
ان يباذن لغيره فان صيته غير من ذكره لا اذن اعاد الولي
ان يشاء ولا يصح غير الولي بعد صلته وان وقف بلا
صلته صح على ما لم يظن قفحه ولو لم يذاع الصدر
للرجل والمرأة ويكبر تكبيرة واحدة في ثيابه بصلته
وبعد ما ثم ثابته يدعونه خلفه والميت والمسلمين بعد ما
ثم رايته سلمه عقيبها فان كبرتها لا يسابع ولا قراة فيها
ولا تشهد ولا رفع يد الا في الاول ولا يستغفر لحيته ويقول
الله ارحم الراحمين اجعل لنا ابرار وارفا واجعل
لنا شافعا من اهل بيوتك الامام لا يكبر تكبيرة
اخر فيكبر معه وقال ابو يوسف يكبر ولا يشترط ان كان
قائما حال التحريم ولا تجوز ركبتين كائنا وتكره في سجدة

والمرأة تلبيس الذرع ويجعل شعرها غير شير على صدرها
فوقه غير الخار فوق ذلك تحت اللقافة ويقعد الكفن
ان شئت ان تشهد الصلوة عليه فرض
كفاية وشروطها السلام الميت وطهارته واولا
الناس بالتقدم فيها السلام ان ثم القاضيه امام الميت
ثم الولي الا في حاله الموت فانه مقدم على الابن والولي
ان يباذن لغيره فان صيته غير من ذكره لا اذن اعاد الولي
ان يشاء ولا يصح غير الولي بعد صلته وان وقف بلا
صلته صح على ما لم يظن قفحه ولو لم يذاع الصدر
للرجل والمرأة ويكبر تكبيرة واحدة في ثيابه بصلته
وبعد ما ثم ثابته يدعونه خلفه والميت والمسلمين بعد ما
ثم رايته سلمه عقيبها فان كبرتها لا يسابع ولا قراة فيها
ولا تشهد ولا رفع يد الا في الاول ولا يستغفر لحيته ويقول
الله ارحم الراحمين اجعل لنا ابرار وارفا واجعل
لنا شافعا من اهل بيوتك الامام لا يكبر تكبيرة
اخر فيكبر معه وقال ابو يوسف يكبر ولا يشترط ان كان
قائما حال التحريم ولا تجوز ركبتين كائنا وتكره في سجدة

والمرأة تلبيس الذرع ويجعل شعرها غير شير على صدرها
فوقه غير الخار فوق ذلك تحت اللقافة ويقعد الكفن
ان شئت ان تشهد الصلوة عليه فرض
كفاية وشروطها السلام الميت وطهارته واولا
الناس بالتقدم فيها السلام ان ثم القاضيه امام الميت
ثم الولي الا في حاله الموت فانه مقدم على الابن والولي
ان يباذن لغيره فان صيته غير من ذكره لا اذن اعاد الولي
ان يشاء ولا يصح غير الولي بعد صلته وان وقف بلا
صلته صح على ما لم يظن قفحه ولو لم يذاع الصدر
للرجل والمرأة ويكبر تكبيرة واحدة في ثيابه بصلته
وبعد ما ثم ثابته يدعونه خلفه والميت والمسلمين بعد ما
ثم رايته سلمه عقيبها فان كبرتها لا يسابع ولا قراة فيها
ولا تشهد ولا رفع يد الا في الاول ولا يستغفر لحيته ويقول
الله ارحم الراحمين اجعل لنا ابرار وارفا واجعل
لنا شافعا من اهل بيوتك الامام لا يكبر تكبيرة
اخر فيكبر معه وقال ابو يوسف يكبر ولا يشترط ان كان
قائما حال التحريم ولا تجوز ركبتين كائنا وتكره في سجدة

على الارض بغير ماء او بغير ماء او بغير ماء او بغير ماء
صلى الله عليه وسلم

كتاب يقع في خمسة مجلدات
 على أن الكعبة أربعة جدران بحسب
 الأربعة فلو وقع فالواقع في الجان
 الذي يكون الإمام فيه إذا كان ما قرب إليها
 من الإمام يكون متقدما على الإمام بخلاف
 الواقع في الجوانب الثلاثة الأخرى فإن من
 بعد أقرب إلى الكعبة من الإمام لا يكون
 متقدما على الإمام صدر الشريعة عليه السلام
 إذا دخل من أوله
 ثم غلام يراه كقولهم

احتراز به من الدفع الافروي وان سفلأ
واصول وان علمو ومكانة دفع
أحد الزوجين الا الآخر كما سئل في ذلك
الدينون على ثلث مراتب فاذا
قوس على القرض وبدل مال انتفاع فانما
يجوز ان يضربا وطال الحول ففيما الزكاة فانما
يجوز ان ياد او اذا قبض اربعين يوما
يحتاج اليها او اذا زاد بحسب ما
ياد او دفع وكذا اذا زاد بعد
سبعة ايام من التجارة كمن
الحزمة ودار الشئ ولا يجب الا اذا لم يقبض
ما في درهم ولا يقبل الحول بعد القبض بما مضى
من الحول قبل فاذا قبض مقدار النصب يؤدى
زكاة ما مضى وضعيف كبدل ما ليس وهو المهر
وبدل الخلع والدية النقص بما والكتابة والحياة
على العبد للحزمة والدين الموصى به ولد من الموروثة
وبدل النقص عن دم القدر لا يجب الزكاة ما لم
يقبض ما في درهم وتحو الحول بعد القبض
على من الزكاة في الزكاة رحمه الله عليه

[illegible]

في الارض او الكرم اشتراط ويركز الدين عند قبضه فحصول
 مال التجاره عند قبضه اربعين ويبدل بالدين عند قبضه
 نصلب ويبدل بالدين مال عند قبضه نصلب وحوالان حول
 قال ابن زياد قبضه من مطلق الا الدينيه والارثيه ويبدل الكفانيه
 عند قبضه نصلب وحوالان حول اشتراط اوهايه مقارنته

دیش قورمق
دیش
ایدریم دینسه
کوردده سنه آزاد
لاله ایلیز دینسه

لا ادعوا انهم انما هم اهل البيت ولا يصدقون بالكل من الكتاب
ولم ينور بها سقطين ولو بالبعض لا سقطت حقبة
عند ابن يوسف خلافا لمحمد بن بكره الخليفة لا سقطها
عند محمد خلافا لابن يوسف ولو لم ينشئ عبد التجارة
فمن استخذه لم يطل كونه للتجارة وما نفوس للخدمة لا
يصير للتجارة بالنسبة ما لم يتبعه وكذا ما ورثه وان نفوس
التجارة وما من ملكه رهنه او وصيته او نكاحه او فلع او صلح

عن قوتي كان لها عندنا يوسف خلافا لمحمد وقيل
الخلافا بالكسر ولها تقيين النابذ من الطهارة
السبعون والذهم والفقر **سورة** الكهف
التي تكلف بالترغيب في أكثر الطول ليس أقل من خمسين المليون
ذكره فاذا كان في خمسين سنة وفيها شاة وفيها عشرين ألفا
وفيها عشرين ألفا وفيها عشرين ألفا وفيها عشرين ألفا
عشرين إلى خمسين ألفا في خمسين سنة وفيها عشرين ألفا
وفيها عشرين ألفا في خمسين سنة وفيها عشرين ألفا
طهارة النابذ في خمسين سنة وفيها عشرين ألفا
وفيها عشرين ألفا في خمسين سنة وفيها عشرين ألفا

و یجاءز کوة
استانها يعرف
بما به لا اهل

كان رجل الذي مالئ لثما ادياء من الذهب
 وهو ما در على الكثرين وتجاوز ثلثة ايام
 او اربعين ايام يعطى امرته اذ بقى من سنة المعلقة
 خمسة عشر يوما واخذها بعد تجاوز
 الزكاة على صاحب العيد السنة ولم يعطى
 الحيلة انتم الفقص او لان الله فرض الزكاة للفقراء
 وقال ويوجد فيه
 والحولان
 او اثار ثمن سودتي
 الراوت وبالضم
 بالبر عن كسر
 وهو الموضع كالمذبح والاعمى بالث
 سنة بانه من القاموس
 ط لان اقل غير منفرد وبسبب منع
 الوضعية ووزن الفعل
 لان اصله اقل

ط
اسماء العبد اذا استعمل من فوق في بناء
الاشين ان كان متميزا يكون بغير
حاملين في سائر
الحمل

وخرج الفطر في الآية درهم فيه
بوندية درهم درهم

صحة وهي التي تليق في الأمانة وفي بيت وسبعين
سبعين بنتا وسبعين بنتا وسبعين بنتا
المانية وعشرين ثم في كل من شاة المائة وفيه
اربعين ففيها صفتان وبنيت مما في المائة وفيه
ففيها ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث
سبعين ففيها ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث
وناشين ففيها ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث
وسبعين ففيها اربع ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث
كما فعل في البيت بعد المائة والحقين والحقين
من البقر والبقرة فاذا كان في البيت ثلث ثلث ثلث ثلث
من البقر والبقرة فاذا كان في البيت ثلث ثلث ثلث ثلث
وهو ما طهر في البيت ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث
ان يبلغ سبعين وعنده الامام في بيت وسبعين
سبعين وفي سبعين وسبعين وسبعين وسبعين وسبعين وسبعين
عشر في كل ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث
لما اتمم والبقرة فاذا كان في البيت ثلث ثلث ثلث ثلث
ما الفهم اي قوله

ط ايكون ثلثينه
دوه ويرررر

ط ايكون ثلثينه
ط ايكون ثلثينه
ط ايكون ثلثينه

ط واكثر الخول صف
في الصحيح

عيفة زياده ايشه
اوكون قرن دن زياده
باره ويرررر

والبقرة والفهم والخيول
اسم جنس يشمل الاناث
والذكور

من الفهم زكوة فاذا كانت اربعين سائمة ففيها ثلث ثلث
المائة واحد وعشرين ففيها ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث
واحدة ففيها ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث
شاة ثم في كل مائة شاة والضان والمطير شاة واذا كانت
ما يتعلق به الزكوة وبنا في الصدقة البنية بواحدة اي جنة
منها ستة منها في الصدقة اذا كانت اربعين سائمة
زكوة او انا في ففيها الزكوة خلافا لما كان في الصدقة
عن كل في سائمة او انا في ففيها الزكوة خلافا لما كان في الصدقة
ربع العشر ان يكتف بصا بيا وليس الزكوة للخص
اتفاقا وفي الايات لخص عن الامام ربه است ولا في
البيان والمسلم تليق للجماعة وكذا الفضلان والحمد لله
والعقائد ان يكون معاكسة وعند ابي بصير في هذا كوران
وافدة منها ولا في الحوامير والقدائل والعلوقه وكذا
الائمة المشرك الا ان يكتف بصا بيا وليس الزكوة للخص
وجب عليه سنن ولم يوجب عليه درهم الا في من مع الله
الفضل او اعل من واهل الفضل وقيل للساكن في
ويجوز دفع الزكوة في الصدقة والفقير والكفاية
لاشعير والكرم

ط ايكون ثلثينه
ط ايكون ثلثينه
ط ايكون ثلثينه

ط ايكون ثلثينه
ط ايكون ثلثينه
ط ايكون ثلثينه

لأن العادة لا يترك والشرعية
لا تشعير والكرم

ط بعد النص
هر اون اولی
یوزده
کوشش
و باغلب کوفه یوزده

بكره في قوله
لا يكون ما دون
زكاة اصلها
بمعنى قال يوز
اربه ابد

طابعه النضال

بنام دینم و زید بن
فقرایه دینه
و ادعی اندی صدقیه و پر

طایعنی اون پاره ده بر پاره یکرمی پاره ایکی پاره
 اونوز پاره ده اوج پاره فرق پاره ده دور
 پاره ای آخه عیش اولان کیمه اخذ اید
 عیش بویله

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and wear. A small, dark, circular spot is visible near the top center, and a larger, irregular dark stain is located near the bottom center. The right edge of the page is slightly irregular, suggesting it is part of a bound volume.

وَأَجِدْ أَوْلَادَكَ

الندو بنو ندیم کی خالہ کی بیوی

فمن اراد ان يقرأ القرآن فليقرأه في شهر ربيع الاول
او ربيع الثاني او ربيع الثالث او ربيع الرابع او جمادى الاولى
او جمادى الثانية او شعبان او صفر او ذيقعد او ذو الحجة
او محرم او ربيع الاول او ربيع الثاني او ربيع الثالث او ربيع الرابع

وَأَمَّا عَنِ الْمَدِينَةِ وَالْقُرَىٰ
الَّتِي بَيْنَ يَدَيْهَا فَسُوحٌ غَنِيٌّ
كَأَنَّهَا وَادٍ خَافِقٌ
فَلْيَمْسِكُوا الْعُكَّةَ لَا يَكُونُوا
فِي الْفِتْنَةِ وَلَا يَذَّبُوا
وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ
أُولَٰئِكَ يَكُونُ الْوَجْهُ

عن جیم اکار
رضی عنہ عشر
ال...

[illegible]

تَغْلِي قَبْلِي سِدْر

[illegible]

العجم فرجى وكذا يسعون ويحسون ودر قلعة والفرات عند اب يوسف
خلافه ولد لبساج برزق وقر او نقطه ارض غير شتره وكن كان
في ارض فاج وخرمها القاصح للزراعية الخراج لا فيها ولا يجمع
في ارض فاج وخرمها القاصح للزراعية الخراج لا فيها ولا يجمع

عن زكريا في ارض واحدة **بالحق** وهو الفقير وهو من اشرار
 ووزن نصيب والمكسب لا شيء له وقيل بالعلم والعلم لا يعطى بعد
 عهد وغيبا والمكاتب يعان في ذلك وقيل بغيره ولا عليك
 نصيبا فاصلا عن دينه ومنه قطع الغرة عند ارباب سوق والجمع

عبد محمد از کاز فقیر او من له مال و وطنه لایعبر و بگوید دفنها
 الی کلهم و آن بعضهم و لا یزالینا مسجد او تکفین میت او
 قضا و ایستادن او من قری بعقل و لا الیه ذمت و صح غیر ما و لا العظمی

صنوبر قرش
رطوبت دو

ط
فقط
انه حق
بخرم

ما الصدقة
شخص من الا
شخص الا
للقراء
المساكين

ای زوج ویرب فطرسنی

وَأَعْلَمُ أَنَّكَ تَدْرِي أَنَّ زَكَاةَ الْفَقِيرِ أَكْبَرُ مِنْ زَكَاةِ الْغَنِيِّ

ظ الماء الذي جرف في ارض الخراجية
الى ارض القشبة والفتنة الماء
الذي جرف في ارض القشبة الى ارض
الخراجية هذه برده در
نهر بغدادی

ع
اذا كان حر العين صالحا للزكاة
يجب فيه الزكاة لا في العين الباعية
فمنه الكريم اولوبه هجج كفه
عن بورغزي كفار ابله نجار بيد فارغ
اس حامل الصدقة يعطيه بقدر عمله
وهو ما يكفيه واعوانه غير الثمن
وان استقرت كفاية الزكاة لا ترا
علم النصف قاله الزيلعي

وذكر

بلك نسا من اس قاس كان او عبده او طفله خلاف
 ولد الكبر وانما ان كان فقيرين ولا اله الا الله
 عباس او عقیل او پارت بن عبد المطلب او كنان
 علیها قبل خلاف الشطوع ومولاهم ولید فی المذکره
 الی اصله وان علما او فرجه وان شخص او زوجة
 الخ ورضاها صلافا لها ولا الی عبده او مسكاته او مدبره او

ام ولدہ و کذا عبدہ المقتق بعضہ خلافا لہما ولو وقع الحکم
ظنیہ مضر فان انا مضر ہو غنی جانمہ او کافر او ایوہ او ایوہ
خلافا لایوسف و لو بان انا عبدہ او مسکاتہ لایجوز و ندب
و یافق عن سوال بومہ و کمرہ و یفقی یعیاب او اکثر الی غیر
و یفقی و یفقی

خير يكون و اهلها الى بلده او الى القرية او الى اهلها
 اهل بلده ولا يسار من ترك قومه او ماله **صدق القطر**
 واجتمع على تركه اهل المال كالتصليب لا يصح عن لواحق الاصلية

وَأَن يَكُنْ نَامِيًا وَبِهِ تَحْمِلُ الصَّبْرَ ^{أَيُّ أَخَذَ الْفَقِيرَ} وَتَحْبِبُ النَّاسَ حَبَّةً عَنْ نَفْسٍ وَوَلَدٍ
الصَّغِيرِ الْفَقِيرِ وَعَمِيدٍ لِحَيَاتِهِ وَلَوْ كَأَنَّكَ كَذَّابٌ بَرْدٌ وَأَمْرٌ
وَلَدَكَ الْكَافِرَ طِفْلًا مِّنْ مِّمَّنْ مَّا لَكَ الْطِفْلُ وَالْمَجْنُونُ كَالطِّفْلِ
وَالْمُغْنَى مَكَاتِبُهُ وَالْعَمِيدُ لِنَحْوِهِ وَالْعَمِيدُ بَقِيَّةُ الْآبَعِدِ

فان

وهو ابن هاشم بن عبد مناف

د لویکجا باغده اولدولدن صومعه
او
زکوة اولور
عالم دن اتحاد اول
دهک دیر

ان تارك الفطر يعثم وان انكر لا كيف
 نياقة محتاج
 تاركه انتم اولون
 وهو من قيل اضافة المحكم
 الى الشرط اي قطعه الى صدقة

رضایی غ مذبزه بودر که اغایه بنم اولدیکم کون
ازات اول دیش کولسته بونه درل
ازاتلی کوله کنیدی ویر صدقه فطریه
ازاتلی اولدورم ازاتلی اولماين کولنک
فطره بنی اغایه ویر

ولا يجب على صاحب المائدة
إغائيت أقدية
فولية الجون فطو برمن
بمحمي كوله الجون فطو برمن

وان تدرج ان يصح في كل يوم وصيام
الرجل في كل يوم من ذلك ما لم يكن فيه
والله اعلم بالصواب

بسم الله

توارة ولا عتد او عتد بين اثنين وعندها على كل فطره
ما يخصه من الرؤوس دون الفاض ولو بيع بغيره فليس
بغيره الملك وتجوز بيعه في يوم الفطر من ملك او ملكه فليس

او ولد بعد ولا بجب فطره في يوم الفطر من ملك او ملكه فليس
توارة ولا عتد او عتد بين اثنين وعندها على كل فطره
ما يخصه من الرؤوس دون الفاض ولو بيع بغيره فليس

بغيره الملك وتجوز بيعه في يوم الفطر من ملك او ملكه فليس
او ولد بعد ولا بجب فطره في يوم الفطر من ملك او ملكه فليس

توارة ولا عتد او عتد بين اثنين وعندها على كل فطره
ما يخصه من الرؤوس دون الفاض ولو بيع بغيره فليس

بغيره الملك وتجوز بيعه في يوم الفطر من ملك او ملكه فليس
او ولد بعد ولا بجب فطره في يوم الفطر من ملك او ملكه فليس

توارة ولا عتد او عتد بين اثنين وعندها على كل فطره
ما يخصه من الرؤوس دون الفاض ولو بيع بغيره فليس

بغيره الملك وتجوز بيعه في يوم الفطر من ملك او ملكه فليس
او ولد بعد ولا بجب فطره في يوم الفطر من ملك او ملكه فليس

طه ان كان في غرة الشهر الاخير من رمضان
حتى لو كان اول ليلة الفطر ففطره
عندنا ولا تجزئه من فطره من غير فطره
ما كان له او لولده او لغيره من فطره
عندنا وعندنا ففطره من غير فطره
طه ان كان في غرة الشهر الاخير من رمضان
حتى لو كان اول ليلة الفطر ففطره

وانه وطى الصائم بغير
والية لا يقض الصوم بنية مطلقه او اما الواحدة لا يجوز
ان لم ينزل المني ولو قبل وهو ان يصوم يوم الشكر ان كان
الصائم عورته كذلك
وان نزل منه المني وحصل اصله من غير فطره
الشهوة ينقض صومه
ولزم الفضا في يوم واحد صوم لغيره انما كره
ولا يلزم الكفارة يعني التمسك بكونه
كالرجل الذي يبيت تحت سترت والدماء يريته وهو
انه لا يجوز له ان يبيت تحت سترت

ويصح ادا رخصا

بسم الله الرحمن الرحيم

وبنية الفطر يصوم رمضان بنية واجب او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه

وبنية الفطر يصوم رمضان بنية واجب او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه

وبنية الفطر يصوم رمضان بنية واجب او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه

وبنية الفطر يصوم رمضان بنية واجب او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه

وبنية الفطر يصوم رمضان بنية واجب او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه

وبنية الفطر يصوم رمضان بنية واجب او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه

وبنية الفطر يصوم رمضان بنية واجب او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه

طه ان كان في غرة الشهر الاخير من رمضان
حتى لو كان اول ليلة الفطر ففطره
عندنا ولا تجزئه من فطره من غير فطره
ما كان له او لولده او لغيره من فطره
عندنا وعندنا ففطره من غير فطره
طه ان كان في غرة الشهر الاخير من رمضان
حتى لو كان اول ليلة الفطر ففطره

وبنية الفطر يصوم رمضان بنية واجب او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه

وبنية الفطر يصوم رمضان بنية واجب او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه

وبنية الفطر يصوم رمضان بنية واجب او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه

وبنية الفطر يصوم رمضان بنية واجب او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه

وبنية الفطر يصوم رمضان بنية واجب او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه
بمنه او بنية للمفطر لا تجزئه

ويجب على من ترك المجلس الحلال في التاسع والعشرين من شعبان
ومين رمضان واذا اشتبه في موضع لزوم جميع صوم رمضان وطوارقه
وقدر يختلف باختلاف المطالع **باب موجب الفدية** **باب موجب**

فاعلم يا عبد الله ان الكفارة باف داصح
 لو افطر خطا او مكرها او خشيقا او استغطا او اقرط
 او نفي او اوس حانف او آت فمصل الدوار الى جوفه او
 او ما غا او انا فمصل او دند او سيقا ملاء او اوشم

جماعت اولیٰ

رم
دم
سوداء
طاوون بدی سلم
واردیر
قصه
محمد اکر اللصم فاقط من غیر
وان یکون اکر اللصم فاقط من غیر
سی اذ انقص و دخل الماء فحلقه
بفتح التاء ای وضع الحقت في الدبر
بفتح التاء ای وضع الحقت في الدبر
اس بالذوالشديد وهو الجرجة الاصله
الذال ماغ فرسمه صائم

فم

ايضا ولو اكل او شرب في يومه فانه يناسب الا يقطر وكذا لو نام
فان لم يواثر نزل بنظر او دهر او السهل او قبل او اعين
او الصبح او عليه الفجر او تقيا فليلا او اصبح صبا او صبغ

و ان و جمل طقم عیار او د خان او د کسب لایفط و لومط و
 او فیل افطری الاصح و لو و ط مین او بهامی او غیر السیسی
 او فی اومر ان انرا و اوطا و افلا و ان انک باس

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

او اعيد نفس عند ان يوفق في كل ما قيل لا يفيد
وعند محمد نفس باعادة الفيلد لا يعود اليه وكرهه في
نفسه ومضيقا عند ومضيقا عند ومضيقا عند

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْأَمَامُ الْإِسْتِشَاقُ وَاللَّتَرُ دُونَكَ الْأَغْيَابُ وَالْتَلَفُ بَيْنَهُمَا»

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

فلا كفارة عليه اختيار الغيبة بالبدن
او وقع في الاختيار وانما الغيبة بالبدن
ويعني ان يتكلم خلف انسان مستور
او سمع ان كان صدق فاسمى غيبة وان كان
كذبا سمى تهمتانا اما اللفظة بالفتح
فلا يفتقر الى راء

المثلث في بغيره عدم المصور كذا فيهم من غير
 الجوهر في حافظته هذه الوجه عدم افطار
 كونه قوله عدم الغيب يخطر الصائم ما ولا
 بالاجماع بان المراد به في طلب الثواب فلم
 ليكن له في ذلك ما لا يثبت

شبهة ولقد اكلتم بعد ما اغتسلوا
فعلني القضاء والبقاء كيف ما كان
بلغه الحديث او لا عرفنا وليد او لا افتاه
منقذ او لا لان الضرر يخالف القيلين واما
الاجابة فيكون انما هو

فان السواك عنده كبره لانها تاله الخوف
الذي هو اطيب من المسك عند الله
الحبيب

طب

یا الفوا سباب

کتابخانه

نصفه
مبلغه
مبلغه
مبلغه

ولا يكره ذلك ان يكون في غير نكته المضممة لغيره والمبذرة
والعائقة والمصلحة في رواية بسند صحيح
وتعجيل الفطر **باب** الفطر لم يرض فاني زيادة مرضه
بالصوم والاعتزال وصومه ان لم يضره ولا قضاء
ان ما نأ على حالهما ويجب بقدر ما فانهما ان صح او اقام
بقدره والا فبقدر الصبي والاقامة في طعمه وليس
لكل يوم كالفطرة ويلزم من التلث ان اوجع ولا فلا تروا
وان تبرع بصوم والصلوة كالصوم وفدية كل صلوة كصوم
يوم الصبي ولا يصوم عنه وليه ولا يصلي وقضاء رمضان
شأن فرقة وان شربا بوجوه ان اضره حتى جاء الفرقه
الا واثم قضى ولا فدية عليه ولا شيء الفاخ اذا عجز عن
الصوم بفطر ويطعم لكل يوم كالفطرة وان قدر بعد
ذلك لزوم القضاء وحاصل او مريض فافت على نفسه
او ولدها فطر وقضى بلا فدية ويلزم صوم نفل شرع
فيه الا في ايام المنهية ولا يجب له الفطر بلا عذر في رواية
وبما عذر الضافة ويلزم القضاء ان افطر ولو
نوى المس في الفطر ثم اقام ونوى الصوم في وقتها

ويلزم

التسليم السر الاخير من الليل والسمو ما ياكل
في ذلك الوقت كذا في الكليات
ثم التمسح بقوله نعم تسحروا
فان في التسحور بركة تفيد المذا
بالبركة زيادة القوة على اداء
الصوم ويجوز ان يكون لتبيل زبد
الثواب لاستناده بسنة المسلمين
منه احى حله

على
لقولهم ان المسافر اذا افطر كان خسته
وان صام فهو افضل واو افطر كان مائلا
ولوانش السفر في رمضان جازيا لا اجلا
وان سافر بعد طلوع الفجر لا يفطر ولا يصوم
لانه لزوم صومه اذ هو مقيم فلا يطلعه
باختياره وان افطر فعليه القضاء
الكفارة بخلاف ما اذا مرض لان العذر
جائز قبل صاحبه الحق اختيار

ولا يشي بصوم يوم الجمعة
مفروا عنه في يوم الجمعة
لابن حبان مخرج الهداية
قوله الله عنه

ويلزم ذلك ان كان في رمضان كي يلزم مقبلا
في يومه سنة لكنه لو افطر فلا كفارة فيها ومن اعلم عليه
اياها فضاها الا لما حدث فيه او في ليلة ولو جئ كل
رمضان لا يفطر وان اقام سنة سنة فضاها ما لم يزل
بلزمه بخيونا او عرض له بعده في ظاهر الرواية ولو بلغ
صحة او سلم كافر او اقام مسافرا وطهر ما نض في يوم
من رمضان لزوم مساكات بقية يومه ولا يلزم الا وكين
قضاؤه بخلاف يوم الاخيرين **نص** نذر صوم يوم العيد
وايام التشريق صح وا فطر وقضى وكذا الوتر صوم البنية
بفطر هذه الايام ويقضيها ولا عهدة لو صامها ثم ان
نفس النذر فقط او نواه ولو نوى ان لا يكون بمسك
او لم يند شيئا كان نذرا فقط وان نوى البمين وان
لا يكون نذرا كان بين فتجب بالفطر كفارة البمين
لا القضاء وان نوى بها او البمين فقط كان نذرا
وبين فيجب القضاء والكفارة ان افطر وعذابه يكون
نذرا في الاول وبمين في ولا يكره اتباع الفطر
بصوم البنية من شوال وانظر فيها بعد من الكراهة

النفاة
نواها

صبي او سليم كافر
لانه نذر بصوم غيره وهو
نكر اجابة دعوة الدعاء فيصير نذرا لكنه
افطرها اخر ازاعن المعصية المجاورة
ايام شهوات

الحواشي
 منذ قدس المدينة الى ان توفاه
 الزهري عجايز الناس كيف
 ورسوله الله صوم كان يفعله
 وما ترك الاعتكاف حتى قبض
 القلب عن امور الدنيا وسلم
 الى المور والخص بجن
 بيت رب كريم فهو من احب
 عظيم قدره حتى قبض فان قلت
 بيت رب ليفعله كذا في الكاف فان قلت
 الحواشي بحيث لا يتكر مرة دليل الوجوب
 فيلزم ان يكون واجبا قلت من واجب
 في الواجب مع موافقة لم ان يامر بفعله
 وينكر على تاركه ولم يفعل ذلك فيه
 وجوبه وقال بعضهم انه مستحب وقيل
 بالاستحباب السنة وقيل بالحق بل السنة
 اقسام واجب وهو التذمر والسنة
 هو خروج العتق الاخير مستحب وهو غيره
 من الايام حتى جلب فان في شجرة الطحاة
 افضل الاعتكاف ان يكون في المساجد الحرام
 ثم في مسجد رسول الله المدينة ثم في مسجد
 بيت المقدس ثم في المساجد العظام التي كثر
 اهلها كذا في الاكلية مستحب

فرض الحج ۱۹

تجوید

44

طبر دوه سے اولی یا خود دوه
کبره کیم باج اولی

عایا به کلمینه کستینه یتیم یاه
فوج سی یا عمری اولی

طریقہ دین خروج ایلم مش

۷ پدی کویت شریفک اطرفنه طواف ائیک .

درم البخار عم

وَقَدْ أُقْبِدَ وَالْعَرُ الْاَوَّلُ مِنْ
اَوْ تَكُونُ

فرض في العدة مرة على الفور خلافا لمحمد بشرط اسلام
وحرية وعقل وبلوغ وصحة وقدره زادوا قلته ونقصه
ذهابه وآياته فصلت عن موايب الاسلية ونقصه عياله
الى حين عكوه مع اهل الطريق وزوج او محرم للمرة ان
كان بينها وبين ملة مسافر ولا يخرج بلا اذنهما او
شرط كون المهر عاقلة بالغا غير مجوس ولا ملحق ونقصه
عليها ما يخرج منه حجة الاسلام بغير اذن زوجها باعده
اخر صحت او عيب فبلغ او اعين فخص لا يجوز غرضه
فان جدد البينة اصرامه للفرض صح بخلاف العدة
فرضه الا اصرام وهو شرط والوقوف بعرفة وطواف
الزبارة وجماع ركبان وواجب الوقوف بمزدلفة
والسعي بين الصفا والمروة ورث الحجا وطواف
النصد للافاق والخلق والفقير وكل ما يجب من كل يوم
وغيرها حسن واداب والامر شوال في الحج وكبر
الاصرام قبلها والعمرة سنة والمواقف للدينين
واللينة والاشياء حجة والمواقف ذات عرف و
للحجدين قرن واليمينين يملأها وكنزها و

وقف

جبل دلد
مکان شامیو
جبل دلد

يَجْتَمِعُ ثَمَامُ الْإِيمَانِ عَنْهُ الْمَنْ قَصْدُ وَتَوَلَّى مَكَّةَ وَ
 جاز التقدير وهو افضل ويحمل من هو واضلها وتول
 ملكة غير محرم ووقت الطل للمكة في الحج المأمور وفي العمرة
 الحرة **فصل في اذان الاذان** المأمور به في كل وقت
 انطقوا وبقصص شارب ويخلق ثمانية من بقضاء او
 يقبل وهو افضل وليس اذ او راء واد جديدين ايضا
 وهو افضل ولو كانا عبيدين او ليس فبا واد
 يستغورية جاز ويطلب ويصير كقئين فان كان في وقت
 بالحق يقول عقبها اللهم اني اريد حج فيسري وقيل
 من وان نوب يقبله اجزاء ثم يلبس ويقول بسم الله
 بسمك لا شريك لك بسمك ان الحمد والمنة لك وللله
 لا شريك لك ولا ينقص منها ونحو الزيادة فاذا اتم
 الحمد ارم فليقل الوقت والفقير والجذل وقيل
 البسم والاشارة الى الله لا اله الا الله وقيل العلة والتمسك
 وقيل الظف وطبق شرا او بدنه وقيل حية وشرا
 او وجهه وغدا اول حية باطمة وليس في قصص او راء او جديدين
 او قباء او عمامة او قنينة او خفين رلا ان لا يجد
 ففقد ففقدان مفقود

ط
 حاجيل مراد
 ابلد كروي وقت

ويطلب
 اذا اراد
 بكل بدو

ط
 الحصول المقصود والاول والآخر يحرك
 لسانه ولو نوى مطلقا في الحج
 لجانته وهو الظاهر حاله الا عورة
 المشاق العظيمة واخراج الاموال الا عورة
 لا سقاة الفرض اذا كان عليه وان نوى الحج
 لا يطهر يقع عن السطوة اذا كان عليه
 مع الشراخ اختياره عن غيره فله

فقدان مفقود
 قنينة
 قنينة

نحسين فيقطعها من سفل الكعبين وليس فرب
 صبح بر عفران او ورش او عصفر الا ما غسرت
 لا ينقص يجوز الاعتقال ودخول الحمام والاستظلال
 البيت المحل وشدة التهيؤ في وسطه ومقابلة
 مدقوه ويكثر التلبية رافعا بها صوتة عقب الصلوة
 وكلما علا شرا او هبط واويا اولف ركبا او
 بالاشارة **فصل في دخول مكة** فاذا دخل مكة
 ابد بالمشي فاذا غاب البيت كرو حلالا وابدا
 بالاجرة او فاشقيل وكبر وحمل رافعا يديه كالصلوة
 ويقبل ان استطاع من غير ابداء او يسجد او يتسبب
 ويديه ويقبل او يسجد او يسجد او يسجد
 لله تعالى ومصلين ثم ويطلق اذاعة يمينه تمام الى
 وقد اضطلع رواه بان جعله تحت اربعة الايمن
 والحق طرفه على كفيه لا يسجد ويجعل طوقه وراة
 الحطيم سبعة اشواط يرمي في النيلة الاول منها
 ويمشي في الباقي على صنية ويسلم لكل ما مر به ويختم
 بطوافه بالاستسلام وسلام ركس اليماة كلما مر به حسن

الورس بافتح هو اصل كوكبك رايح
 صاروا وندرج ايوسى قوله ويوسف
 او يورمين ولا يستند كلور سوسم
 انوك اكر كركمى بل باقى اولو رانوه
 يند اكر را حترار

ويطلب
 وشكل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما هو فقال يا قوتة من يواقيت الجنة
 احط الى الارض وهو كانه ابيض
 من انبل والنور من الشمس والقم
 فلما مشى المذكور اسود كذا
 كفاية السبع ذو

ادف لندن دودانو
 الحطيم

بحرودة استلامه ابلد

ثم يصلي ركعتين عند المقام او حيث تسير من المسجد
 وهما واجبتان بعد كل شئ من شئ وقد اطلقوا القدم
 وهو سنة لغير المقيم بكنة ثم يعود ويستلم الحجر ويخرج
 الى الصفا فيصعد عليه يستقبل البيت ويكبر ويهتلك حاجله
 ويصيح ثم رافعا يديه للدعاء ويدعو بآيات ثم يسبح
 نحو التوبة ويمشي على سهل فاذا بلغ بطن الوادي من الميادين
 الاضمرين يسبح سبحة جارية بها ويصلي على التوبة
 كبقية على الصفا وهذا هو طقسها في سنة النبي
 يسجد بالصفا ويختتم بالتوبة ثم يقيم بكنة ثم يركع
 بطواف بالبيت ثلثا اراقاذا كان اليوم السابع
 من ذي الحجة فخطب الامام خطبة يقرأ فيها بالمشكاة
 وكذا يخطب في التاسع بعرفات يوم الحاد عشر من ذي
 صلي الفجر يوم التروية بكنة ثم يركع من فقيه بها الى
 صلي يوم عرفه ثم يتوجه الى عرفات فاذا زالت
 الشمس خطب الامام خطبتين كالجمعة وعلم فيها المشكاة
 وصلى بعد الخطبة بالنس للظهر والعصر معا باذان
 اقامتين وشرط الجمع صلاتهما مع الامام فلا فالهما

والتسليم لان جبريل نزل يوم عرفات
 ان يقارن آدم ع من قال الله تعالى
 انتم الجنة فثبت من لا منية آدم
 بمظنة تامس

ثم يصلي ركعتين عند المقام او حيث تسير من المسجد

حج اولكم سنة دون

كونه من غير ما فيه ثم يقف راكبا مع الايام بوصوه
 او يمشي وهو السنة فترتيب جبل الرحمة وعرفات كلها
 موقفا لا يظن عزه ويستقبل القبلة رافعا يديه
 حامدا مكبرا مهتلا ملتب مصليا على النبي ع وآله
 لما جئت بحمد ويقف ان س وراء الامام بقرينه
 مستقبلين امامهم لقوله ثم يقضون فيه
 بعد الغروب الى مدد لفة وينزل بغير صبر
 ويصلي المغرب والعشاء باذان واقامة ومن صلي
 المغرب في الطريق او بدفات فعليه اعادة تمامها
 ما لم يطعم الفجر خلافا لابي يوسف ويستحب بعد لفة
 فاذا طلع الفجر صلي ركعتين ووقف في المشرفة ثم صلي
 كما في عرفه وينزل لفة كلها موقفا الا وادي مشر
 فاذا انتهى فقف طلع الشمس الى من قبله فيها
 بركعة العقيقة من بطن الوادي سبع حصص
 كحصى الخبز في كل حصص ولقطع التلبية
 باولها ولا يقف عندها ثم يركع ان اشد ثم
 يحلق وهو افضل او يقصر وقد روي غير الشيا

ما لم يطعم الفجر خلافا لابي يوسف ويستحب بعد لفة

ثم يصلي ركعتين عند المقام او حيث تسير من المسجد

حج اولكم سنة دون

حج اولكم سنة دون

كونه من غير ما فيه ثم يقف راكبا مع الايام بوصوه
 او يمشي وهو السنة فترتيب جبل الرحمة وعرفات كلها
 موقفا لا يظن عزه ويستقبل القبلة رافعا يديه
 حامدا مكبرا مهتلا ملتب مصليا على النبي ع وآله
 لما جئت بحمد ويقف ان س وراء الامام بقرينه
 مستقبلين امامهم لقوله ثم يقضون فيه
 بعد الغروب الى مدد لفة وينزل بغير صبر
 ويصلي المغرب والعشاء باذان واقامة ومن صلي
 المغرب في الطريق او بدفات فعليه اعادة تمامها
 ما لم يطعم الفجر خلافا لابي يوسف ويستحب بعد لفة
 فاذا طلع الفجر صلي ركعتين ووقف في المشرفة ثم صلي
 كما في عرفه وينزل لفة كلها موقفا الا وادي مشر
 فاذا انتهى فقف طلع الشمس الى من قبله فيها
 بركعة العقيقة من بطن الوادي سبع حصص
 كحصى الخبز في كل حصص ولقطع التلبية
 باولها ولا يقف عندها ثم يركع ان اشد ثم
 يحلق وهو افضل او يقصر وقد روي غير الشيا

حج اولكم سنة دون

يا ايها طاهر
 قوني عنقه
 كان ايسم قويا
 و
 ان يعلو رفق
 وانت طاهر
 ابد
 لك
 في ليلة لا غير
 منصرف
 في سوت كار

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

عشرة ايام
فان
فلانة
عبدان
اولاد

عن افعالي المهدوي
الشيخ

این اول مک
افراد مفرد
او کشته
و ده نفر و احده
ای عمره نیک احرامندن جقار
بین سقاء و المون
ط ذی الجنتک سکر بنی کوئی
ط ذی الجح سکر بنی

اول من قومه وان كان بدنه قد هما بزاویه او
نعل و هو اول من اجلس و استعاذ بالله عندهما و عن جليلي در
هم و سقا سنا من الامام و هو الاشارة بقطعه عليه
الصلوة والسلام او من الامام و هو بذكره عند الامام
ثم يقترن كما تقدم ولا يستعمل و خبرم بالجمع كما مر



اصناف من فرائض

او انما من عرفه قبل الامام او ترك السجود والوقوف
بمزدلفة او من الجمار كلها او من يوم او من جهة القبلة
يوم النحر او اكثره ولو طواف للقعود او الصدر مكررا
فعلية شربة وكذا لو ترك دون اربعة من الصدر او من
الصدر الجمار الثلاث ولو ترك طواف الركبتين او اربعة من دفع
محرمات ابرأ منه بطوافه وان طاف جنباً فعليه بدنة
والا فضل ان يعيد ما دام بمكة ويسقط الدم ولو طاف
للصدر طاهر في آخر ايام التشريق بعد طواف
للركبتين محرمات فعليه دم ولو كان بعد طواف لهيب
فريمان وعندهما دم فقط ايضاً وان طاف لهيبة
وسعى محرمات يعيد محرمات رجع الى اهلها ولم يفرها
فعليه دم ولا يشي لو اعادة الطواف فقط هو الصحيح
ان جامع الحرم في احد السبلين قبل الوقوف بعرفة ولو
ثاب في حجة ويحصر فيه ويقصر عليه دم
وليس عليه ان يفرق عن زوجته في القضاء اي حج فساد
وان جامع بعد الوقوف قبل الحلق لا يفد عليه دم وانه
ولو بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه دم وكذا

وكذا يلزم عليه دم ايضاً

بشور بعد ركعتي درهم
بغدي ودرهم

لانه عليه دم من ترك المفارقة بالاسلخ عنها
ولو وجب لذكر وكفارة من سبى اهلها
النكاح فالحج لا وجب للمفارقة واما قبل
الاحرام فلا يشي لكل من سبى اهلها اذا ذكر ما وجب
للمفارقة واما بعد الاحرام فلا يشي
من التعبد وزيادة النفقة بخلاف
عمره اكثر من غيرها وكذا في موضع
الجامع حتى لو خاف العود سبى المفارقة
اختياراً

او حلقه قبل

طواف دو لشدي دوردي قلدي

لو قبل او لم يسره وانه لم ينزل وكذا لو جامع
في عمرته قبل طواف الاكثرفدت وقضاها و
ان بعد طواف الاكثرفلزم الدم ولا تفرد ولا
ان ينزل ينظر ولو افرج وان افرط الحلق او طواف
الزيارة عن ايام النحر فعليه دم طوافاً لها وكذا الخلافة
لو افرج الدم او قدم نسكاً على نسك فهو قبله ان يلهي
في غير الحرم الحج او عمرة فعليه دم فلا قال لا يسوق
فلو عاد المعتمر بعد زوجه فقصر فداوم اجماعاً ولو
حلق القارن قبل الذبح لمسه ومان وعندهما دم و
الدم حيث ذكره بشاة تجزئ في الاضحية والقدرة
بما يجزئ في الفطر **فصل في** ان قتل مجرم صيد بري او
ذئب عليه من قتل فعليه الجزاء وهو قيمته الصيد بفقير
عذلين في موضع قتله او اقرب موضع من ان لم
يكن له فيه قيمة ثم ان شاة اشترى بها صدياً ان يلف
صدياً فذبحه باطرم وان شاة اشترى بها طعاماً
فتصدق به على كل فقير نصف صاع بماء او شعير اقل
وان شاة صام عن طعام كثر فقير يوماً فان فضل اقل

عبادة لله

اولاد اية

ان لم

ادعاء

اولاد

من طعم فقير تصدق به او صام عنه يوما كاملا

وعند هذا الباء نظير الصيد في البنية فيما لا يظفره الظفر كيد قه جبه
شدة في الاربع عن ق وفي الركن كرم جفرة وفي الثامن دونه قوت
بدنه وفي الركن بقرة وما لا يظفره فكذلكها والصيد ايلقا قوت
والنوع والثالث والمرتد وذلك وان جرح في دور البق
او قطع عضوه او قطع فمها من قيمته كمن او غلام
وان قتل رتبة او قطع فمها من قيمته عن غير الامتناع من كرم جوف
فعلية قيمة كاملة وان طلبة فقيرة لبنة وان كسر كرم اخضر
بعض فقيرة البيض وان فرج من البيض فرج ميت قوت حاجي
فقيرة الفرج ولا شيء بقدر غار و صراة و زيب قوت
وهية وعقر وفارة وكلب خفي و قفوس و قفص
وبر عورت وقار و الحفاة وان قتل كلبه و جروا و كرم
بانت و عمره خير من جروا ولا تجاوز شاة في القل
السبع وان صال فلا شيء بقية واما اخص المرحم
قن فقيرة فقيرة المزا و المرحم و بنية و بقرة و بغير
و دابة و بيطل بسم الحرم الصيد و الشرو و من افتره طينة قه جبه
الحرم فوك كرت و ما يات ضمنها وان ادرى ذبا حاجم ولده
لا يقتل الا للرب **بجائزة الميثاق**

الضع
ثوبكم
ط
عن حيز الامتناع بغير
او حاجبك ويرد و غي حيوان
قرني طوبوك ميتا و طينة

باجاكورجن
ناسه انيتت انسم
ج حور اولدك حيوان
ذبح انسم اكل عرادر

من طعم فقير تصدق به او صام عنه يوما كاملا

اكل منه و يحل للمرحم كرم صا و حلال و دابة و ما لا يظفره الظفر كيد قه جبه
عليه و لا امره بصدقه و لا اعانة و من اكل الحرم و في
يده صيد فعليه ان يات بانه و الباع ان كان باقا
وان فابت لزم الجزاء و من ادرم و في بنية او في فقيرة
لا يلزم ارساله وان اضر حلال صيدا ثم ادرم فارتفع
اقتصر من المثل ما افتره محرم فان قتل ما افتره الحرم
محرم ان ضمن و رجا افتره على قائم ان قتل الحلال صيدا
الحرم فعليه ان يات بانه و من قطع شيتا
الحرم او شجرة غير ميتة و لا يات بانه ان ضمن قيمته
الا ما بقي و التصديق لم يتعين في هذه الاربعة و لا يخرج
الصوم و صرم رعي شيتة و قطع الا الاذ و كل
ما عمل المحرم يدوم على القدر ان يمان الا ان تجاوز البرق و يد بلكري اوت
الميثاق غير محرم وان قتل محرم صيدا فعليه ان يات بانه
جزاء كاملا وان قتل حلال صيدا لم يات بانه فعليه ان يات بانه
واحد و بيطل بسم الحرم الصيد و الشرو و من افتره طينة قه جبه
الحرم فوك كرت و ما يات ضمنها وان ادرى ذبا حاجم ولده
لا يقتل الا للرب **بجائزة الميثاق**

ناسه البات اتحد

[illegible]

وعلیه السلام

نَا مُيَقَاتِ تَجَاوِزِ اَيْدِنِ مِنْ كَيْدِ دُرِّ

وینسنگ
طیو و نوو
نسر

موم اویضه نقفه

خروج ایدر ۱۰

قریان کوندر دو کدن هنکی

٤. طوافدك وقفدك جبل عرفاتك

ابن التعلوق والميل الى النساء
كل من اقرق الرجال من ازاو ذيق
محب

بیمه قریبی و فاصله قریبی تا بیست و یک ساله
بیمه قریبی هم آنست قریبی ابدی
بیمه قریبی هم آنست قریبی ابدی

[illegible]

بَابُ الْأَوَّلِيَّاتِ وَالْآخِرَاتِ وَنَفَذِ صَح

[illegible]

فی الجہان فی الخلد بعد

ليس ذلك لغز لا بغيره **المهر** يقع النكاح بلا ذكره
 فقبله عشرة دراهم ولو لم يكن لها الزينة العشرة
 بما لها واكثر من المهر بالقول او موت احد علم ونفس
 بالطلاق قبل الدخول والخلوة الصبيحية وان كان في الزوج
 فقاها لزم مهر المثل بالقول او الموت وبالطلاق قبل الدخول
 والخلوة منقصة معتبرة بحال في الصحيح لا تنقص عن درهم
 ولا تزداد على نصف مهر المثل في زوج وحر وانما يثبت
 في الحكم لو تزوج بها بغير مهر او مهر لا يثبت من الخيل فاذا
 هو خير فلا لها او مهر العبد فاذا هو خير فلا لها بغير
 او يورث او يورث لغيره لم يثبت في غيرها او يبيع القرآن او يبيع
 الزوج الحرة لها بغير مهر وعذر من مع لها قيمة الخدمة وكذا
 يجب مهر الكليل في الشغار وهو ان يزوجه بغير مهر فقيمة لان
 ان يزوجه بغير مهر او بغير مهر او بغير مهر ولو تزوج بها بغير مهر
 خدمته لها بغير مهر وهو عيب عليها الخدمة ولو اعتق امر
 على ان يزوجه بغير مهر او بغير مهر او بغير مهر وعندها
 لها مهر المثل ولو اتيته ان تزوجه بغير مهر او بغير مهر
 وللنفس ما فرض لها بعد العقد ان دخل او لم يَدْخُلْ

نصف نكاح
 دين

الخدمة اي اوردت
 ابدت منه كونه
 طوبى يا شامق

ان تزوجه بغير مهر او بغير مهر او بغير مهر
 او تزوجه بغير مهر او بغير مهر او بغير مهر
 او تزوجه بغير مهر او بغير مهر او بغير مهر
 او تزوجه بغير مهر او بغير مهر او بغير مهر

المهر
 المهر

ما فيه در
 اشاعه
 بر راجحه
 نكاحه

ذكره كسليم

الاولاد التي اولادها قد رأتك التي تعين
 الله ما شفعها انهم هنوز اولاد الله

ما اخذ
 طم نكاحها رجع الزوج منها عونه

اصداره حاله خالته
 بوطيه قومه مرنه قبيله

ان طلق قبل الدخول وعندها يوسف نصف ما فرض
 وان زاد في مهرها بعد العقد لزمته ونسقط بالطلاق
 قبل الدخول وعندها يوسف نصف ما فرض وان طلق
 عنه من المهر صح وانما لا يملك ما دفع من الوطء حيا
 او ميتا او طلقا كمرض منع الوطء وريق وسوم مضى
 واقر أم فرض او فحل وحيض ونفاس لزمها المهر
 ولو كان خيضا او عينا وكذا لو كان محبوسا
 خلافا لهما وسوم القضاء غير مانع في الاصح وكذا اصوم
 السنه رواية وفرض القدوة مانع والعدة يجب بالخلوة
 ولو مع آتانه اجنبيا كما والمهنة واربعة مطلقه قبل الدخول
 لم يسم لها مهر ويستحب لمطلقه قبله سمى لها مهر ولو لم يسم
 لها الفاق وبغير مهر او بغير مهر او بغير مهر
 بنصفه وكذا كل مكيل وموزون ولو قبضت النصف ثم ردت
 الكل او الباقي لا يرجع خلافا لما ولو وهبت اقل من
 النصف وقبضت الباقي رجع عليها ان تمام النصف وعندها
 لها نصف المقبوض ولو لم تقبض شيئا فوهبت له
 يرجع ادها على الاخر وكذا لو كان المهر عرضا فوهبت الى الزوج
 او فري فوج

قبل الصبيح او بعده وان تزوجها بالفسخ على ان لا تزوجها
 من البكر او على ان لا تزوجها عليه فان وفي عليها الف
 والالف المثل ولو تزوجها على الفان اقام بها على الصبيح ان اولها
 فان اقام عليها الف والالف المثل لا يراد على الفين ولا ينقص
 عن الف عندهما لان ان افترقا ولو تزوجها به بعد العبد
 او بعد العبد فلها الاكل ان كان مثل مهر مثلها او اقل والا فان
 كان مثل او اكثر ومهر مثلها ان كان بينهما وعندهما لهما الا في
 بكل حال وان طلقها قبل الدخول فلها نصف الادخ اما
 وان تزوجها به من بعد من البكر فان اذ ادخها فلها العبد
 فقط عند الامام ان ساء عشرة وعشرون يوما بعد مبعوثه
 الحرة لو كان عبداً وعند محمد مع العبد فمهر المثل ان لم يكن
 اقل منه وان تزوجها على فريسة او فريسة حرة او فريسة
 او لا حرة من دفع الوسيطة او قيمته وكذا لو تزوجها على
 عكس او موزون بين اثنين لا يصفى وان بين صفتين اي
 وجهين لا يصفى وقيل الشدب مثله ان يولغ في وصفه وان زل
 البكارة فوجها فبها شاة كل المهر فان اتفقا على قدر
 في الروايات غير عند العقد فامتنع ما اعلنه وعند
 من المهر

قول

بوجه تزوج اول
 او كيلة بوجه تزوج
 اول

سكت لعمركم
 يونس بن اسحاق
 فاما وطى وجب مهر المثل لا يراد على المثل ولا ينفق
 من صنفين التفرقة لان من ازال وطى اتى به العتيق ويستقيم النسب
 ومدة من بين الدخول عند محمد وبه يفتى ومهر مثلها
 ايها ان ساء وتاسا او ما لا عقلا ودين وبدا او
 وبكارة ونسبته فان لم يوجد منه من الجانب وان لم يوجد
 جميع ذلك فما يوجد منه ولا يعين باتها او فاتها ان لم يكونا
 من قوم ايها او من صنفين وليها مهرها ونسبته من حيث
 ومن الزوج ويرجع الوصي على الزوج اذا اقرس ان ضمن بامره
 والا فلا والبراة منع نفقته من الوطى والسفر في يومها
 قدر ما بين نفقته من مهرها كلاً او بعضاً ولها السفر والزوج
 من المثل ايضاً ولها النفقة لو منعته لذلك وهذا قبل الدخول
 وكذا بعد خلافها فيما لو كان الدخول برضاها غير صبيحة
 ولا مجبونة وان لم يبين قدر المهر فمهر المثل من مهر مثل
 من غير ما قدر بزوج ونحوه وليس كذلك لو اقرس بزوج من مهر
 كله خلافاً لما لا يونس واذا اقرسها او فاتها او فاتها
 ما دون السفر وقيل السفر ظاهر الرواية والفتوى على
 ما دون السفر بوجه اي عورت

بوجه تزوج اول
 او كيلة بوجه تزوج
 اول

ط تطليق اول عورتى حاكمي تطليق
 اوله ترك يكسبه نخل اوله



ليس وعندها لها وان تزوجت امه او مكاتب
 بالاذن ثم عتقت فلها النكاح في الفسخ كان زوجها
 او عبد او ان تزوجت بلا اذن فعقبت نفقته وكذا العبد
 ولا خيار لها والمدة للسيدان وطئت قبل العتق
 لها ان وطئت بعده وممن وطئ امه ابنه فولدت
 فادعاه ثبت بغيره ولزمه فمعه لا يمسها ولا يمسها
 ولدها وتبرأ من ولده وكذا لان قيم الجدة للاب بعد
 موته الاب لهذا البرث الى مع وجود الاب كالتاب بعد
 موته لا قبله وان زوج امه اباه باز وعليه مهرها لا فمها
 فان اتت بولد لا نصير ام ولد وهو مبرأ من جميعه فقلت
 لم يدر زوجها العتق عنه بالف ففعل فسد النكاح ولزمها
 الالف والاولا لها ويصح عن كفارتها لو فوشت به وان لم
 تفعل بالغ لا يف والاولا لها لان يوسف والمولى اجسار
 عبده وامه على النكاح دون مكاتبه مكاتبه باب
كتاب الكافر اذا تزوج كافر فلا شرع له في عدة كافر
 وذلك ما ينفرد به من المسلمين او اعلى خلافا لها في
 العدة ولو تزوج المجوس ثم مسلم او اقدمها

الفرق في الزوجين
 الفرق في الزوجين

فرق بينهما وكذا الزوجان في البتة ومما افقه اقدمها لا ينفرد
 خلافا لها والطفل مسلم ان كان اقدمها مسلم او مسلم
 اقدمها وكذا ان كان بين كتاب ومجوس ولو لم يمس
 زوجته الكافر وزوج المجوسه عرض للمسلم على الاخر
 فان لم يمس له والا فرق بينهما فانما ان الزوج فالفرقة
 طلاقا خلافا لا ينفرد به لان ابنته لم يمسها المهر بغير
 بعد الدخول والافساف لو ادركت ولو كانت كواثبت
 لو كان ذلك في دارهم لا تبين حتى تحيض فلها ان يكون
 قبل الدخول الا خروا ان لم يمس زوج البتة بغيره
 وتبطل الدارين سبب الفرقة لا التمس فلو فرج اقدمها
 البتة مسما او افرج مسما بان وان سببا معا
 لا ومن حاجت النكاح بان لا عدة عليها لانها
 لها وارثا اذا تزوجت بين فسخ في الحائض وعند محمد
 ارثها اذا تزوجت طلاقا والموطئة المهر وغيرها نصف
 ان ارثت ولا شيء لها ان ارثت وان ارثت معا
 وان لم يمسها معا لا تبين وان لم يمسها معا بان
 ولا يصح تزوج المرتدة او المرتدة اقدمها

عراقي سندن بركي كلمة حضوره قاضيه
 فرق اولين بينهما

خروج الزوج والزوجة من دار الحرب
 سرقة ايله اخراج اولين

في الحرة

بین الزوجه عید فرزند زوج ایچو
بررسیجه امه ایله مکاتب ام ولد ایله بانه
ط زوج ایکی کیم حقه قری ایله بیوتنه ایر
ظ مضایع سورق رضع ای الصبیاع
یعنی اداکان لرجه ابن م الرضاع وله حده من
النسب او ابن م النسب وله حده من الرضاع
ایچفدله ان رتزوجها فرشته سکر فله وجه
یعنی اداکان لامره ابن م النسب
او ابن م الرضاع وله اخ م النسب فرشته
یتزوجها فرشته

سایه از فرا
سین دله
اجد اجمک
سایه قنبر
سایه قنبر
سایه قنبر
سایه قنبر
سایه قنبر

الحمد لله
انما ابدا
تزيق ونداش

اول
محمد
ط حیانیک بورئندن لایم مزید جکر
لین دن دوا ایچیش کر
بیشو جکر به پیدر
مشکر

عوضتہ کی کمی
الحرم اقدس

او پس نشاء و كذا الو فليطالبن امرأة اخرى و عندئذ تنفلق
الحمة بهما و ان ارضعت خضرها و منشا و الامم للكبيرة
ان لم تولد لها و للصغيرة نصفه و يرجع به على الكبيرة ان
علمت بالنكاح و قصيرت الفسار الا ان لم تعلم به او
قصيرت دفع الجوع و الحمل و لم تعلم ان فيه نقول
قوله لهما فيه و انما ينبت الرضاع بما ينبت به المال و لو
قال فخذوا ضيق من الرضاع ثم ادعى الخطأ صدق
ان الزوج ^{الزوج} **الطلاق** هو رفع القيد الناشئ عن عاا النكاح
او تطلقها او امة في طهر لا جماع فيه و تركها
حتى تمضي عذتها و عودت و هو سني تطلقها ثلثا
في ثلثة اطهار لا جماع فيها ان كانت مدخولا بها
و لغيرها طلقة و كذا في الحيض و الايسة و الصغيرة
و كذا في ^{الطلاق} الواحدة و جاز طلاقهن عقيبا
و يرجع في تطلقها ثلثا او ثنتين بكلمة واحدة او في
طهر واحد لا رجعة فيه ان كانت مدخولا بها او في
طهر جامعها فيه و كذا تطلقها في الحيض و يجب
مراجعة في الاصح و قيل يجب فاذا طهرت ثم خافت
من رجوعها في الاصح و قيل يجب فاذا طهرت ثم خافت

تطابق الستة عشر واحدة وعندكم لا تطابق

1660

انہ یوسفی

مع الامم في مختلف

في شرح الطحاوي

السلامة والبركة

از ذکره الطحاوی

التي تطلقها
في سياتي

الكر في

المراة بنت
لما ذكرنا الط

تطویرا
طحاوسی

المملوك ودف
العدة ج
وفي الخ

فما
تحت

69

تعلیقها المدة مطلقه
مصدر مفعولها مخاف
وقتیة مضایف علی
مضایف الیه مبتداء
و در شرطی و در
المدة طالقہ صحیح
و کلمه ستم

نقشہ حدود

الحمد لله على ما لا يحصى من نعمه
 حمد ذوا ذنب عدل مثل المواظ
 زيد عادل حمد اشتقا في ريش
 زيدان يعدل يغ ذوا ان يعدل
 حمد ذو ريش مثل

مراد الرما يعشرون عن الجملة كالأربعة والعشرون والثلثون
 والوجه والروح البدة والبدن الفرج او الى غير ذلك
 جميع سنك ذمك اولاد
 شابع

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. A faint horizontal line is visible near the bottom edge of the page.

۲۰۲۵

ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم بغير
 الاول كرا ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك
 فهو بغير كذا انت طالق امس وقد نكحها اليوم
 وان كان نكحها قبل امس وقع الا ان ولو قال انت
 طالق مسلم اطلقك او مت لم اطلقك او غير مسلم
 اطلقك وسكت طلقك للمحال حتى لو علق الثلث
 وقعن بسكوته وان وصل انت طالق وقع
 واحدة ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع
 عالم حيث احدهما او اذ ابلانته مثل ان وعندهما مثل
 ميتة مع نية النكاح او الوقت فمات في اليوم للزهار
 مع فعل ممتد ويطلق الوقت مع فعل لا يمتد فلو قال
 انك بغيرك يوم يقدم زيد فقدم ليلالا تنخير
 وان قال يوم استزوجك فانت طالق فكلها ليلالا فتطلق
 ولو قال انك بغيرك طالق فهو لغو وان نوى ولو قال
 انك بغيرك ليلالا او عليك حرام بان ان نوى ولو زوج
 قال انت طالق مع مؤنة او مع موتك فهو لغو وكذا
 لو قال انت طالق واحدة او لا خلافا لمجد في رواية

مستدعي ما
 ان كونه غوب
 ذو لولتم در

انت طالق
 فانت طالق

مالك احواله من حلاله

ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم بغير
 الاول كرا ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك
 فهو بغير كذا انت طالق امس وقد نكحها اليوم
 وان كان نكحها قبل امس وقع الا ان ولو قال انت
 طالق مسلم اطلقك او مت لم اطلقك او غير مسلم
 اطلقك وسكت طلقك للمحال حتى لو علق الثلث
 وقعن بسكوته وان وصل انت طالق وقع
 واحدة ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع
 عالم حيث احدهما او اذ ابلانته مثل ان وعندهما مثل
 ميتة مع نية النكاح او الوقت فمات في اليوم للزهار
 مع فعل ممتد ويطلق الوقت مع فعل لا يمتد فلو قال
 انك بغيرك يوم يقدم زيد فقدم ليلالا تنخير
 وان قال يوم استزوجك فانت طالق فكلها ليلالا فتطلق
 ولو قال انك بغيرك طالق فهو لغو وان نوى ولو قال
 انك بغيرك ليلالا او عليك حرام بان ان نوى ولو زوج
 قال انت طالق مع مؤنة او مع موتك فهو لغو وكذا
 لو قال انت طالق واحدة او لا خلافا لمجد في رواية

انك طلق

او كذا طلق

ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم بغير
 الاول كرا ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك
 فهو بغير كذا انت طالق امس وقد نكحها اليوم
 وان كان نكحها قبل امس وقع الا ان ولو قال انت
 طالق مسلم اطلقك او مت لم اطلقك او غير مسلم
 اطلقك وسكت طلقك للمحال حتى لو علق الثلث
 وقعن بسكوته وان وصل انت طالق وقع
 واحدة ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع
 عالم حيث احدهما او اذ ابلانته مثل ان وعندهما مثل
 ميتة مع نية النكاح او الوقت فمات في اليوم للزهار
 مع فعل ممتد ويطلق الوقت مع فعل لا يمتد فلو قال
 انك بغيرك يوم يقدم زيد فقدم ليلالا تنخير
 وان قال يوم استزوجك فانت طالق فكلها ليلالا فتطلق
 ولو قال انك بغيرك طالق فهو لغو وان نوى ولو قال
 انك بغيرك ليلالا او عليك حرام بان ان نوى ولو زوج
 قال انت طالق مع مؤنة او مع موتك فهو لغو وكذا
 لو قال انت طالق واحدة او لا خلافا لمجد في رواية

او كذا طلق

من البيت والبطل القطع ^{محملة} الانقطاع عن الكلام
 وعن الخيرات ايضا الغارب بما تقدم
 من النظر وارتفع عن العنق ^ص
 احدا مراء

عورت پر
طلاق ہو کر
اولاد

فصل اول

०५

لأنه لا يملك الطلاق...
وان قالت طلق نفسي واحدة او اخرت نفسي بطلاق
فواحدة بائنة ولو قال امرتك اليوم وبعد غدا
يدخل البين ان ردت اليوم لا يرتد بعد غدا وان قال اليوم
وغدا يدخل البين وان ردت اليوم لا يفسخ غدا ولو مكثت
بعد التوفيق يوما ولم نعم او كانت قائمة فجلست او جالت
فما كانت او مكثت ففقدت او عدت او اتمت فوفقت او عدت
اباها المنيورة او شهودا لا شهادة لا تبطل خيارها وان
استبطلت لا يبرأ من حقها فيه ولو قال لها طلق نفسك
ولم تنو او نور واحدة فطلقت وقعت رجعية وكذا لو قال
انك نفسي وان طلقك ثلثا او نوا او وقعن وكنت
نية الثلثين ولو قالت اخرت نفسي لا تطلق ولا يملك الرجوع
بعد فوطر طلق نفسي وينقذ بالمجلس الا اذا قال من شئت
ولو قال لها طلق فترك او لا فتر طلق امرأه يملك الرجوع
ولا ينقذ بالمجلس الا اذا اراد ان شئت ولو قال لها طلق
نفسك ثلثا فطلقت واحدة وقع واحدة وفي حكمه لا يقع
وعند ما يقع واحدة وفي طلق نفسك ثلثا ان شئت فطلقت
واحدة لا يقع وكذا في حكمه عند ما يقع واحدة ولو
امرها

فواحدة بائنة ولو قال امرتك اليوم وبعد غدا...
وان قالت طلق نفسي واحدة او اخرت نفسي بطلاق
فواحدة بائنة ولو قال امرتك اليوم وبعد غدا
يدخل البين ان ردت اليوم لا يرتد بعد غدا وان قال اليوم
وغدا يدخل البين وان ردت اليوم لا يفسخ غدا ولو مكثت
بعد التوفيق يوما ولم نعم او كانت قائمة فجلست او جالت
فما كانت او مكثت ففقدت او عدت او اتمت فوفقت او عدت
اباها المنيورة او شهودا لا شهادة لا تبطل خيارها وان
استبطلت لا يبرأ من حقها فيه ولو قال لها طلق نفسك
ولم تنو او نور واحدة فطلقت وقعت رجعية وكذا لو قال
انك نفسي وان طلقك ثلثا او نوا او وقعن وكنت
نية الثلثين ولو قالت اخرت نفسي لا تطلق ولا يملك الرجوع
بعد فوطر طلق نفسي وينقذ بالمجلس الا اذا قال من شئت
ولو قال لها طلق فترك او لا فتر طلق امرأه يملك الرجوع
ولا ينقذ بالمجلس الا اذا اراد ان شئت ولو قال لها طلق
نفسك ثلثا فطلقت واحدة وقع واحدة وفي حكمه لا يقع
وعند ما يقع واحدة وفي طلق نفسك ثلثا ان شئت فطلقت
واحدة لا يقع وكذا في حكمه عند ما يقع واحدة ولو
امرها

ثم قال لا افر بذكر شهرين بعد الشهرين الاولين فليست بكذا
 لو قال لا افر بذكر سنة الا يوما فان افر بها فقد يقع من السنة
 اربعة اشهر صار بالاء ولو قال لا افر بذكر سنة وامرأة فيها
 لا يكون موليا وان عجز للوط عن وطئها بمرضه او مرضها او فقرا
 او غيرها او جبهة او لان بينها وبينه مسافة اربعة اشهر
 ففيه ان يقول فنت السها ان يستمر العذر من وقت الحلف
 الى اخر المدة فلوز الحلف المدة تعين الف بالوط وان قال لها
 انت علي حرام كان مؤليا ان نفوس التحريم او لم ينوشيا وان
 نفوس ظهرا افظها وان نفوس الكذب فكذا وان نفوس الطلاق
 فباين وان نفوس الثلث فثلث والفتور على وقوع الطلاق به
 ان لم ينو وكذا بقوله كل رجل على حرام او هر چه بدست راست
 اذ كرم بر و بر حرام للعرف **باب** هو الفصل عن النكاح وقيل
 ان نفوذ المرأة بنفسها الى الخلع بالاء والباسر في عند الحافة و
 كره له اخذ شيء ان نشتر واخذ اكثر مما اعطاه ان نشتر والواقع
 به وبالطلاق على مال بائن ويلزم المال المستحق وما قبله
 للخلع وان بطل العوض فيه يقع بالياء في الطلاق يقع رجعت بلا شيء
 كما اذا خالعهما او طلقها وقوسم على حر او خنزير او ميتة او قالت
 خالعه على ما في يدس ولا شيء في يدها وان قالت على ما في يدس من درهم
 ولا شيء في يدها ثلثة دراهم وان قالت من مال لزمها رد مهرها
 وان خالعهما على عبد الا بقى على اثرها برتنة من ضمانه لا تبرأ ولزمها

عذر بذكر
 ذوجها
 دن زوج

تشبه ايدرك
 اناسي عود
 تشبه

زوج

ملك نكاح دن سذل

تسليم

تسليمه ان امكن والا فميتة ولو قالت طلقه ثلثا بالفاء فطلق واحدة
 فبذلث الالف وبانت ونحوه يقع رجعتا بلا شيء وعندها كالباء و
 لو قال لها طلقه فكذلك ثلثا بالفاء او على الف فطلقت
 واحدة لا يقع شيء ولو قال انت طالق بالفاء او على الف فقبلت
 بانت ولزمها المال وان قال انت طالق وعليك الف او قال
 لعبد انت حر وعليك الف طلق وعنف بجنا وان لم يقبل
 وعندها لا تطلق مالم يقبل واذا قبل لزم مالها والخلع معاوضة في
 حقها فيصح رجوعها قبل قبوله بعد ما اوجبت وشرط الخلع لربها وبطل
 بالقيام عن المجلس قبل قبوله وبمين في حقه قبل رجوعه بعد ما اوجبت
 ولا يصح شرط الخيار له ولا ينظر القيمة عن المجلس قبل قبولها و
 جانب العبد في العتق على مال بائنا ولو قال لها طلقك اس
 بالفاء فليقبل فقلت بل قبلت فالقوله ولو البائع كذلك
 فالقوله المشترى والمباراة كالخلع ويسقط كل منهما كل حق لكل
 واحد من الزوجين على الآخر مما ينحلف بالنكاح فلا تطالب له بمهر
 ولا نفقة ماضية مفروضة ولا مهر ينقضة عتقها او لم يحضر من مهرها ولا
 بهر ستمه وخلق في الدخول وعند مجزاة لا يسقط الاما ستمها
 وابو يسومع الامام جهده في المباراة ومع عتق رجعت في الخلع ولو طلقها
 من زوجها بالربا لزم المال لا يسقط مهرها وطهرت في الاصح وفي
 الكبير في توقف على قبولها ولو على ان ضمان لزمها المال وطلعت ولو

ابو يسومع

اربعة اشهر وعشرة ايام وعدة لامة حیضان وفي الموت وعدم الحيض
نصف ما للحرمة وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا وكومات عنها حتى عند
ابن يوسف ان مات عنها صر فعدتها بالاشهر وحلت بعد موت البقي
فعدتها بالاشهر رجاءا والنسب في الوجهرين ومن طلق في مرض
موت رجعي كما تزوجة وان بالينا تعند ابعد الاجلين وعند
ابن يوسف رج كالجعر ومن عتقت في عدة الرجعي يتم كالمرأة وان في
عدة بائن او موت فكالامة وان اعتدت الايسة بالاشهر ثم عاد
دمها على عادتها طلت عتقت او تيسا نفى بالحيض هو الصحيح
تستأنف الصغيرة اذا حاضت في خلال الاشهر ومن اعتدت البعض
بالحائض ثم استتت بالاشهر فلياذ وطئت المعتدة بشبهة وجبت
عليها عدة اخر وتدخلت ومارام بحسب منهما وبتم الثانية ان تمت
الاولى قبل تمامها وابتداء العدة في الطلاق والموت عقبيهما وان تعلم
بهما وفي النكاح الفاسد عقب التفريق او العزم على تركه ولو طلق وتلا
قالت انقضت عدتي بالحيض فالقول لهما مع البين ان مضي عليها
ستون يوما وعندها ان مضي ثمانون يوما وثلاث سائة وان
نكح معتدة من بائن ثم طلق قبل دخول لزوم مهر كامل وعدة مستأنفة
وعند مخرج نصف مهر وتام الاولى ولا عدة في طلاق قبل الدخول
ولا عدة في طلق باؤس او حرة حرة في البنا مسلة خلافا لهما
فعدة المعتدة البائين والموت ان كانت مكففة مسلمة بترك الزينة
وليس المخرج ولا كفوف الطيب والذهن والكحل والحناء الا من عذرا

لامعة

رثة أشرف على نكاح معتدة

خطاب اوليها سني قبحه ويرد يمد

لا معتدة الفسق والنكاح الفاسد ولا تحيط بالمعتدة ولا بالناس بالتعريض
ولا تخرج معتدة الطلاق من بيتها اصلا ومعتدة الموت تخرج منها اذا بعث
الليل ولا تبسب في غير منزل لها والامة تخرج في حاجة المولى وتعتد
المعتدة في منزل يضاف اليها وقت العرقعة او الموت الا ان
تخرج جبراً او خافت على مالها او انزلها المهر لم تعد على كراهة
ولا بالناس كمن ينزلها مع منزل وان كان الطلاق بائنا اذا كان بينهما
سنة الا ان يكون فاسقا او البسب ضيقا خربت والاولى فروه وان
جعل بينهما المرأة ثقة تقدر على الحمل فليس ولو ابانها او يات عنها
في سفر وبها وبين من طلقها اقل من سنة رجعت وان كانت مفطرة
من كل جانب تخبرت معها ولي او لها العود احمدا ان كان ذلك في غير
لا تخرج منه ما لم تعتد ثم تخرج ان كان لها محرم جائل الخروج قبل الاعتدال
باب تسوية النسب اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثرها سنتان و
من قال ان الحمل ستة اشهر فليقل فحكمها بقولده ستة اشهر منذ
نكحها الزمة نسبه ومهرها واذا اقرت بالمطقة بانقضاء العدة ثم ولدت
لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار بنسبه وان لست لا وان لم يقر
يشبث ان ولدت لاقل من سنتين او اكثر الا في الرجوع ويكون رجعة
بخلاف البائن الا ان عيب فيثبت فيه ايضا ويحمل على الوطن بشبهة في
العدة وان كانت المبانة براهقة فان ائبت لاقل من تسعة اشهر
ثبت والا فلا وعند ابن حنبل في رجعت فيما دون سنتين ومن
مات عنها بان اتت به لاقل من سنتين ثبت وان كانت مفطرة فلا

مولا زوج

معتدة مفطرة او لور

عائلي لسي بر او د در حق

جفار

عز ورج زوج بريرة فوم يور

ولد ولد نبي

نسب ولد وان كسنتين

اولون کون و اولون

قل من عشرة اشهر وعشرة ايام والا فلا ولا نسب ولا ولد المتهمة الا
بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وعندها يكفي شهادة امرأة واحدة
وان كان جحد ظاهر او اعترف الزوج بثبت جحد قولها وعندها لا بد
من شهادة امرأة وان ادعت باعد مونة لاقل من سنتين فصدقها
الورثة مع حق الارث والنسب هو المختار ومن كان فاقبت بولد
سنة اشهر فصاعدا ثبت منه ان اقر بالولادة او سكوت وان
جحد بشهادة امرأة فان اقره لا عين وان لاقل من ستة اشهر لا
ثبت فان ادعت نكاحا من سنتين اشهر وادعى الاقل فالقول
لها مع البين وعند الامام بلا يمين وان علق ظاهرا بالولادة فشهدت
بها امرأة لا تطلق خلافا لهما وان اعترف بالجل نطق بجحد قولها وعندها
لا بد من شهادة امرأة ومين نكاح امينة فطلقها فاشترها فاولدت لاقل
من ستة اشهر منذ شراها لزمه والا فلا ومن قال لامينة ان كان في بطنك ولد
فهو من فشهدة امرأة بالولادة فميس لزمه ومن قال لفلان هو ابن ويا
فقالت انا امراة وهو ابنه برثانية فان جحدت حرثتها وقال الورثة
انني ام ولده فلا ميراث لها **باب النفقة** الام احق بحضنة ولده ما قبل
الفرقة وبعد جحد امها وان علت ثم اقر الاب كذلك ثم اخذ الولد
لابوين ثم لام ثم لاب ثم خالته كذلك ثم عمت كذلك وبنات الابن اولى
من بنات الاخ وحقن اولى من العتق ونكحت غير محرمة قط صحرا
تربى لا يمت نكحت محرمة كما تم نكحت عمة وجة نكحت جد و يعود للحق بزوال
نكاح قطب والقول قولها في نفي الزوج ويكون الفلام عندهن حتى
يستنفذ

اعترف
اقرار
رقة

اولون کون و اولون ايلي کون

يستنفذ بان ياكل و يشرب و يلبس و يستحب و صدوق و تسبيح و
تسبيح ثم يجبر الاب على اخذه و الجارية عند الاثم و الجدة حتى تحيض و
عند مجزح حتى تستسكن كما عند غيرها و ينفق الف الف دينار و ينفق
لا يجبر عليها فان لم يكن امراة فالحق للمعتبة على ترتيب اثم كمن لا ترفع حبيته
الى عصبة غير محرم كبن العم ومولى العتاقة ولا الى فاسق ما جحد وان اجحد
في درجة فادع جحد اولى ثم استسكنه ولا مقلامة واقم ولد في الحضنة قبل الفقة
والزينة احق بولدها المسلم ما لم يثق عليه الف الف الف واللب ان يسافر بولده
حتى يبلغ حد الاستغناء ولا للام الا الى وطنها و قد تزوجها فميراث لم يكن والحرث
وليس ذلك لغير الام وان كان بين المصيرين او القربتين ما يمكن للاب ان يطلق
عليه ويبيت في منزله فلا يأسر بولده النفقة من القرية الى المصر بخلاف العكس
ولا خيار للولد **باب النفقة** يجب النفقة والكسوة والكنى للزوجة على زوجها ولو
صغير امسمة كانت او كافرة كسيرة او صغيرة نوطا ادا ستمه ففسرها اليه في منزله
او لم تستلم الحق لها او لعدم طلبه وتقرض النفقة كل شهر وشهر البتة والكسوة
كل ستة اشهر وتقدر بكفايتها بالاسرار والافتقار وتقتصر في ذلك حالها
ففي الميسر من حال النكاح وفي الميسر من حال النكاح وفي الميسر من حال النكاح
ذلك وقيل تعتبر حال فقط والقول في اعساره في حق النفقة والبيت لها و
بفرض عليه نفقة خادم واحد لها ولو ميسر او عند ان يوسع في نفقة فامين
ولو ميسر الا ان لم ينفق الخادم في الاصح ولو فرضت لماره ثم استغنى زوجها
ثم لم ينفق اليسا وبالكسوة تلزم نفقة العسا ولا نفقة لماره ففرضت
من بيت بغير حق ومحبوسه بدين ومريضته لم تنفق ومفصولة ومفطرة

اشهد ان قور من

طز كنكالي اعتبار اولون

فقر قورم ذلك

فقر قورم ذلك

فقر قورم ذلك

طعور طورم المشور

عور كذا كذا
اولون كذا
اولون كذا
اولون كذا

لا نوطا او حاجة لامه ولو حجت معه فلما نفقة لغيره لا الكفر
ولو مرضت في منزله فلما نفقة لغيره ولو مرضت في منزله او زنت فنفقة
ولا يفرق لغيره عن النفقة وتومر بالاستدانة لغيره عليه ولا تجب نفقة
متره نفقة الا ان تكون في قصرها او نراضا على مقدارها ولو ماتت او اهما
او طلق بعد القضاء او التراضي قبل قبضها سقطت الا ان تكون مستدانة
بامر قاض ولو عجل لها النفقة او الكسوة لمدة ثم ماتت احداهما قبلها
رجوع خلافا لمحمد وروى واذا تزوج العبد بالاذن في نفقة ابيه باع فيه مرة
بعد افرس ولا يباع في دين غيرها الا مرة وعلى الزوج ان يكتسبها في بيت
خال عن اهله واهلها ولو ولد له من غيرها وكفى ما يستفرد من دارها
كان له غلق ولا يمنع اهله او ولد له من غيرها عن الدخول عليها الا في
النظر اليها والكلام معها متشاو او الصبي ان لا يمنعها من الزواج الى الولد
ودخولها عليها في الجمعة مرة وفي غيرها في السنة مرة ونفرض نفقة زوجة الغائب
وطفله وابويه في ما كان له من جنس حقه عند وقوعه او مضارب او مديون
يقربه وبالزوجة او يعلم القاض ذلك ويختلف بالان لم يعطها النفقة وياخذ منها
كفيلة فلو لم يقربها بالزوجة ولم يعلم القاض بها فاقامت بيته لا يقض بها وكذا
لو لم يختلف مالا فاقامت البيته على الزوجة لغيره نفقة وياخذها
لاستدانة عليه لا يسمع بيته او عند زفره بسمها لغيره نفقة لا الشبوت
الزوجة وهو المعمول به في البيوت والمخا وتجب النفقة والسكنى لمعدة الطلاق
ولو كانت والمفرقة بلا معصية كذا العلق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاة
للمعدة الموصلة والمفرقة بمعصية كالردة وتقبيل ابن الزوج ولو ارتدت

مطلقة

انما اريد

مردع وضارب

مطلقة الثلث سقط نفقته الا لو مكنت ابنه **فصل في نفقة الطفل**
الفقير على ابيه لا يستدانه فاما احد كنفقة الابوين والزوجة ولا يجبر
عليها رضاه الا ان تعنت ويستاجر من ترصه عندها ولو استأجرها
وهي روجه او معصية من رجع لتضع ولها لا يجوز وفي المعصية البتة
روايتان وبعد العدة يجوز وهي احق ان لا تطلب زيادة على الغير
ولو استأجرها وهي روجه لا رضاع ولده من غيرها صح ونفقة
البت بالغة والابن رعا على الاب خاصة وبه يقع وقيل على
ثلثها او على الاثم ثلثها او على الموصى بها ربحم الصدقة نفقة اصوله
الفقير بالتسوية بين الاب والبت وتعتبر في القرب والجزية
لا الارث فلو كان له بنت وابن ابن فنفقة على البنت مع ان
ارثه لهما ولو كان له بنت وابنه فنفقة على البنت مع
ان كل ارثه للاح وعليه نفقة كل من ربحهم منه ان كان فقيرا صغيرا
او ايتى اوزمنا او اعشى او لا يحسن الكسب خرقه او لكونه من ذوي
البيوتات او طالب علم وجبر عليها او تقدر بقدر الارث مع لو كان
له اخوات متفرقات فنفقة على من افاض كما يرض منه ويقدر
فيما اهلته الارث لا حقيقة فنفقة من له خال وابن عم على خاله ونفقة
زوجة الاب على ابنه ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا
او زمنا ولا تجب نفقة لغيره على فقير الا للزوجة والولد والامع اختلاف
الدين الا للزوجة وقرابة الولاد اعلى واسفل والاب بيع عرض ابنه نفقة
لا بيع عقاره ولا يبيع العوض لدين له على الابن سواهما ولا الام بيع

نفقة
الان

لا استدانه طفلا ولو غدا ربحه
بابه كذا غورني اجرت ابله وثلث
غيره ان ياد اجور طلب النكاح

ما لا ينفقها وعندها لا يجوز للاب ايضا ولا اخوان عليها لو انفقوا من
 مال الاب عندهما ولو انفق المورث مال الابن عليه ما يغير امره فاقض
 ضمن ولا يرجع عليه ولو قضى نفقة غير الزوجة وصفت نفقة بلا
 اتفاق سقطت الا ان يكون القاض امر بالاستدانة عليه وعلى المولى
 نفقة رقيقة فان ارجح التسوية وانفقوا وان لم يكن لهم كسب ايسر
 بينهم وفي خبرهم من طيوان يومر ديانة **كتاب النكاح** هو اثبات
 القوة الشرعية في المملوك انما يصح من مالك فترتكف بصريحه وان
 لم ينو كانت حر او محررة او عتيق او معتق او حررتك لو اعتقك
 او هذه اموالك او يا مولاي او هذه مولاة او يا قرا او يا عتيق ان لم
 يجعل ذلك اسماله وكذا الواضف الحرية الى ما يعبر به عن المبدع
 كراستك حر وخوه وكقوله لامت فزجك حر وكنياية ان نفى كالمالك
 الى عليك او لا سبيل او لارق او فزجت من ملكي او فليت سبيلك او قال
 نامت اطلقك ولو قال طلقك لا تعتق وان نفى وكذا سائر الالفاظ
 صريح الطلاق وكنياية ولو قال انت لله لا يعتق خلافا لهما ولو قال هذا
 ابنه او ارجعتك بلانية وكذا هذه امي وعندها لا يعتق ان لم يعلم ان
 يكون له ابنا او ابنا او اما ولو قال لصغير هذا جدتي لا يعتق في المختار
 وكذا لو قال هذا في اوليبيد هذا ابنته ولا يعتق بلا سلطان عليك
 وان نفى والابا ابنته وياخي او انت مثل الزوجة يعتق ولو قال ما انت
 الا فترعتق ومن ملك ذارحم محرم من يعتق عليه ولو كان المالك
 صغيرا او مجنونا او اكلما كاتب يكتب عليه قرابة الولاد فحسب

العتق والعتاق لغة القوة مطلقا وشرعا
 في حقيقة بظهوره الا في بانقطاع حق العتق

سبيلك
 حاله فله

خلافا لهما

خلافا لهما ومن اعتق اوجه لا تعتق وكذا لو اعتق للشيطان
 او للقنم وان عصى وكذا لو اعتق ملكها او سكران ولو اضاف في العتق
 الى ملك او شرط صح ولو فرج عبد مريه اليك ما اعتق وانك
 يعتق بعق امته وعتق اعتاق وحده ولا تعتق امته به والولد يتبع امته
 في الملك والرق والحريه والتدبير والاستيلاء والكتابة وولد الامه
 من سيد ما حر ومن زوجها ملك لسيدتها وولد المغير وحر
 بقبضته **باب عتق البعوض** ومن اعتق بعض عبده صح وسعى في
 باقيه وهو كالمالك الا انه لا يرد في الرق لو عجز وقال لا يعتق كانه
 ولا يسعى وان اعتق شريك نصيبه فلا اثر ان يعتق او يدبر
 او يكاتب ويستعي والولد ليس لها او يضمن المعتق لو مرس
 ويرجع به المعتق على العبد والاولاد وقال ليس على الاخر الا الضمان
 مع اليسار والسماية مع الاعتق ولا يرجع المعتق على العبد
 لو ضمن والاولاد في الحالين ولو شرب كل منهما باعتاف
 شريك سعى لهما في حفظهما والاولاد بينهما كيف ما كانا وقال
 سواي نفسي لا للموسرين ولو احدهما موسر او الا فر موسر
 سواي للموسر فقط والاولاد موقوف في الاحوال حتى يتصاوتا ولو
 عتق احدهما عتق بفعل غدا والا فربعه في وقته ولم يدعتق
 نصفه ويستوفى نصفه لها مطلقا وعندها ان كانا موسرين فلا
 سواية وان كانا موسرين فحق نصفه عندا لم يوسر في وقته
 عند محمد وان اختلفت عند محمد ولو حلف كل يعتق عبدا

عبد سعى اليه

شريك

شريك

عتق

عبد

والسنة بحالها لا يعتق وارثه ملك ابنه مع افر شرا
 او طيبة او صدوق او وصية عتق حظه ولا يضمن لشرائه ان يعتق
 او يستعسى سواء علم الشريك انه ابنه او لا وقال بعض الاب
 ان كان مورا وعنده عسيرة شري الابن وكذا الحكم والخلاف لو
 عتق عتق عتق عتق بغيره نعم اشتراه مع افر او اشترى
 نصف ابنه فعتق ملك كله ولو اشترى الاجنبى نصفه
 ثم الاب فمورا ضمن الشريك او استعسى وقال ابن عمر
 فقه ولو ملكا به بالارث فلا ضمان ابائى عبد مورا
 وبره اصددهم واعتقه افر ضمن الاب كست مديته والمدبر معتق
 ثلثه مديته الا ما ضمن والاولا ثلثاه للمدبر وثلثه للمعتق وقال
 ضمن مديته لشرائه ولو مورا والاولا كله له وقيمة المدبر ثلثا
 قيمته قنا ولو قال لشرائه ام ذلك وانكر تخدومه يوما وتوقف
 يوما وقال للمكران يستعير في حظه ان شاء ثم تكون حرة وما لام
 ولد يقوم فلا يضمن مورا عتق نصيبه منها وعندها هي مقومة بجمته
 ام الولد ثلث قيمته القوت منقولة للمالك بن تميم فيضمن
 حصته لشرائه **باب العتق اطلبهم** له ثلثة اعبد قال ابن عمر
 احدا حر فخرج احدها ودخل الآخر عا والقول ثم مات من غير
 بيان عتق ثلثة ارباع الثابت ونصف الخارج وكذا نصف الداخل
 وقال محمد ربه ولو في مرضه ولم يجر الوارث جعل كل عبد سبعة كسهم
 العتق وعتق من الثابت ثلثة وسبع في اربعة ومن كل من الاقرين

داخل اول
 قول ابن عمر

اشان

اشان وسعى كل منهما في حصة وعند مدبر ويجعل كل عبد ستة
 كسهم العتق عنده ويعتق من الثابت ثلثة وسبع في ثلثة
 ومن الخارج اشان وسبع في اربعة ومن الداخل واحد وسبع
 في حصة ولو طلق كذا لث قبل الدخول ومات بلا بيان سقط
 ثلثته اشان مهر الثابت وربع مهر الخرجة ونحو مهر الدخلة
 بالاتفاق هو المختار والبيع بيان في العتق المبرم وكذا العرض
 على البيع والموت والتحرير والتدبير والاستيلاء والهبة والصدقة
 مستتمين والوطى ليس بيان فيه خلافا لهما في الطلاق المبرم هو
 والموت بيان وان قال لامته اول ولد لمدينه ذكر افاقت حرة فولدت
 ذكرا وانثى ولم يدرا او لم يدر ما فالذكر رقيق ويعتق بنصف كل من الام
 والانثى ولا يشترط الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق وعتق الامت
 معينة وفي عتق العبد وغير المعينة يشترط ظنا فاله ما فلو كذا
 عتق العبدية او امية لا تقبل الا في وصية وعندها تقبل وان شهدا به
 بطلاق احدها قبلت اتفاقية **باب الخلف بالعتق** ومن قال ان دخلت
 فكل مملوك لي يومئذ يعتق برؤي بين في ملكه عند الدخول سواء
 كان في ملكه وقت الخلف او تجدد بعده ولو لم يقل يومئذ لا يعتق الا من
 كان في ملكه وقت الخلف وكذا الوقال كل مملوك لي حر بعد غيرة المملوك
 لا يشا ولا الحمل فلو قال كل مملوك لي ذكر حرة لامته حرة فولدت
 ذكر الاقل من نصف حول منذ خلق لا يعتق ولو لم يقل ذكر عتق تبع
 لامته ولو قال كل مملوك لي حر بعد موتي صار من ملكه عند الخلف مورا

مورثا خلف ووصيه

لاسن ملكه بعده لكن بعثت الجميع من الثالث عند موته **الحق**
 ومن اعتق على مال او به فقبل عتق والمال دين عليه
 تصح الكفالة به بخلاف بدل الكفالة وان قال ان اديت الى الفاق
 فانت حر او اد اديت صار ما ذرنا لا مكاتباً ويعتق ان ادتي بالمجلس
 او خاتي بين المولى وبين المال فيه في التعليق بان ومتى ادتي او خاتي
 في التعليق باذبح المولى على القبض وان ادتي البعض **الحق** على
 القبض ايضا الا انه لا يعتق ما لم يؤد الكل كما لو حطم عنه البعض
 فادتي الباقي ثم ادتي الفاكسيرا قبل التعليق رجع المولى
 عليه بمنزله او يعتق وان كسيرا بعده لا يرجع ولو قال انت حر بعد
 موته بالف وان قبل بعد موته واعتقه الوارث عتق والا فلا ولو
 حرره على ان يخدمه سنة فقبل عتق وعليه ان يخدمه تلك المدة
 فان مات المولى قبل ان يخدمه سنة وعنده قيمة خدمته وكذا
 لو باع المولى العبد من نفسه بعين فملك قبل القبض يلزمه
 قيمة نفسه وعنده يخدم قيمته العتق ومن قال لاخر اعتق امك
 بالف على ان تزوجني ففعلت ابست ان تزوجم فلا شيء عليه ولو ضم
 عني القسم الالف على قيمتها او مهرها او زوجة القيمة وسقط ما
 يخص المهر ولو تزوجته فحصة المهر لها في المهرين وحصة
 القيمة للمولى في الثالث وهو در في الاول **باب التبرير المطلق**
 من قال له مولا اذ امت فانت حر او انت حر عن ديوني او يوم
 اموت او مع موته او عند موته او في موته او انت مبرر او قد

سنك حر تباركاً مفاد ندر

مالا

{

مالا

او ان ميت الى مائة سنة وغلبت ميتة فرا او او ميت لك
 بنفسك او برقبته او بثلث ماله فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا
 بالعتق ويجوز استخراجه بكتابة او بجاره والامته توطا وتزوج
 واذا مات سيده عتق من ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث
 فحسابه وان لم يترك غيره سعي في ثلثه وان استغفره دين
 المولى سعي في كل قيمته ولو تبرع احد الشريكين وضمن نصف شريكه ثم
 مات عتق نصفه بالتدبير وسعي في نصفه خلافا لهما والمقيد
 من قال له ان مت من مرض هذا او سفس هذا او من مرض كذا
 او الى عشر سنين او الى مائة سنة واحتمل عدم موته فمرا فنجوز
 بيعه وان وجد الشرط عتق عتق **باب الاستيلاء** لا يشترط
 ولد الامية من مولاها الا ان يدعيه واذا ثبت صارت امة ولا يجوز
 اخراجها من ملكه الا بالعتق وله وطرها واستخداها او بجارها وتزوجها
 وكذا تبرأ بعق بعد موته من جميع ماله وتسعي لدينه وشيئ
 نسو له عني بعد ذلك بلاد عوة وان نفاها انتفى ولو لم يتولها
 بنكاح ثم ملكها من امة ولله ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له
 بخلاف ماله لو استولدها من امة ملكها ولو لم يملكها من امة ولد له ولد له
 عليه الاسلام فان اسلم من له وان ابست في قيمتها او هي كالمكاتب
 ولا ترق بعجزها وان مات عتقت بلا سعاية ومن ادعي ولد امة له
 فمرا بشرط ثبت نسب منه وصارت امة ولله وضمن بنصف قيمتها او
 نصف عجزها لا قيمة ولدها وان ادعيها معانبت من ماله او هي امة ولله

كذا في نفسه مطاع
 غويدي مطاع ابدى

بر باب ولد طلب المحدث

معنى التميز

سنك حر تباركاً مفاد ندر

عصاه انقم الله عقوبتي شديد الله بقاسه بمن عاين اذ ربح

والعلم او بصفة من صفاته يحلف بها عرفا كفرقة الله وجلاله وكبرائه
وعظمته وقدرته لا بغير الله كالقرآن والنبى والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها
عرفا كرجله ولا علمه ورضاه ونخسه وسخطه وعذابه وقوله لا اله الا الله
يمين وكذا ايام الله وشوكته من خورم بخداى وكذا اقواله وعهد الله وميثاقه
واقم واجلن واشهد وانا لم يقل بالله وكذا على نذر او يمين او عهد
وان لم يصف الى الله وكذا اقواله ان فعل كذا فهو كافر او يهودى او
نصرانى او برثن من الله ولا يصير كافرا باطنث فيها سواء علقه بما حنث
او مستقبل ان كان يعلم انه يمين وان كان عنده انه يكفر يصير كافرا
كافرا او قوله ان فعله فعليه غضب الله او سخطه او لعنة او هو ان
او سارق او شارب خمر او آكل ربا ليس يمين وكذا اقواله حقا
او وحق الله خلافا لابي يوسف وكذا يسو كند خورم بخداى باطلاق
رنا ومن حرم ملكه لا يحرم وان استباحه او نكح من فعله الكفارة
وقوله كل حلال على حرام على الطعام والشراب والفتوى عليه انه
تطلق امراته بلا نية وعمله قوله خلال بروى حرام وقوله هو حرام
راست كبرم بروى حرام ومن نذر نذرا مطلقا او مطلقا بشرط يريده
كان قد تم غايته ووجد لزمه الوفاء ولو علقه بشرط لا يريده كان نيت
خير بين الوفاء والتكفير وهو الصحيح ومن وصل بحلفه ان شاء الله
خلا حنث عليه في الذنوب والمزوج والانيان والتكلى
وغير ذلك حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة
او الكنيسة لا يحنث وكذا الود دخل في غير باب دابة

على ايديهم في الحال خذ

في نكاح وجه وایم

طه نكحني اليه يعني صاغ اليه طه
طه نكحني او نكحني حرام

طه نكحني حلاله او دري

ايك فونك ارايين شيونك او كيني
ايك فونك ارايين شيونك او كيني

وعلى كل نصف عقرها وتقاصا وبرثن من كل منها ميراث ابن وبرتان
من ميراث ابر واحد وان ادعى ولدا من مكانه فصدقه المسكينة ثلث ثمنه
وعليه قيمته وعقرها ولا يترام ولد وان لم يصدق لا يثبت النسب الا ان
دخل الولد في ملكه وقتا ما يمين تقوية احد طرفي الخبر
بالقسم به وهو ثلث خموس وهو حلفه على امر ماض او حال كذا بعد
او حكما الاثم ولا كفارة فيها الا التوب ولو حلف على امر ماض نظنه
كما قال وهو بخلافه وحكمه رجاء العفو والتوبة وهو حلفه على فعل او
ترك في المستقبل حكما وجوب الكفارة ان حنث ومنها ما يجب
فيه البر كفعل الفرائض وترك المعاصي ومنها ما يجب فيه الحنث
كفعل المعاصي وترك الواجبات ومنها ما يفضل فيه الحنث
كجهان المسلم ونحوه وما عدا ذلك يفضل فيه البر حفظا
لليمين ولا فرق في وجوب الكفارة بين العاص والناسي والكره
في الحلف او الحنث وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين كما
في عتق الظهار او اطعامه او كسوته ثم كل واحد ثوبا بستر عامته
بدنيه هو الصحيح فلا يجوز السر او يفران عجز عن احد بها عند الاداء
صام ثلثة ايام متتابعات ولا يجوز التكفير قبل الحنث ولا
كفارة في حلف كافر وان حنث مسلما ولا تصح يمين الصبي
والمجنون والنائم وحروف القسم الواو والباء والتاء و
قدي تضر كالتة افقد واليمين بالله او اسم من اسماء كالحن
والرحيم والحق ولا يفتر الى نية الا فيما يسميه غيره كالحليم

طه فونك ارايين شيونك او كيني

زمان ماضه غموس
يا شمد كينل ده مسوقه

طه فونك ارايين شيونك او كيني

حالف

والعلم

محتاج

ان كان لو اغلق يبق خارجا والا حنت كما لو دخل صفة وقيل لا يحنت
 في الصفة ايضا في لا يدخل اذ قد ضل دارا خربة لا يحنت ولو قال
 هذه الدار قد ضلها خربة صواء او بعد ما بنيت دارا اخرى حنت
 وكذا لو وقف على سطحها وقيل لا يحنت في غرقنا ولو دخل طاق بابها
 او دهليزها ان كان لو اغلق يبق خارجا لا يحنت والا حنت لو جعلت
 مسجدا او حماما او بستانا او بيتا بعد ما خربت فدخلها لا يحنت وكذا
 لو دخل بعد انه دهم الحمام وابشاهه وفي لا يدخل هذا البيت فدخله
 بعدما انه دهم وصار صحرا او بعد ما بنى بيتا اخر لا يحنت بخلاف
 ما لو سقط السقف بغير الجدران وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها
 لا يحنت ما لم يخرج ثم يدخل وفي لا يلبس هذا الثوب وهو لابس او
 لا يركب هذه الدابة وهو راكبها او لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها
 ان اخذ في النزع والنزول والنقل من غير لبس لا يحنت والا حنت
 ثم في لا يسكن هذه الدار او هذا البيت لا بد من خروجه بجميع اهله
 حتى لو بقي وتدر حنت وعند يوسف رحمة يعتبر نقل الاكثر وعند غيره
 نقل ما يقوم به كتحذائته وهو الاحسن والارفق ثم لا بد من نقله
 الى منزله اخر حتى لا يترتب نقله الى السكة او المسجد وكذا لا يسكن هذه
 المحلة وفي لا يسكن هذه البلدة او القرية يترجى خروجه وترك اهله
 ومساكنهم فيها وفي لا يخرج فامر من حمله فخرج حنت ولو حمل واخرج بلا
 امره مكنها او راضيا لا يحنت ومنه لا يدخل وفي لا يخرج الا الى
 جبانة يخرج اليها ثم الى حاجته اخرى لا يحنت وفي لا يخرج الى مكة

دهليز ظلة

خبر

ط مباح ده دو حنت

فخرج يريد بها ثم رجع حنت وفي لا ياتسرها لا يحنت ما لم يدخلها والذها
 كالحرج في الامح وفي لا ياتسرها فلا نأفلم ياتيه حنت حنت في اخر
 اجزاء حياته وان قيد الاثيان غدا لا يستطيعه فهو على سلامة
 الالات وعدم الموانع فلو لم يات ولا مانع من مرض او سلطان حنت
 ولو نوى الحقيقة صدق ديانته لا قضاء في المختار وفي لا يخرج الا بانه
 شرط لاذن لكل خروج وفي الا ان اذن لك يكفي لاذن مرة وفي
 لا يخرج الا بانه لو اذن لها فذهبت متشاات غمها فخرجت لا يحنت
 عند يوسف خلافا لمحمد رحمه ولو ارادت الخروج فقال ان خرجت
 او فرب العبد فقال ان خرجت تقيد لحنت بالفعل فورا فلو لم يلبس
 ثم فعلت لا يحنت قال لا يخرج احس فتقدم فيقال ان تغديت فكذا
 لا يحنت بالتغدي لا مع وكوفي ذلك اليوم الا ان قال ان تغديت
 اليوم وفي لا يركب دابة فلان فركب دابة عبدا لم ياذن لا يحنت
 الا ان نواه وهو غير مستغرق بالدين وعنده يوسف يحنت مطلقا
 ان نواه وعنده محمد يحنت مطلقا وان لم ينوه
 والشرب والبس والكلام لا ياكل من هذه النجاسة فخرجها وسبها
 غير مطبوخ لا يبيذها وخرها وبسها المطبوخ او من هذه النجاسة
 فهو على التحريم دون التيسر والذبح وفي لا ياكل من هذه البس فاكله رطب
 لا يحنت وكذا من هذه الرطب او اللبن فاكله ثم او شربا او بخلاف
 لا يحنت وكذا من هذه البس فاكله شاي او شيئا او لا ياكل من هذه البس فاكله
 كسبا وفي لا ياكل كل بشر فاكل رطب لا يحنت ولو اكل من ذبائح

الاغنياء يحجون

علاج يعني يوسفي

كدر في ذوق

مخبر

وكذا لو اكل بعد ما حلف لا ياكل رطباً او قال لا يحنث فيها ولو اكل بعد
حلفه لا ياكل رطباً ولا يسرع حنث اتفاقاً وفي لا يحنث رطباً ما شترى
كسباً يسره في رطب لا يحنث كما لو اشترى سراً من ثياب وفي لا ياكل لسان
او بيضا فاكل لحم سمك او بيضا لا يحنث وكذا في الشراء ولو اكل من
او خبز حنث وكذا لو اكل كبد او كبد او كبد او كبد لا يحنث بها
في عرفنا كما لو اكل البنية وفي لا ياكل شحم يتقيد شحم البطن فلا يحنث
بشحم الظهر خلافاً له ولو اكل البنية او شحم لا يحنث اتفاقاً وفي لا ياكل
من هذه الحنطة يتقيد بالكل اقصا فلا يحنث بالكل خبزها خلافاً
وفي لا ياكل من هذا الدقيق يحنث بالكل خبزه لا يتقيد في الصحيح والبخير
يقع على ما اعتاده اهل مصره كخبز البر او الشعير فلا يحنث بخبز
القطايف او خبز الارز بالعراق الا اذا نوى والشواء على اللحم لا
على البارد بخان او ليزر او البيض الا اذا نوى والطبخ على ما يطبخ
من اللحم بالماء وعلى حرق الا اذا نوى غير ذلك والرأس على ما يباع في
مصره ويكسب في النايير والفاكره على التفاح والطبخ والمشمش
وعندها على العنب والرمان ايضا ولا يقع على القثاء والخيار
اتفاقاً والادام ما يصطحب به كل خلل الزيت واللبن وكذا اللحم
لا اللحم والبيض واللبان الا بالنية وعند محمد بن ادم ايضا والعنب
والبطيخ ليس بادام في الصحيح والغداء الاكل في ما بين طلوع الفجر
والزوال والعشاء في ما بين الزوال والنصف الليل والسمور في
بين نصف الليل وطلوع الفجر وفي اكلت او شربت او لبست

او كملت

حوزة صديق

شيان قرو لوز داني

او اتي او يجر
الردية

بيدج

خويج درو

والشواء
خلو طبا الى
وباز الحان

تناير
تندير

كم شرو
ازهود

بيد درو

سفر جلد
حيث ادر

او كملت او تزوجت او خرجت ونوى معينا لا يصدق ولو زاد
طعاماً او شرباً او نحوه صدق ديانة لا قضاء وفي لا يحنث بين دخل
لا يحنث بشرب من زاهيا ما لم يكره خلافاً لها وان قال من ماء وجلة
حنث بالاناء اتفاقاً وكذا في طبت والبر وفي الاناء بعينه وامكان البر
شرط صحة الحلف خلافاً لابي يوسف رحمه الله من حلف لشرب ماء هذا
الكور اليوم ولما فيه او كان فصب قبل مضيه لا يحنث خلافاً له
وكذا ان لم يقبل اليوم الا ان كان فصب فانه يحنث بالاتفاق ولا يصعد
الى السماء او يطير في الهوى او يقلب في هذا البر ذهاباً او ليقتل
زيداً عالماً بموته ان قدرت وحنث للحال وان لم يعلم بموته فلا خلافاً
لابي يوسف وفي لا يتكلم فقرأ القرآن او سبح او هلك او كبر لا يحنث
سواء في الصلوة او خارجها هو المختار وفي لا يتكلم فكلما يحنث يسمع
وهو نائم حنث ان ايقظه وقيل مطلقاً ولو كتم غيره وقصد سماعه
لا يحنث ولو سلم على جماعة وهو فيهم حنث وان نوى اجمع دونهم
لا يحنث ولو قال الاباذنه فاذن ولم يعلم فكلما يحنث خلافاً لابي يوسف
وفي لا يتكلم شهر افره من حين حلف ويوم اكله مطلق الوقت
وتصح نية الزهار فقط وليت اكله على الليل حسب وفي كملت
الا ان يقدم زيد او حتى يقدم والا ان ياذن زيد او حتى ياذن فكلما
قبل ذلك حنث وان مات زيد سقط الحلف وفي لا ياكل
طعام فلان او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابة
او لا يتكلم بمبره ان عتي زوال ملكه وفعل لا يحنث خلافاً لغيره

منه در
ماء

مخلوف غير

زيد

مخلوف

ماله او يذني
فلان او يذني
فلان او يذني

في العبد والدار وفي المتجر لا يحنث اتفاقا وان لم يعين لا يحنث
 بعد الزوال ويحنث بالمتجر وفي لا يكلم امرأته او صديقته يحنث
 في المعين بعد الابانة والمعاداة وفي غيره لا الا في رواية عن محمد بن
 ويحنث بالمتجر وفي لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه فكم يحنث
 لا يكلمه حينئذ او زمانا او حين او الزمان ولا يئنه فهو على ستة اشهر
 ومعه ما ينفوس وان قال الدهر او الابد فهو على العبد ولو قال له ههنا
 توقف الامام رحمه وعندها هو كالزمان ولو قال اياما او شهرا
 او سنين فعلى ثلثه وان عرق فعلى عشرة كاياما كثيرة وقال على جمعة
 في الايام وسنة في الشهور والعمر في السنين
 قال ان ولو كانت كذا حنث بالحنث ولو قال في نحو حر
 فولدت ميتا ثم حيا عتق لحي خلافا لها وفي اول عبد امك فهو حر
 فملك عبد عتق ولو ملك عبيدين معا ثم اخر لا يحنث واحدهم
 ولو زاد وحده عتق الآخر ولو قال اخر عبد امك فانت بعد
 ملك عبد واحد لا يحنث ولو بعد ملك عبيدين متفرقين عتق
 الآخر من ملكه من كل ماله وعندها عند موته من الثلث وعلى
 هذا اخر امرأته ان تزوجها في طالق ثلثا فلا ترض خلافا لها وفي كل
 عبد بشر في بكذا فهو حر فبشره ثلث متفرقون عتق الاول و
 ان بشره معا عتقوا ولو قال من اخبرني عتقوا في الوجهين
 ولو نفوس كفارتة بشرا ابية سقطت لا بشرا ابية استولدها
 بالنكاح او عبد خلف بعثه الا ان قال ان اشتريتك فانت
 حر

بشر به بشر ددير
 بخون يورده نيك
 لكان يورده لاوي
 ايجون

كر مجنون
 جبر وول
 وورده
 جبر وول

حر عن كفارتة وفي ان اشتريت امه فهي حرة ان تترس من ملكه
 وقت الطلق عتقت وان تترس من ملكها بعده لا يحنث وفي
 كل مملوك له حر عتق عبده ومدبره وامراته اولاده لا يكلم
 الا ان يواهم وفي هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخرة وخبر
 في الاولين وكذا العتق والاقرار
 والمزوج وغير ذلك يحنث بالمباشرة دون التوكيل في البيع
 والشراء والاجارة والاستيجار والصلح عن مال والقسمه والخصومة
 وضرب الولد وبهما في النكاح والطلاق والمطاع والعتق والكتابة
 والصلح عن دم عمو والهبة والصدقة والفرض والاستقرار وان
 نوى المباشرة خاصة صدق رايته لا قضاء وكذا ضرب العبد والذبح
 والبناء والخطبة والابتناع والاستدراج والاعارة والاستجارة
 وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل الا انه لو نوى المباشرة
 يصدق قضاء وديانة وفي لا يزوج فزوج فوضو له حاز بالقول
 حنث وبالفعل لا يحنث وفي لا يزوج عبده او امته يحنث بالتوكيل
 والاجارة وكذا في ابنة وبنته الصغيرين وفي الكبيرين لا يحنث الا بالمباشرة
 ودخول الام على البيع كان بيعت لك ثوبا يقيضي اختصاص الفعل
 بالمخوف عليه بان كان بامرة سواء كان ملكه ولا وحنث الشراء و
 الاجارة والضياعة والبناء وعلى العين كان بيعت ثوبا لك يقيضي
 اختصاصه بان كان ملكه سواء امرأه ولا وكذا دخوله على الضرب
 والاكل والشرب والدخول وان نوى غيره صدق فيما عليه وفي ان

او جسد
 شو آدم ايلم مصالحة اولم
 حصر وادعوى
 عذر داليم
 عاريت الم
 عورك دده وور
 عورك دده وور

محلون عليه
 سلك اجلك ايجون
 محلة علم

بعته او ان اشترى به فهو حر فعقد بالخيار عتق وكذا الوعد بالفاسد
 او الموقوف ولو بالبطل لا يعتق وفي ان لم يبيع فكذا فاعتقه او بتره
 حنث قالت تزوجت علي فقال كل امرأة له طالق طلقت هي ايضا الا في
 رواية عن ابو يوسف ^{في رجل} وان نوى غيرها صديق ديانة لا قضاء ومن قال
 على المشي الى بيت الله تعالى او الى الكعبة لوجه حج او عمرة متبعا فان ركب
 فعليه دم ولو قال على الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشي الى الصفا
 او المروة لا يلزمه شيء وكذا الوفا على المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام
 خلافا لما وفي عبده حر ان لم يحج العام فشهر ابواب يوم الخيكة لا يعتق
 خلافا لما وفي لا يصوم فضاء ساعة بنية حنث وان ضم صوما او يوما
 لا مال لم يتم يوما وفي لا يصلي يحنث اذا سجد سجدة لا قبله وان ضم صلوة
 فبشفع لا باقل وفي ان لبست من غزلك فهو هدي ^{ملكك} فطنا ففرت له
 ونسج قلبه فهو هدي خلافا لما وفي ان لبست ما غزلت من قطن في
 ملكه وقت اطلق فهدى بالاتفاق خاتم الفضة ليس بجملتي بخلاف
 خاتم الذهب وعقد اللؤلؤ ان رضع فحلي والآفلا وقال حلي مطلقا
 وبه يفتي وفي لا يجلس على الارض فجلس على سباط او حصر لا يحنث
 وان حال بينه وبين ثيابه حنث وفي لا ينام على هذه الفراش فجعل فوقه
 فراش فنام عليه لا يحنث وان جعل فوقه فراش يحنث وفي لا يجلس
 على هذا السرير ان جعل فوقه سرير فجلس لا يحنث وان جعل فوقه سباط
 او حصر حنث والله اعلم
 والضرب والكسوة والكلام والدخول يختص فعلمها بالحق فلا يحنث من قال

دانت اجلة

حالي انتم

مجلود عليه

ان فرت

ان ضربته او كسوته او كلمته او دخلت عليه بفعلها بعد موته بخلاف
 الغسل والحمل والمس لا يضربها فترشعها او حنثها او عجزها حنث
 ليضربته حتى يموت فهو على اشد الضرب ليقتضيه دينه فربما
 فادون الشر قريب والشر بعيد ليقتضيه اليوم فقضاءه زيوفا
 او بهرجة او مستحقة او باعه به شيئا وقبض برؤوسه صا صا او
 سبوقه او وهب او اقرضه منه لا يبرأ لا يقبض دينه ودينه دون درهم
 لا يحنث بقبض بعض ماله يقبض كله متفرقا وان فرقته بعمل ضروري
 كالوزن لا يحنث ان كان له الامانة او غير مائة او سوى مائة لا يحنث
 بها او باقل منها لا يفعل كذا تركه ابد او في ليفعلنه كيف فعله مرة حلفه
 والى ليفعلنه كل داير تقيد بحال ولا يبرأ له يهتبه فوجب لم يفعل تركه
 القرض والعارية والصدقة بخلاف البيع لا يشترط رجاءنا فهو على ما اسقط
 له فلا يحنث بشئ من الزاد والياسمين وقيل يحنث لا يشترط رجاءنا او يفتحا
 فهو على ورقه لا يدخل دار فلان تناوله الملك والاجارة حلف انه لا مال له
 ولم دين على مفلس او ملق لا يحنث ^{الحذ عقوبة مقدرة}
 تحب حنثا لا يسمي تعزير ولا قصاص حد او الزنا وطئ مكاف
 في قبل خال عن ملكه وشبهته ويثبت بشهادة اربعة رجال مجتمعين
 بالزنا لا بالوطئ او الجماع اذا سألهم الامام عن ماهية الزنا وكيفيته
 ومن زنى واين زنى ومتى زنى فبينوه وقالوا اربناه وطئنا
 في فرجها كالميل في المكحلة وعدهوا سرا وعلانية او بالاقرار عاقلا
 بالغا اربع مائة في اربعة مجالس كلما اقرره حتى يغيب عن بصره

يسومالك للمادون في بنية

بشئ من الحدود الخمسة وهي حد القذف
 وحد الشرب وحد الزنا
 وقطع القلاق

دور مجلد

ثم سأل كما ترسوس الزمان فينبه ونذب تلقينه يرجع
 بلعلك قبلت او لمست او وطئت بشبهة فان رجع
 قبل الحرام او في اثنا ترك والحذر للمحصن رجه في قضاء
 يموت يبرأ به الشهود فان ابوا او غابوا او ماتوا سقطت الامامة
 ثم الناس وفي المقر يبداء الامام ثم الناس ويغسل ويصلى عليه ويغفر
 المحسن جلد مائة وللعبد نصفها بسوء لا تمزله ضربا وسطا
 مفرقا على بطنه الا الرأس والوجه والفرج وعذرا يوسف رجه
 يضرب ضربة ويضرب الرجل باثني عشر في كل حدة ولا يمد وتزعم ثيابا سوى
 الازار والمرأة جالسة ولا تنزع ثيابها الا الفرو والخصو ويحفي لها في
 الرجم لاله ولا يحد سيد مملوكه بلا اذن الامام واحضان الرجم الحرية
 والتكليف والاسلام والوطى بنكاح صحيح حال وجود الصفات
 المذكورة فبرها ولا يجمع بين جلد ورجم ولا بين جلد ونفى
 الا سياسة والمريض يرجم ولا يجلد ما لم يبرأ والحامل ان ثبت
 زناها بالبينة تجلس حتى تلد وترجم اذا وضعت ولا تجلد ما لم
 تخرج نفاسا وان لم يكن للولد من بئر بيته لا ترجم حتى يستغفر عنها
 الذي يوجب الحد والذى لا يوجب الشبهة دارية للحد
 وهي ثوعان بشبهة في الفعل وهي ظن غير الدليل دليلا فلا يحد
 فيها ان ظن الحد والايحد كوطى معتدته من ثلث او من طلاق
 على مال او ايم ولا اعتقرا او امته اصله وان علا او امته زوجة
 وسيدته وكذا ووطى المرتبة الموهنة في الاصح وشبهة في المحل

ما اذ حامد بن عور
 زنا وقع في

مر يد

صا

وهي رهن ووطى

وهي قيام دليل ناف للحرمه في ذات فلا يحد فيها وان علم بالجرمة كوطى
 امته ولده وان سفل او مشركته او معتدته بالكنيات دون
 الثلث او البايع المبيعه او الزوج المهوره قبل تسليمها والنسب
 يثبت في هذه عند الدعوة لا في الاولى وان ادعاه ويحد بوطى
 امته اخيه او عمه وان ظن حلتها وكذا بوطى امرأه وجدها على فراش
 وان كان اعمى الا ادعاه فقالت انا زوجتك لا بوطى اجنبية
 زفت اليه وقلني هي زوجتك وعليه المهر ولا بوطى بهيمة و
 زني في دار حرب او بغي ولا بوطى محرم زوجها او من سنها بها
 ليزني بها خلافا لها ومن ووطى اجنبية فيما دون الفرج يعزر
 وكذا ووطى في الدبر او عمل عمل قوم لوط وعندها يحد وان زني
 دمي بحرية في دارنا حد الزمي فقط وعندها يوسف يحدان
 وفي عكس حدت الزمية لا الحرية وعندها يوسف يحدان و
 عند محمد لا يحدان وان زني مكلف بمجنونة او صغيرة حد وفي
 عكس لا حد عليها الا برواية عن ابي يوسف رجه ولا حد بزنا المكره و
 لان اقر احد بها بالزنا وان ادعى الآخر النكاح ضمن زنا بامته
 فقتلها به لزمه الحد واليقنة وعندها يوسف اليقنة فقط والحليفة
 ياخذ بالمال وبالقصاص لا بالحد
 عن الا تقبل الشهادة بمحمد متقاد من غير بعد عن الامام الا في
 القذف وفي السرقة يضمن المال ويصح الاقرار به وتقادوم
 غير الشرب بشر في الاصح والشرب بزوال الرجوع وعندها

جارية عور
 نكاح ووطى اولاد

الا في الشرب

لغة كذا مقدم
 كذا مقدم

بشهر ايضا وان شهروا برناه بغائبة قبلت بخلاف سرفته من
 غائب وان آخر بالزنا مجهولة ^{دور} شهروا كذلك لا تحركوا
 لو اختلفوا في طوع المرأة وعندها يجد الرجل ولا يجد احد لو اختلف
 الشهود في بلد الزنا او شهدا اربعة به في بلد في وقت اربعة به في
 ذلك الوقت ببلد آخر وكذا لو شهد اربعة على امرأة به وهي بكر او
 فسقط او شهود على شهود وان شهد به الاصول بعد ذلك
 وحد المشهود عليه لو اختلف شهوده في زوايا البيت والشهود
 لو كانوا عيانا او متحدون دين في قذف او اقل من اربعة او
 احد هم عبد او محذور وكذا لو وجد احد هم عبد او محذور بعد حد
 المشهود عليه ودينه في بيت المال ان رجما وارضى جرح ضرب
 او مائة منه هدر وقال في بيت المال ايضا وكذا الخلاف لو رجع الشهود
 ولو رجعوا بعد الرجوع حدوا او غير مواليدين وكل واحد رجع حد وغرم
 رجما ولو رجع احد غمة فلا شئ عليه فان رجع آخر حد او غما
 رجما ولو رجع واحد قبل القضاء حدوا كلهم ولو بعده قبل الحد
 فذلك وعند محمد الراجع فقط ولو شهدوا في كوافر جمع ثم
 ظهر وكفار او عبيدا فالدية على الموكين ان رجعوا على
 عن التوكية والا فلي بيت المال وقال على بيت المال مطلقا ولو قتل
 احدا الما موز برجه فظهر وكذلك فالدية في مال القاتل ولو اقر
 الشهود ويستعد النظر لا ترد شهادتهم ولو انكر الا حصان ثبت
 بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او ولادة زوجته

لا ارشد
 جرح يان

من شرب

من شرب خمر او لوقطرة فاخذ ورجعها موجودا او جازا به سكان وگو
 من نبيذ وشهد بذلك رجلان او اربعة حرة وعندها يوسف
 موتين وعلم شرب طوعا حذا اذا اثنان بين ^{البلد} سوطا للرجل واربعين
 للعبد متفرقا على يد كافي الزنا وان اقر او شهدا عليه بعد زواله
 ريجما لا يجد خلافا لمجد ولا يجد من وجد منه رجة او نقيضا لها
 او اقر ثم رجع او اقر سكان والسكر الموجب للحدان لا يعرف
 الرجل من المرأة والارض من السماء وعندها ان يهدى ويخلط
 كلامه وبه يفتي ولو ارتد السكان لا تبين امراته
 هو كحد الشرب كية وشبوتا من قذف محصنا او محصنة
 بصرح الزنا حد بطلب المقتوف ومتفرقا ولا ينزع عنه غير
 الفرو والخنو وحصان كونه مكلفا حراما عفيفا عن
 الزنا ولو نفاه عن ابيه بان قال لست ابيك او لست
 فلان ان في عصب حد ولا فلا ولا يجد لو نفاه عن جده او
 نسب اليه الى عمه او خاله او زاب او قال يا بن ماء السماء او
 قال لعبد يا بنطي او لست بعبي ^{او غدا} ويحد بقذف الميت
 المحصن ان طالب ^{او غدا} الوالد او الولد وگو وماعن الارث
 وكذا لو لبست خلافا لمجد رجم ولا يطالب ولد اباه ولا عديته
 بقذف امه ويقتل بموت المقتوف لا بالرجوع عن الاقرار ولا يحد
 العفو ولا الاعتياض عنه ولو قال زنا في الجبل وعني الصعود
 حد خلافا لمجد رجم وان قال يا زنا وعكس حد او لو قال لامرأة

في دينك

في يدي يدي يدي

جفاد من كوري جفاد
 ليلاد ليلي جفاد

او غدا

كند كور

شيد يلس

عوم ورم

قوله

وعكست حديث ولا لعان ولو قالت زينت بك بطل
 الحد ايضا وان اقرب بولدهم نفاه بلاعن وان عكس حد والولد
 في الوجهين ولا شئ ان قال ليس بابني ولا بنتك ولا تحب بقدن
 امرأة لها ولد لا يعلم له اب او لا عنت بولد بخلاف من لا عنت
 بغيره ولا بقذف رجل وطئ حراما لعينه كوطئ في غير ملكه في كل وجه
 اذ هي وجه كامة مشتركة او مملوكة حرمت ابد الكامة التي هي اخته
 رضاعا ولا بقذف مسلم زني في كفره او مكاتب وان ماتت عن
 وفاء ويحد بقذف من وطئ حراما لغيره كوطئ امته المجوسية او اهل
 وهي حايض وكذا وطئ مكاتبته خلافا لابي يوسف رحم ويحد من قذف
 مسلما كان قد نكح محرم في كفره خلافا لها ويحد مستامن قذف
 مسلما في دارنا ويكفي حد لجنائيك اتحد جنسهما الا ان اختلف **في التعمير**
 في التعمير يجوز من قذف مملوك او كافرا بالزنا او قذف مسلما بيا
 يا كافرا خبيث يا سارق يا لص يا فاجر يا منافق يا لوطي
 يا من يلعن لحيته يا اكل الربوا يا شاربا لمر يا ديويا
 يا مخنث يا خاين يا ابن القحبة يا ابن الفاجرة يا زنيق يا
 قبطان يا ماوي المزوان والقبوض يا حر امارة لابي حمار
 يا كلب يا فرد يا شيس يا خنزير يا بقرا يا حية يا حمام يا ابن الحمام
 وابوه ليس كذلك يا بغايا مواجي او ولد لحر ام يا عمار الجانكسي
 يا منكوس يا شجرة يا ضحكة يا كشحان يا ابله يا موسوس يا عسفا
 تعزيره اذا كان المقول له فقيرا او غلوا بالزوج ان يعوز زوجته

ط
 اوله والفرشي
 قهقري

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

لترك

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

لترك الزينة وترك الاجابة اذا دعا معالي فراسة وزك الصلوة
 وترك الغسل من الجنابة وللخروج في بيته واقل التعزير ثلثة
 اسواط واكثر تسعة وثلثون وعنده ابي يوسف خمسة وسبعون ويجوز
 حبس بعد الضرب واشد الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم الشرب ثم
 القذف ومن حد او عزز فوات قدمه قدر بخلاف تعزير الزوج زوجته
كتاب السب هي اخذ مكافأة خفية قدر عشرة دراهم مفروبة من
 حرز لا ملك له فيه ولا شهرة ونشت بما يشبه الشرب فان
 سرق مكافأة حر او عبدة لك القدر محرز امكن او حافظ
 واقربها او شهدا عليه وسالها الاما عن السرقة ما هي وكيف هي
 وابن هي ومتى هي وكيف هي ومن سرق بيتهاها قطع وان كانوا
 جمعا و اصاب كل منهم قدر نصيبها فقطعوا وان تولى لاخذ
 بعضهم ويقطع بسرقه الساج والابنوس والعنبر و
 الفصوص لظفر والياقوت والزبرجد والانا واللب الخدين
 من الذهب لا يسرقه شئ نافع يوجد منها حافي دارنا خشب
 وحشيش وقنب وسمل و ظير وزرنيخ ومعزة وفورق
 ولا يابس رخ فساد كلبين ولحم وفاكهة رطبة ويطبخ وكذا غر
 على كروزرع لم يجز صدر ولا يابس اول فيه الا شجر كاشرة مطربة
 والآت لهو كرف وطبل وبريط ومزمار وطنبور و صليب
 ذهب او فضة و شطرنج ونرد ولا بسوق باب مسجد وكتب علم
 ومصحف وصبر حر ولو عيلر حالية خلافا لابي يوسف وعبد كبير

كتاب السب

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

حديث قواعدا وادامتها

حديث عن ابي حنيفة

ودفع بخلاف الصغير ودفع الحاسب ولا يبرق كلب وفهر ولا
جناية وبنيهم واختلا بس وكذا انبش خلا فالاب يوسف ولا يبرق
مال عامة او مشتركة او مشتركة او كذا حالاً كان او مؤجلاً وان كان
دينه نقد فسرق عرقاً قطع خلا فالاب يوسف رم وان كان دنائراً
فسرق دراهم او بالعكس لا يقطع ولا بما قطع فيه ولم يتغير وان كان
قوتيفر قطع ثانياً كغزل نسج قوتيفر في ارضه فحقسان بمكان
كبيت وكوبلا بلب او باب مفتوح وكصدوق وبجافظ كمن
هو عند ماله وكولانا نأما وفي الحرم المكي لا يعتبر الحافظ ولا قطع
بستر مال من بينها قرابة ولا يبرق من بيت ذي رحم محرم
وكومال غيره ويقطع بسترقة ماله من بيت غيره وكذا بسترقة من
بيت محرم رضا خلا فالاب يوسف رم في الام ولا قطع بسترقة ماله
زوجته او زوجها وكوم من حر خاص وكذا لو سرق من حرز سيرة
او زوجة سيرة او زوجة سيرة او مكانه او ختنة او صرة خلا
لها غيرها او من مخاض او حمام نهاراً وان كان ربه عنده او من بيت
اذن في دخوله او مضغ و قطع لو سرق من الحمام ليلاً او من
المخدر متاعاً ورثه عنده او ادخل يده في صندوق غيره او كمة
او جيبه او سرق جو القافر متاع ورثه يحفظه او نائم عليه او سرق
الموجود من البيت المتأجر خلا فالاب يوسف لم يخرج من الار
لا يقطع بخلاف ما لو اخرج من حجرة الدار او سرق بعض
اهل حجر دار من حجرة اخرى فيها او اخذ شيئاً من حجرها فالتقاء

مكانه اربو

مال غني مت

في القرب

في القرب

في الطريق ثم خرج فاخذته او حمله على حماره فخرج من الحرم
ولو دخل بيتاً فاخذوا له من هو خارج لا يقطعان وكذا لو ادخل
الخارج يده فقتلوه وقال انه يوسف يقطع الداخل في الاولى يقطع
في الثانية وكذا لا يقطع لو نقتل بيتاً او ادخل يده فيه واخذ شيئاً او طرقت
خارجاً من كمة غيره خلا فالاب يوسف وان حمله او اخذ من داخل الكم قطع اتفاقاً
ولو سرق من قطار جمل او حمله لا يقطع وان شق الجمل واخذ
منه قطع والفسطاط كالبيت
تقطع يمين اليسار من زنته وتحمي ورحله اليسرى ان
عاد فان سرق ثالثاً لا يقطع بل يحبس حتى يتوب وطلب السرقة
منه شرط القطع وكوم مودعا او غاصبا او صاحب البيت او متعزاً
او متاجراً او مضارباً او مسعفاً او متاعاً على سوم الشراء
او مكرهاً او مقلع بطلب المالك ايضا في السرقة من هو لا يقطع
السايق او المالك لو سرق من السام رق بعد القطع بخلاف ماله
سرق منه قبل القطع او بعد رده لطلبه سيرة وان لم يطلب
احد لا يقطع وان اقر فهو راب ولا يبرق من حضوره عند الاقرار و
الشهادة والقطع ولو كانت يده اليسرى او ابرامها مقطوعة
او مثلاً او اصبعان سوى الابرام كذلك لا يقطع منه شيء بل يحبس
وكذا لو كانت رجله اليمنى مقطوعة او مثلاً ولا يضمن المأمور
بقطع اليمنى لو قطع اليسرى وعندها يضمن ان تعذر ومن
سرق شيئاً ورده قبل الخصومة الى مالكه لا يقطع وكذا لو نقتل

حصرة

الطريق

الحاكم وادامتها

قمة من النصاب قبل القطع او ملكه بعد القضاء او ادعى انه ملكه
وان لم يثبت وكذا لو ادعى احد الساقين ولو سرقا وغاب
احدهما وشهد على سرقتهما قطع الآخر ولو ادعى العبد المأذون
بسرقته قطع وردت وكذا لو ادعى المأذون سرقته وادعى
ولا ترد وعندهم لا يقطع ولا ترد ومن قطع بسرقته والعين قائمة
رد بها وان لم تكن قائمة فلا ضمان عليه وان سرقها وان سرق
سرقا قطع بأكملها او بعضها لا يضمن شيئا منها وما لا يضمن ما لم
يقطع به ولو سرق ثوبا فقهر في الدار ثم اخرج قطع لان سرق
شيء فذبحها ثم اخرجها ولو سرق المسروق ذراعه او ذنانا
قطع ورد بها وعندها لا يرد بها ولو سرق احر فقطع لا يؤخذ
منه ولا يضمنه وعندهم لا يضمنه ويعطى ما زاد الصبغ وان
صبغ اسود اخذ منه ولا يعطى شيئا وحكما فيه حكمه ما في الامر
باب قطع الطريق من قصد قطع الطريق من مسلم او ذمى على مسلم
او ذمى فاخذ قبل حبس حتى يتوب وان اخذ ما لا يحصل لغير واحد
نصاب السرق قطع يده اليمنى ورجله اليسرى وان قتل فقط ولو
بعضا او جرح قتل حد افلا يعتبر عفو الولي وان قتل واخذ ما لا
قطع وقيل او صلب او قتل او صلب خالف مجاز في القطع ويصلب
حيا ويحجج بطنه بمرح حتى يموت ويترك ثلثة ايام فقط و
يرد ما اخذ الى مالكه ان باقيا والا فلا ضمان ولو بئس الفعل بعضهم
حدوا كلهم وان اخذ ما لا وجرح قطع من خلاف والجرح هدر وان

جرح

شواذ

وان جرح فقط او قتل فتايب قبل ان يؤخذ فلا حد والحق للولي ان
شاء عفا وان شاء اخذ بموجب الجنابة وكذا لو كان فيهم صبي او
مجنون او ذورحم كرم من المقتول عليه او قطع بعض القافة على
بعض او قطع الطريق ليللا او نهارا بمراوين معينين ومن حقيق في
المعزومة قتل به والا فكالقتل بالنقل **باب الجهاد** اذ بينا
فرض كفاية اذا قام به بعض شقطن الكل وان تركه الكل انما
ولا يجب على الصبي وامرأة وعبد واعى ومفقد واقطع فان
جرح العدو وفرض عين فخرج المرأة والعبد بلا اذن الزوج والمولى
وكره لغيره ان كان في والا فلا واذا حاصرناهم ندعوهم الى الاسلام
فان سلموا والا فالى الجزية ان كانوا من اهلنا وبينهم كافر
قد رعا ومن يجب ان قبلوا فلم مالهنا وعليهم ما علينا وحرم
قتال من لم تبلغ الدعوة قبل ان يدعى ونزب دعوة من بلغته
فان ابوا استغنى بالله تعالى ونقاتلهم بنصب الحانيق والحرث
والفرق وقطع الاشجار وفساد الزروع ونزبهم وان سر
يترسو ابائنا من المسلمين ونقصدهم لابل ويكره اخراج النساء
والفاسق في سرية لا يؤمن عليهما لا في عسكر يؤمن عليه ولا دخول
منا من اليرك صحيف ان كانوا يوفون العهد وشهدوا بحسن الفذر
والفلول والمثلية وقيل امرأة او غير مكلف او شيخ او اعلى او مفقد
او اقطع اليمن الا ان يكون احد منهم قادرا على القتال او زارا في الحرب
او زارا مال بحث بها ومكافاة عن قتل ارب كافر بل بالابن ليقبله

بعض للمص

شاهد
مال الور
من

عن ابن عمر

غزاة الا ان قصدا لا يقتله ولا يمكن دفعه الا بالقدر ويجوز صلحهم ان
 كان صلحهم لنا واقدم مال لا جمل ان لنا به حادثة وهو كالجزية
 ان كان قبل النزول بساحتهم وكالفي لو يورده دفعه المال
 لصلحهم لا يجوز الا بخوف الهلاك ولا يصالح المرتدون بدون اخذ
 مال وان اخذ لا يرد ثم لم يترج النذيرين اليهم ومن بد منهم جيلة
 قوتهم فقط وان باقيا فخرهم او باذن ملكهم قوتهم جميعا لا يبيع
 منهم سلاح ولا خيل ولا عبيد ولو بعد الصلح ولا يجوز اليهم وضح امان
 حر او حرة كافر او جماعة او اهل حصن وحرم قتلهم وان كان فيه
 ضرر نبت اليهم واودع امانا او امانا او اسير او تاجر عندهم وكذا
 امان من اسلم ولم يجر او مجنون او صبي او عبيد غير مذونين بالقتل
 وعند محمد يجوز امانهم او ابو يوسف رحمه الله في رواية **باب الضمان**
وقسم ما فتح الامام غنوة قسمة بين المسلمين او اقر اهل عليه
 ووضع الجزية عليهم والخراج على اراضيهم وقتل الاسيرين او اسيرهم
 اطاو نكرهم احرار اذمة للمسلمين واسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم
 يكن قبل الاختزال يجوز دفعه الى دارهم ولا امن ولا الفداء بالمال
 وقيل لا بأس به عند الحاجة اليه ويجوز ان يأسر من غنمهم ويبيع
 مواشي شق نقلها او حرق ولا تعقر ويحرق سلاح شق نقله ولا
 تقسم غنيمته في دار الحرب الا للابدي اذ بدع غنم ترد ولا تباع قبل
 القسم والتمثيل والرد ههنا وفي الغنيمه وكذا ما يرد من قتلهم قبل
 احرارها بدارنا ولا حق في الاسترقاق لم يقابل ولا لمن مات

شجران كوندورود

احد مال
 غنم كبر لرحم كملك

في دار الحرب
 غنم كبر لرحم كملك
 غنم كبر لرحم كملك
 غنم كبر لرحم كملك

في دار الحرب قبل احرارها بدارنا ولو بعد الا حراز يورده نصيبه منها
 بلا قسمه بالسلاح والركوب والبس احتيج وبالعلم والخطب
 والدفع والطب مطلقا وقبل ان يخرج الا بالبيع اصلا ولا التمثيل
 ولا بعد الخروج بل يرد ما فضل الى الغنيمه وان انتفع به وقسمته
 ان قسمت قبل الرد تصدق به لو غني وممن اسلم منهم قبل اخذ
 احرارهم ونفسه وطفله وكل مال هو عليه او يورده عند مسلم او ذمي وعقاره
 في وقيل فيه خلاف محمد رحمه الله ابو يوسف رحمه الله في قوله الاول وعقاره الكبير
 زوجته وحملها وعبيده القائل وماله مع حرمه يغصب او وديعة في وكذا
 ماله مع مسلم او ذمي يغصب خلافا لهما وقيل لا ابو يوسف رحمه الله
 وقسم الغنيمه للراجل سهم وللغارس سهمان وعند محمد ثلثه
 سهم ولفرس سهمان ولا سهم للراكب من فرسه وعند ابو يوسف رحمه الله
 سهم للفارس والراكب كالعراق ولا يسهم في جملته ولا يعطى العبيد
 لكونه فارسا او راخلا عند الحاجة وقسمه للامام ان بعض الجيش
 عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل في جاوز راخلا
 فاشترى فرسا فله سهم راجل ومن جاوز فارسا ففقد فرسه
 فله سهم فارس ولو باع قبل القتال او وعبه او احراره او رهنهم
 راجل في ظاهروا رواية وكذا لو كان مريضا او مريضا لا يقابل عليه ولا يسهم
 لملوك او مكاتب او صبي او امرأة او ذمي بل يرضى لهم جيب ما يرضون
 ان قاتلوا او داووا المرأة الجرحى او ذك الذي على غورائهم وعلى
 الطريق وللشامي والمساكين وابن السبيير يقدم منهم
 مال يغت

في دار الحرب قبل احرارها بدارنا ولو بعد الا حراز يورده نصيبه منها

في دار الحرب
 غنم كبر لرحم كملك
 غنم كبر لرحم كملك
 غنم كبر لرحم كملك

فوالقبر الفقير ولا حق فيه لا غنياء هم وذكره في التبرك وسرم
النبي وم سقط بموته كالصفيق ان دخل دار الحرب من المنفعة له بل
اذن الامام لا ينحس ما اخذوا ان باذنه او لغيره من منعة من الامام ان
ينقل قبره من ارض الغنيمه وقبل ان تضع المبرور ارضها فيقول من قبل
قوله لا فله سلبه او من اصار بشي فله ربحه او يقول لغيره ربحه
لكن المربع بعد الحرس لا ينقل بكل الماخوذ ولا بعد الاحراز الا من المفسر
السلب لكل ان لم ينقل وهو مركبه وما عليه وبشابه وسلاحه وما معه
لامانع غلامه على آية اخرى والتفصيل لقطع حق الغني لا الملك خلافا لما راج
فلو قال من صرح اصار جارية فله لا يحل لمن اصار بالوطن ولا البيع
قبل الاحراز خلافا لما **بالاصحاب** اذا سبي التبرك التروم واخذوا
اموالهم ملكوها وملكوا ما وجدوا من ذلك اذا غلبنا عليهم وان غلبوا
على اموالنا واخرروها ارفع ملكوها وكذا لو غلبنا المسلمين بغير اذناهم
عليهم فغن وجب ملكه اخذ قبل القيمة بجانا وبعد ما ان كان ملكا لا يافقه
وان يحميا اخذه بالقيمة وان اشتراه منهم تاجر او غيره وهو قبيح
بما ان اشتراه به واشتراه بعرض فبقية العرض وان وصفت له
فبقية ومنه المتبقي في اشتراقه بتمن او عرض وان اشتراه بجنسه
او وصفت له لا يافقه وان كان عيدا فبقية عنه في يد التاجر واخذ
از شراها اخذه بكل الثمن ان شاء وان اشتراه من يد التاجر
فما اشتراه اخرا اخذه المشتري الاول منه بتمن ثم المالك الثاني
وليس له اخذه من المشتري الثاني ولا يملكون حرنا ويدبرنا

على رسول الله اعتبار اوله في شئ من الورد
ابودايت ايرجارية

جيد
حادث

ط
كله ونحوه

دجرك

كودوك
دستقي

وام

وام ولدنا ومكاننا وملك عليهم كل ذلك ولا يملكون عبدا البقي
السرهم فباخذ ما ملكه بعد القسمة بجانا ايضا لكن يعوض عنه من بيت
المال وعندنا ما هو كالماسور وان ابق بفرس وميتاع فاشترى
رجل ذلك كله واخرجه اخذ المالك بتمن العبد بالثمن والعبد
مجانا وعندنا بالثمن ايضا وان اشتري من ثمن من عبدا مسلما و
ادخله ارفع عتق خلافا لما راج وان سلمه لغيره فمجانا او ظهرنا
عليهم او خرج الى عكرنا فمجانا **المسألة** ان اخذنا تاجرا اليهم
بامان لا يحل له ان يتعرض بشي من مالهم او دمه فان اخذ شيئا
واخره ملكه محظورا فاستدرك به وان غدر به ملكه فافقه ما له اوجه
او فعل ذلك غيره فعلمه حل له بالتعرض كالاسير وان اذانه غم
حرره او اذ ان حريرا او عصب احد من الاخر وخرجنا اليها لا يقضي
بشيء وكذا الوكيل بذلك حريتان وخرجنا منهن وان خرجنا
مسلمين قضى بالدين لا بالغصب ولو اسلم الحر بوجع ما غصبه المسلم
ثم خرجا يفتي بالتودد يانته وان قتل احد المسلمين المستامين
الاخر فغلب عليه الدينة في ماله الكفارة ايضا في الخطا وان كانا ايرين
فلا شئ الا الكفارة في الخطا وعندنا كالمستامين ولا شئ من قتل
المسلم ثم مسلما مسلم ولم يهاجر سوى الكفارة في الخطا اتفاقا
لا يمكن من ثمن ان يقم في دارنا سنة ويقال له ان اقلت سنة
نضع عليك الحرية فاقام سنة صار ذميا ولا يمكن من العود الى
داره وكذا الوكيل ان اقلت شهرا او نحو ذلك فاقام او

مجدد

علاوة ان ناشي

في رغال اولك

كافر بانه

بجلب

در يوند

در وقت سداو لعلات

بشتر ارض او وضع عليه خراج او عليه جزية سنة من حين وضع الخراج
 او نكحت الميمنة ذميا لا لو لم يزوجها فان رجع الى داره حل
 دمه وان كان له ودية عند مسلم او ذمي او دين عليه ما فاسر
 او ظهر عليه سقط دية وصار كموذبة فينا وان قتل او اظهر
 عليه اموال فمات فمات بالورثة فان جاء جزية بامان وله زوجة
 او هنالك و مال و ولد عند مسلم او ذمي او جزية فاسلم هنالك ظهر
 عليه كالمكافى وان سلم ثم جاء ثم ظهر عليه فطفله حرم لم
 و ودية عند مسلم او ذمي او غير ذلك في ذم المسلمين ثم و له هنالك
 وارث مسلم فقتل مسلم عمدا او خطأ فلا شيء عليه الا الكفارة في
 الخطاء و اذا قتل مسلم لا ولي له خطاء او مثمان اسلم هنالك
 فللام اخذ الدية من عاقلة القاتل وفي العمد ان يقض او ينفذ
 الدية وليس للعفو مجانبا **باب الخراج** الخراج العرب عشرين
 وهي ما بين الغنيمتين الى اقصى حربي اليمن بريرة الى حد الشام وكذا
 البصرة وكل ما اسلم اقبل او فتح غنوة وقسم بين الفاتحين وارض
 السواد خراجية وهي ما بين الغنيمتين الى عتبة جلعان ومن النعلية
 او العلب الى علبان وكذا كل ما فتح غنوة واقرا اقبل عليه او صول
 بسوى مكة وارض السواد مملوكة لا تقبل بايجوز بيعهم لها و يفرقهم
 فيها وان اخرجي موات يقترب عند ابي يوسف بمائة و مائة عند محمد
 و الخراج نوعان خراج مقاسمة فيعلق بالخارج كالعشر و خراج
 وظيفة ولا يزداد على ما وضع عمر رضي الله عنه على السواد لكل جريب

الخجرات
 او لغيره
 دريد

الخجرات
 دريد

صالح للزراعة صاع من بتر او شعير و درهم بجرير المطبوخة و درهم
 لجريب الكرم او الخيل المتصل بشجرة درهم و لياسوا كز عفران
 و بستان ما يطبق و نصف طارح غاية الطاقة وان لم تطبق ما
 و طلق نقص ولا يزداد وان طاقبت حذابي يوسف مخرجا فالحج
 و لاخراج ان انقطع عن ارضه الماء او غلب عليها او اصاب الزرع آفة
 و يجب ان يظلمها ما لكها ولا يتغير ان اسلم او بشرها مسلم ولا عشر
 في خارج ارض الخراج و لاخراج الوظيفة بتكرار الخارج بخلاف العشر
 و خراج المقاسمة **فصل** الجزية اذا وضعت بتر ارض و سلم
 لا تغير وان فتح بتر غنوة واقرا اقبل عليها او وضع على الطاهر
 الغني في السنة ثمانية واربعون درهما وعلى المتوسط نصفها وعلى
 الفقير القادر على الكسب ربعها و وضع على كتابي و مجوس و وثني
 عجم لا عزية ولا على مرتبة قبل منيها الا الاسلام او التسيف و يترك
 انشائها و طفلها و لا جزية على صبي وامرأة و مملوك و مكاتب و شيخ
 كبير و قسيس و اعمى و مقيود و فقير لا يكتب و راهب لا يخالط و يجب
 في اول الحول و ياخذ قسط كل شهر فيه و تسقط بالاسلام او الموت
 و يند اخذ بالتكرار خلافا لهما بخلاف خراج الارض و لا يجوز احد ان يسع
 او كسبه او يوصيه في دارنا و تعاد المهر بدمه من غير نقل و يميز الذمي
 في زينة و مركبه و سرجه و لا يركب حيا و لا يهل سلاح و يظهر الكسج
 و يركب سرجا كالاعاف و الا حق ان لا يترك ان يركب الا الضرورة
 و حينئذ ينزل في المجمع و لا يلبس ثيابا يخص أهل العلم و الزهد

الاسنة و هيشنة

ش ارض

صوفيك و ازيد
 و لا خطا

بهدى (عجا) دوز و عمو

دونا و در

بنية

والشرف ويميز انشاءه في الطريق والحمام ويجعل على داره
 علامته كيلا يستغفر له ولا يبدأ بسلام ويضيق عليه الطريق وتكون
 ويؤدي الجزية قائما والاخذ قاعدا وياخذ بتلبسهم ويترز ويقال له قد
 او الجزية يادتم او ياعد والد ولا ينقض عهده بالاباء من الجزية او
 بزناه بسنة وقدمه مسما دسبة النبي عمه بل بالحاق بداء الحرب
 او الغلبة على موضع الحاربتنا وبصر كالمترد لكن لو اسرى عرق
 المترد يقتل ويؤخذ من بني تغلب قال لهم نساءهم ضعف الزكوة
 لا من صبا نهم ويؤخذ من موالهم الجزية كواله في جيش
 يصرف الخراج والجزية وما اخذ من بني تغلب ومن ارض اجلي اهلها
 عنرا او اصداه اهل الحرب او اخذ منهم بلا قتال في مصالح المسلمين كسند
 الشغور وبناء القضاة والجو وكفاية العلماء والمدرسين والمقتنين
 والقضاة والعمال والمقاتلة ووزارهم ومن مات في نصف
 السنة حر من العطاء من سنة **الحرب** من ارتد والعباد بالله
 معا يعرض عليه السلام وتكفي شهادته ان كانت فان استعمل
 جيشه ايام فان تاق الاقتل وتوالت التبري عن كل دين سوى
 الاسلام او عما انتقل اليه قبل العرض ترك تدب الاضمان
 فيه ويؤول ملكه عن ماله موقوف فان سلم عاد وان مات او قتل
 او لحق بداء الحرب وحكم به عتق مدبره وامرات اولاده وحلت ديونه
 وكسب اسلامه لو ارش المسلم وكسب رده في ويقتض دين اسلامه
 من كسب اسلامه ودين رده من كسبه او يوقف ببيع وشرايه

حبلى
 بد عن قلحالى
 كبرى

شكوى

مردن
 و اجارته
 ان اولور

واجارته وجهته ورهنة وعقبة وتدر بدوكت بته ووصيته فان اسلم
 صحت وان ماتت او قتل وحكم بما قامه بطلت وقال لا يزول ملكه
 عن ماله ويقتض ديونه مطلقا من كالا كسبية كالا لو ارش المسلم
 ومحمد رجه اعتبر كونه وارثا عند الحاقه وروى يوسف رجه عند الحكم به
 وتصح تصرفاته ولا يوقف غير المفاوضة لكن تصرف الصحيح عند ابي
 يوسف رجه وكصرف المربعين عند محمد رجه ويصح اتفاقا المستلادة وطلانه
 ويبطل نكاحه وزيحمته ويتوقف معاوضة ونزله امر ايه المسألة ان
 مات او قتل وهي في العدة والاعاد مسما بعد الحكم بما قامه اخذ ما وجبه
 باقيا في يروارته ولا ينقض عتق مدبره وامه ولده وان عاد قبله
 فكانه لم يرتد والمرأة لا تقبل بل تحبس حتى تنور وتضرب كل يوم
 والائمة يجبر فها مولاها وينفذ جميع تصرفاتها في ماله ما وجبه كسبه لو رت
 لو ارشها المسلم اذ ماتت وترثها زوجها ان ارتدت مريضة لا
 ان ارتدت صحيحة وقائلها يفر فقط وسائر احكامها كالزحل فان
 ولدت امة فادعاه ثبت نسبه وامو ميسرها والولد قربة مطلقا
 كانت مسلمة وكذا ان كانت نصرانية الا ان ولدت لكثر من نصف
 حول من ارتد وان لحق بماله فظهر عليه فهو في فان لحق ثم رجع
 فذهب به فظهر عليه فهو لو ارشته قبل القسمة وان لحق فقصه بعد
 لابنه فكانت ابنة فحيا المرز مسما قبل الكسابة والولادة ومن قد
 قتل من ترو خطاء فقتل على رده او لحق فديته في كسب اسلامه
 في كسبه مطلقا ومن قطعت يده عمدا فارتد والعباد بالله تعاومات

نقش

ومات منه اول حق ثم جاء مسلما ومات منه نصف دينه لورثته فمال
 القاطع وان المسلم دون الحاق فقات قيام الدين وعند محمد بن نضرها
 مكاترا رزق فحق فاختار له وقد قبل الكتاب لمولاه والباقي لورثته
 زجان ارتوا فحقا فولدت المرأة ثم ولد للولد فظهر عليهم فالولدان
 في ويجبر الولد على الاسلام لاولده واسلم الصبي العاقل صحيح وكذا الارتاد
 خلا لا يري سوارده ويجبر على الاسلام ولا يقتل ان **كتاب الباطل** اي باغي
 اذا خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام وتغلبوا على بلد وعام او على بلد
 وكشف شهرتهم وبراهم بالقتال ان يخرجوا مجتمعين وقيل لا يعلم
 يبروا فان كان لهم فدية اخبر على جرحهم واتبع مواليهم والا فلا
 ولا تسب ذريتهم ولا انفسهم بل يجب ان يتواوبا فيروا عليهم
 وجاز استعمال سلاحهم وخيلهم عند الحاجة وان قتل باغي مثل فطره
 عليهم لا يجب شي وان غلبوا على مرفق قتل بعض اهل اخبر منه عند قتل
 اذا ظهر على المروان قتل عاواض ورثه الباغي يرثه ولو بالعكس لا يرثه
 الباغي الا ان اوعى ان كان على الحق وعند ابي يوسف رثه ليرثه مطلقا
 وكره بيع السلاح ممن علم انه من اهل الفتنة وان لم يعلم فلا **كتاب**
النفاق النفاق من ادعى ان هو من المسلمين ففاجب وكذا النفاق وهو
 حر الا ان ثبت ربه ونفقه في بيت المال وكذا اجنابته وارثته
 وان اتفق عليه كملت قط فموت شرع الا ان ياذن الحاكم بشرط الرجوع
 او يصدره اللقيط اذا بلغ ولا ياذن من ملقطه وان اوعاه واحد
 ثبت نسبه منه ولو عدا وهو حر او ذميا وهو مسلم ان لم يكن
 في

قوله و ليرثه

قوله يرثه
 ذم كلفه

النفاق

قوله و ليرثه

في مفرقهم وذمي ان كان فيهم وان اوعاه اثنان معا ثبت منها
 وان وصفا احدهما علامة فيه او سبق فيه هو اولى والحر والمسلم اولى
 من العبد والذمي وان شد عليه مال او على دابة فهو عليه فهو له
 ينطق منه عليه بامر قاض وقيل بدونه ايضا وله شراء مالا بذله
 من طعام وكسوة وقبض بهبه وتسلمه في حرفة لا تزوجه وتفرقه
 في ماله لغير ما ذكر ولا اجارته في الاسح وقيل له اجارته **كتاب النفاق**
 هي امانة ان اشهد انه اخذها ليردها على صاحبها والا ضمن والقول
 للمالك ان انكر اخذه للرد وعند ابي يوسف للملقط وكيف في الاشهاد
 قول من سمعوه بشد لقطه فدلوه على ويعرفها في مكان اخذها
 وفي المجاميع مدة يغلب على ظنه عدم طلب صاحبها بعد ما هو الصحيح
 وقيل ان كانت عشرة دراهم فاكثر فحولا وان كانت اقل فاياما
 ومالا لا يبقى يعرف الى ان يخاف فسادة ثم يتصدق بها ان شاء
 فان جاء ربه بعد ابعده اجازة ان شاء واجزه له او ضمن الملقط
 او الفقير لو حاله وايت بها ضمن لا يرجع على الاخر ولا اخذها منه
 ان باقية ولقطه الحلال والحرم سواء ويجوز النفاط البهيمه وهو
 متبرع في انفاقه عليه بالاذن حاكم وان باذنه بشرط الرجوع
 فدين على ربه ان يجسه اعز حتى ياذنه فان امتنع بيعت في
 النفقة فان هلك بعد الجسر سقط وان قبله لا يجوز العاوض ماله
 منفعة ويتفق منها وما لا منفعة له ياذن بالانفاق ان اصابه
 اقام البيعة اثرها لقطه وان قال لا بيعته لي يقول له اتفق عليها

قوله و ليرثه

كبيع وشراء واستيجار لزوم الآخر وان لازم بكفالة بامر لازم الآخر
 خلافا لها وكذا ان لازم بخصه خلافا لادب يوسف وفي الكفالة
 بلا امر لا يلزمه في الصحيح وان ورث احدها ماتت الشركة او
 وهب له وقبضت صارت عبثا وكذا ان فقد فيها شرط لا يشترط
 في العنان وان ورث عرضا او عقارا بقيت مفاوضة ولا
 تصح مفاوضة ولا عنان الا بالدرهم والدنانير او بالفلوس
 النافقة عند محمد حم او بالشر والنقرة ان تعامل الناس بها ولا
 تصح ان بالعرض الا ان يبيع نصف عرضي نصف عرض الآخر ثم
 يعقد الشركة ولا بالكيل والموزون والعدوي المتقارب قبل الخلط
 وان خلطا جنسا واحدا ثم مشتركا فشركة عقد عند محمد حم
 ملك عند ادب يوسف حم وان خلطا جنسين لا تنفقد اتفاقا وشركة
 عنان وهي ان يشتركا متساويين فيما ذكر وغير متساويين و
 تضمن الوكالة دون الكفالة وتصح في نوع من التجارة وفي غيرها
 وبعض مال كل منهما وكله ومع التفاضل في رأس المال والربح
 ومع التساوي فيها او في احداهما دون الآخر عند علمهما مع زيادة
 الربح للعامل عند عمل احدها ومع كون مال احدها دراهم
 والآخر دنانير ولا يشترط الخلط فيها ايضا والوضعية على قدر
 المال وان شرط غير ذلك وما يشترط كل منها طولا وشخ
 هو فقط ورجع على شريكه بحقه منه ان اذاه من مال له وتقبل
 الشركة من ملك المالين او احدهما قبل الشراء وهو على ما ل

شريكه يورث

مفاوضة وعنان

ط
بمسلكه جوق برك

قبل

قبل الخلط هلك في يده او في يد الآخر وعليهما بعد فان هلك بعد
 ما شترس الآخر جاز له فاشترس بينهما ورجع المشرس على شريكه
 بشمن حقه وان هلك قبل شراء الآخر كان وكله حين الشركة
 صريحا فاشترس له ما شترس ملك ورجع بحقه والا فاشترس
 فقط وكل من شريك المفاوضة والعنان ان يتبيع ويضارب
 ويشتا ويوكل ويودع ويبره في المال بامانة وشركة الغنايم
 والتقبل وهي ان يشتركا في اوصاف او صياغ وخطا على ان
 يتقبل الاعمال ويكون الكسب بينهما ولو شرط العمل نصفين
 والربح اثلثا جاز وكل عمل تقبله احدهما يلزمه ما فعله كل منهما
 الطلب بالعمل لكل منهما طلبا له وسيرا الدافع بالدفع الى احدهما
 والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط وشركة الوجوه وهي ان
 يشتركا ولا مال لهما على ان يشتريا بوجوههما ويبيعا والربح
 بينهما فان شرطاهما مفاوضة صحت ومطلقا عنان وتضمن
 الوكالة فيما يشتريا فان شرطا مناصفة المشرس او مئالته
 فالربح كذلك وشرط الفضل باطل ولا يجوز شركة فيما لا
 تصح الوكالة به كالاحتطاب والاحتشاش والاصطاد والاشتيا
 وما جمع كل فله وان اعانه الآخر فله اجر مثل ان يرا على نصف
 ثم الماخوذ عند ادب يوسف حم خلافا لحم حم وما اخذاه معا فلهما
 نصفين وان كان لآخرهما بغل والآخر راوية فاشترى احدهما
 فالكسب وللآخر اجر مثل ماله والربح في الشركة المفاوضة على

مل يند عمل كدرك
يكرم به ويرمى

باجلك ادلم

ش كان يجوز

قبل

قد رمال ويبطل شرط الفضل ويبطل الشراكة بموت أحدهما وبقي
 مرتداً إن حكم به ولا يزكى أحدهما مال الآخر بل اذنه فان اذن كل
 لصاحبه فاديا معاً متعاقبا ضمن النافذ علم باء الاول كل
 حصته صاحبه وان اديا متعاقبا ضمن النافذ علم باء الاول
 اولاً وقال لا يضمن ان لم يعلم وان اذن أحد المفاوكتين لشريكه
 ان يشترى امته ليطاءها ففعل فزهر له خاصة بلا شئ وثابت
 كل شئها وقال لا يضمن حصته شريكه **باب الوقف** هو حسن العين
 على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة كالعارية فلا يلزم ولا يزول
 ملكه الا ان يحكم به حاكم وقيل او يعلق بموته بان يقول اذ است
 فقرو وقف وعندها هو حسن العين على ملك الله تعالى وجب يعود
 فحقه الى العباد فيلزم ويؤول ملكه بمجرّد القول عند يوسف رحمه
 محمد ثم لا مال يسلم الى ولي فلو وقف على الفقراء او بنى سقاية او
 خاناً او رباطاً بنى السبيل او جعل عضة مقبرة لا يزول ملكه عنه
 الا بالملك وعند يوسف رحمه يزول بمجرّد القول وعند محمد اذا سلمه
 الى متول واستقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط
 ودفنوا في المقبرة وشرط لتامه ذكر مصير مؤقّد وعند يوسف
 يصح برونه اذا انقطع صرف الى الفقراء وصح عند يوسف رحمه
 وقف المشاع وجعل على الوقف والولاية لنفسه وجعل البعض او
 الكل لامتهات اولاده او يدير به ناداموا احياء وبعد صح
 للفقراء وشرط ان يستبدل به غيره اذا شاء خلافاً لمحمد رحمه

زكاة ويوم من

صمالك ملك
زائل اولاد

ميرز
وقف

وقف لا وقف في الكل

في الشك وصح وقف الوقار وكذا المنقول المتعارف وقفه عند محمد كالقائم
 والموقوفون والنشأ والجنابة ونسبها او القدر والمراجل والمصنف
 والكتب والابن يوسف رحمه معه في وقف السلخ والكراخ كالخيل
 والابل في سبيل الله تعالى به فصح وكذا ايش عند يوسف رحمه وقفه
 تبعاً لمن وقف ضيقه بغيرها واكثرها هو عبده وسائر الآيات
 المواتية واذا صح الوقف فلا يملك ولا يملك الا ان يجوز فيه البيع
 عند يوسف رحمه ويبدا من ارتفاع الوقف بقارته وان لم يشترط
 الواقف ان وقف على الفقراء وان على معين فعليه ان امتنع او كان
 فقيراً اجزه الحاكم وعمرة من اجزته ثم رده اليه وفي بعض الوقف
 يصرف الى عمارته ان احتاج والا حفظ الى وقت الحاجة وان
 يجوز صرفه عينة يباع ويصرف ثمنه اليها ولا يقسم بين من حق
 الوقف اذا بنى مسجد الا يزول ملكه عنه حتى يفرزه
 عن ملكه بطريقه وبافرن بالصلوة فيه ويقتل فيه واحد وفي رواية
 شرط صلوة جماعة ولا يفسر جعله تحت رابا لمصالحه فان جعله
 لغير مصالحه او جعله فوقه بيتاً وجعل باباً الى الطريق وغيره او اخذ
 وسط دارة مسجد اذن بالصلوة فيه لا يزول ملكه عنه ولا يبيع
 ويورث عنه وعند يوسف رحمه يزول بمجرّد القول مطلقاً ولو ضاق
 المسجد ويجنب طريق العامة يوسع منه وبالعكس رباط المنفعة
 عند يوسف رحمه وقفه الى رباط اقرب اليه والوقف في المرض وصيته
 ويبع شرط الوقف في اجارة الوقف ان وجد والا فيختار

لجنتك

موقوفه

موقوفه

موقوفه

ملكته زائل او المن

موقوفه

وقف اجاره

ان لا يوجر الضائع اكثر من ثلث سنين ولا غيرها اكثر من سنة ولا
 يوجر الا بالمثل ثم لا ينقص وان زادت الاجرة لكثرة الرغبة وليس
 للموقوف عليه ان يوجر الا بائنا او ولاية ولا يعار ولا يرهق ولا
 ان غصب عقار مختار وجو الضمان ولو شرط الولاية لنفوس كان
 خائفا متزعزعا منه وان شرط ان لا تنزع والله اعلم
 البيع مبادلة مال بمال وينفق باي وجه فيقول بافظي الماضي كعت
 واشتريت وما ذل على معاصيها وبالغاطي من النقص والحسب الاجل
 هو الصحيح ولو قال خذه بكذا فقال اخذت او رضيت صح واذا اوجب
 احداهما فلا اثر ان يقبل كل المبيع بكل الثمن في المدا او يتركه لا بعضا
 دون بعض الا اذا بين ثمن كل واحد وان رجع الموجب او قام احداهما في
 المجلس قبل القبول بطل الايجاب واذا اوجر الايجاب والقبول الزم البيع بلا
 خيار مجل ويصح في العوض المشار اليه بلا موقة قدره ووصفه لا في
 غيره وبثمن حال ومؤجل باجل معلوم ولو اشترى باجل سنة فمضى
 البايع المبيع حتى مضى ثم سلم فلم اجل سنة اخرى خلافا لهما وان بايع
 اطلق الثمن فان لمستوت مالبية التقود ورواجه باصح والزم ما قدر
 من اشي نوع كان وان اختلفت رواجا فمن الارواح وان لمستوي
 رواجا لا مالبية فمالم يبين ويصح في الطعام وكل مكيل ومؤن
 كيل او وزن او كذا اخر فان بيع بغير جنس وباناء او جرم معين لا يدرى
 قدره ومن باع بيرة كل صاع بدرهم صح في صاع فقط الا ان يسمى
 بجلته او لثمن الفصح بالخيار وان كيل او سمي جلته في المجلس

دو تلفظ

بعد ذلك

جسردر

بعد ذلك ومن باع قطع غنم كل شاة بدرهم لا يصح في شئ منها
 وكذا الوباع ثوبا كل ذراع بدرهم وكذا كل معدود ومتفاوت وعند
 يصح في الكل في جميع ذلك وان باع بيرة على ايام فغير جائز درهم
 فوجدت اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل بحسبه او فصح والرايد
 للبايع وهو المذروع ياخذ الاقل بكل الثمن او يفسخ والرايد له بل
 خيار للبايع وهو ان يفسخ لثمن لكل ذراع فطما اخذ الاقل بحسبه وكذا الرايد
 وله الخيار في الوجهين وصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم
 من دار لا بيع عشرة ازرع من مائة ذراع منها وعندهما يفسخ
 فيها ولو باع غنما على انه عشرة اثنوا فاذها او اقل او اكثر فسد
 البيع ولو فصل الثمن فكذا في الاكثر ويصح في الاقل بحسبه ويخير
 المشتري وان باع ثوبا على انه عشرة ازرع كل ذراع بدرهم
 اخذه المشتري عشرة او عشرة ونصفا بلا خيار وتسعة
 او تسعة ونصفا بخيار وعندها لا يفسخ ويخير في اخذه باع عشرة
 في الاول وعشرة في الثاني وعندها يخير في اخذه في الاول بعشرة
 ونصف وفي الثاني بتسعة ونصف **فصل** يدخل البناء والمفاتيح
 في بيع الدار بل ذكر وكذا الشجر في بيع الارض ولو اطلق شراء شجرة
 دخل مكانها عند محترم وهو المختار خلافا لابي يوسف ولا يدخل
 الزرع في بيع الارض ولا الثمر في بيع الشجر الا بالشرط وان ذكر
 الحقوق والمرافق يقال للبايع اقلعه واقطعه او سلم المبيع وكذا
 لا يدخل حبذ ولم يثبت وان ثبت ولم يصر له قيمة دخل وقيل لا

جسردر

دو تلفظ

جسردر

ومن باع ثمرة بدار أصلا حرا أو لم يبد صحيح ويقطع بالمشترى للحال وإن
 شرطه تركها على الشجر فأنشأه كونه عظميا خلافا لمحمد وكذا شرط
 الزرع وإن تركها باذن البائع بلا اشتراط طاب له الزيادة وإن تغير
 اذنه تصرف بما زاد في ذاتها وإن بعد ما تبنا هبت لا تصدق به
 بشئ وإن اشتجر الشجر الوقت لادراكه بطلب الأجرة وطابت
 الزيادة وإن اشتجر الأرض بترك الزرع فسدت ولا تطيب الزيادة
 ولو أنشئت ثمرا آخر قبل القبض فسد البيع وبعد القبض بشرط كان والقول
 في قدر الحادث للمشتري ولو باع ثمرة وشتت منها ارطالا معلومة
 صحيح وقيل لا ويجوز بيع الثمرة قبل ان يبيع بغيره شيئا وكذا
 الباقلاء البقل في قشره والارز والسمسم وكذا اللوز والفتيق ويجوز في
 قشرها الاول واخره الكليل وعش المبيع ووزنه ووزنه على
 البائع واخره فقد الغنم ووزنه على المشتري وفي بيع سلع
 بثمن سلم هو أولا ان لم يكن مؤجلا وفي بيع سلع بثمن سلم او
 غنم بثمن مسماعا صحيح خيار الشرط لكل من
 العاقدتين ولهما معا ثلثة ايام لا اكثر الا ان اجاز في الثلثة و
 عند هذا يجوز ان يبين مدة معلومة اتي مدة كانت وإن اشترى على
 انه ان لم ينقد الثمن في الثلثة ايام فلا بيع صحيح والاربعه الا ان
 ينقد الثمن في الثلثة وعند محمد يجوز الاربعة واكثر خيار
 البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري فملكه لزوم
 قيمته وخيار المشتري لا يمنع فان هلك في يده لزوم الثمن وكذا لو

طمخت قبلت
 دبر كسور

تعييب

تعيبه الا انه لا يدخل في ملك المشتري خلافا لها فلو شترى زوجته
 بالخير لا يفد النكاح وإن وطئها فليس ردها لانه بالنكاح الا في
 البكر ولو ولدت في مدته لا تبصر امة ولده ولو شترى قريبه بامر
 عبد بعد قوله ان ملكك عبدا فهو حر لا يعتقان في مدته ولا بعد
 حيض المشرأفه في مدته من الاستبراء ولا المشرأف على البائع ان ردت
 ولو قبض المشتري بالمبيع باذن البائع ثم اوجبه عنده فملكه فهو
 على البائع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك ولو شترى المأذون
 به شيئا فابراه بايعه عن ثمنه يبيع خياره وله الرد لانه يبيع عدم
 التملك ولو شترى ذمي من ذمي خرا به فاسلم في مدته بطل شرطه
 كذا يملكها مسلما بالاجازة خلافا لها في الجميع ومن له الخيار في بيع
 بحضرة صاحبه وغيبته ولا يفسخ الا بحضرة خلافا لا يجوز فان
 فسخ وعلم به في المدة الفسخ والاثم العقد ويتم العقد ايضا
 بموت من له الخيار وكذا بمضي المدة وبالاخذ بثمنه بسبب المبيع
 وبكل ما يدل على الرضا كالركوب لغير الاختيار والوطئ و
 الاعتناق وتوابعه ولو شرط المشتري الخيار لغيره جاز وانما اجاز
 او فسخ صحيح وان اجاز واحد فسخ الاخر اعتبارا بقا وان كانا
 معا فالفسخ ولو باع عبيدين بالخيار في احدهما فان عتقه ففسخ
 ثمن كل صحيح والا فلا ويجوز خيار التعيين وهو بيع احد شيئين او
 ثلثة على ان ياخذ المشتري ايا شاء ويجوز في اكثر من ثلثة و
 بتقدير تخيره بمدة خيار الشرط على الاختلاف والمبيع واحد والباقي

ولو قبض المشتري بالمبيع باذن البائع ثم اوجبه عنده فملكه فهو

يا غنم

اجازة ودر

مشتري ويا حرم ناعيد وارسون

في ثمنه
 في ثمنه

امانة فلو قبض الكل فملك واحد او تعيب لزم البيع فيه وتعين بقاء
للامانة وان هلك الكل لزم نصف ثمن كل او ثلثه وليس له
رد الكل الا ان ضم اليه خيار الشرط ويؤثر خيار التعيين و
العيب لا الشرط والرؤية ولو اشترى باعلى ثمنها بالخيار فرفض احدها
لا يرد الاخر خلافا لما رها على هذا خيار العيب والرؤية ولو اشترى عبدا
على انه خيار او كاتب فظفر نخل في اخذه بكل الثمن او ترك
من اشترى ما لم يره جاز له رده اذا رآه مالم يوجد ما يبطله وان رآه
قبلا ولا خيار لمن باع ما لم يره ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط
من تعيب في يده وتعدر رده بعضه وتعرف لا يفسخ
كالاعتاق وتوابعه او يوجب حقا للغير كالبيع المطلق والرهن
والاجارة قبل الرؤية وبعدهما وما لا يوجب حقا للغير كالبيع ما
بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم يبطل بعدهما لا قبلا وكفت
رؤية وجه الرقيق والدابة وكفلاهما وفي شاة اللحم لا بد من الحشيش
في شاة القنينة لا بد من رؤية الضرع ورؤية ظاهر الثوب ان لم
يكن معلما كافية ورؤية علم ان معلما ورؤية داخل الدار وان لم
يشاهد بيوتها وعند زفر حر لا بد من مشاهدة البيوت وعليه الفتوى
اليوم وان راس بعض المبيع فله خيار اذا راس باقيه وبالحض بالثمن
كالكيل والموزون فروية بعضه كروية كله وفيما يطعم لا بد من الرزق
ونظر الوكيل بالشراء او القبض كاف لا نظر الى سوله وعند ما هو كالكيل
ويبيع لاعمى وشراؤه صحيح وله الخيار اذا اشترى ويقتطع حبيبه
المبيع

المبيع او شتمه او زوجه فيها يعرف بذلك ويوصف العقار له ومن رآه
احد الشويعين فبشراهما ثم راس الاخر فله اخذهما او ردهما لا ردا واحدا
ومن راس شيئا ثم شره فوجبه متغيرا تحيروا فلا وان اختلفا
في تغيره فالقول للبايع وان في الرؤية فله ثمن ومن اشترى
عبد ل زطن فباع منه ثوبا او ذهب وسلم فله ان يرده بعيب
لا خيار لرؤية او شرط **مطلق البيع يقتض سلامة المبيع**
فلن وجد من اشترى عبدا رده او اخذه بكل ثمنه لا امساكه ونقص ثمنه
الابرضه بايعة وكل ما اوجب نقصان الثمن عند التجار هو عيب
فالاياق وكواله مادون الفرس صغير يغفل عيب وكذا البقرة
والبول في الفرس وهو في الكبيير عيب اخر فلو ايق او قوا بال
في صغيره ثم عاوده عند المشتري فيه رده وان عاوده عند
بعد البلوغ لا وليكون عيب مطلقا ولو جن في صغيره وعادده
عند المشتري فيه او في كبره رده والنسب والذفر والزنا والتور منه
عيب في الجارية لافي الغلام الا ان يكون من داء والاحتياضة
عيب وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لا قبل يعرف
ذلك بقول الامت فتر اذا انضم اليه تكونه البايع قبل القبض
وبعد هو الصحيح والكفر عيب فيها وكذا الشيب والدين والعاهل
القديم والشعر والماء في العين فان ظهر عيب قديم بعد ما حدث
عند المشتري اخر وجع بالنقصان كنبش شره فقطع فاطلع
على عيب وليس له الرد الا ان يرضى البايع باخذه كذلك فله ذلك

حتى لو باع المشتري سقط رجوعه فان خا ط الثوب او صبغة احمر او
 لث الشويق بسمن ثم ظهر عيبه رجع بقضائه وليس لبايعه ان يرجع
 ياخذوه حتى لو باع بعد رؤية عيبه لا يسقط الرجوع بل مال او دبر
 او استولد ثم ظهر العيب رجع وكذا ان ظهر بعد موت المشتري
 وان اعتق على مال او قتل لا يرجع بشئ وكذا لو اكل الطعام كله
 او بعضه او الشرب فخرج لا يرجع خلافا لما دان شري
 بعضا او حوزا او بطنا او قضا او خيرا فأكسره فوجبه فاسترد
 فان كان منتفعا به رجع والافضل ثمنه ولو وجد البعض فاسترد
 وهو قليل كالواحد والاشنين في المائة صح البيع والافيد
 رجع بكل ثمنه ومن باع ما يشراه فرتد عليه بعيب بقضا باقوا رجع
 او نكول او بئس رتد على بايعه ولو قبله برضاه لا رتد عليه
 ومن قبض ما يشراه ثم ادعى عيبا لا يجبر على دفع ثمنه ولكن
 يبرهن او يحلف بايعه فان قال شهودي غيب فوقع ان حلف
 بايعه وتزم العيب انما يشك ومن ادعى اباق مشتريه يبرهن او
 انه ابق عنده ثم يحلف بايعه بالله لقد باعته وسلم وما ابق
 قط او بالله ما له حق الرد عليك من الوجه الذي يدعى او بالله
 ما ابق عندك قط لا بالله لقد باعته وما به هذا العيب او
 لقد باعته وسلم وما به هذا العيب وفي اباق الكبير يحلف بالله
 ما ابق منذ بلغ مبلغ الرجال وعند عدم بيته المشتري على
 اباقه عنده يحلف البايع عندها انه ما يعلم انه ابق عنده و
 اختلافه

بايع ثاب

امام اعظم قولانه
 واختلفوا على قول الامام فان نكل على قولها حلف ثانيا كما مر
 ولو قال بايعه بعد التقابض بعينه هذا مع اخر وقال المشتري
 بل وحده فالقول له وكذا لو اتفقا في قدر المبيع واختلفا في المقبوض
 ولو اشترى عشرين شقة وقضى احداهما وجد بالمقبوض او بالآخر
 عيبا ردها او اخذها ولا يرد المغيب وحده الا ان ظهر العيب
 بعد قبضها ولو وجد بعض الكيلاني او الوز في مبيع بعد القبض
 رد كله او اخذ وقيل هذا ان لم يكن في وعائين والا فلهما العبدان
 ولو استحق بعضه بعد القبض ليس له رد ما بقى بخلاف الثوب
 ومداواة المغيب بعد رؤية العيب وركوبه رضاء ولو ركب
 لرده او سقيه او شرا علفه ولا يرد له منه فلا ولو قطع المبيع
 بعد قبضه او قتل بسبب كان عند البايع رده واخذ ثمنه وقال
 رجع بفضل ما بين كونه سارقا وغير سارق او قاتلا وغير
 قاتل ان لم يعلم بالعيب عند الشراء والا فلا ولو تداولته الا يدرك
 ثم قطع في يد الاخير رجع الباعه بعضهم على بعض كما في الاستحقاق
 وعند ما يرجع الاخير على بايعه لا بايعه على بايعه ولو باع بشرط
 البراءة من كل عيب صح وان لم يعد العيوب ويدخل في البراءة
 الحادث قبل القبض عند ابي يوسف خلافا لمحمد ^{البيع}
 مبيع ما ليس بمال والبيع به باطل كالدم والمهنة والمحق
 وكذا بيع ام الولد والمذبر وكذا بيع المكاتب الا ان يجيزه وكذا
 بيع مال غير متقوم كالخنزير بالثمن وبيع قن مضمين الاخر و
 فتنه كسار مرد

بازدلف

بايع له المشتري

توادم البينة بحسب

او غير ذلك بشي غير ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم
وذكرت في ضمة الميتة وان بين ثمن كل واحد منها يفتح في العبد و
الذكية ان بين الثمن وفتح في ثمن ضم الى مديروا القن غير
بالحصة وكذا في ملك ضم الى وقف في الصحيح وبيع العرض بالثمن
او بالعكس فاسد وكذا ببيع بالخنزير ولا يجوز بيع طير في
الرهون وبيع لم يفسد او يفسد في خطية لا يؤخذ منها بالمال
حيلة او دخل اليها بنفسه ولم يفسد ماله وان صدر القن في باطن
اخذه بلا حيلة صح ولا يبيع الجمل او الناقة والبيع في الضرع وكذا
اللولو في الصدق والصوف على ظهر الغنم خلافا لابي يوسف فيهما
ولا يبيع اللحم في الشاة وضربة القانص وخذع في سقف زراع
من ثوب وان ذكر قطع فلو قطع الخبز او قطع الزراع وسلم
قبل الفسخ عاد وصح ولا انما انبته وهو يبيع النثر على الخن تم محذور
مثل كلبه وحصاة الحياض وهو يبيع البر في سبيله بغير مثل كلبه
ولا يبيع بالملامة والمناذرة والقاء الجربان شيئا وماله فيلزم
البيع ولو لم يفسد بالمشترى او وضع عليه حاجرا او شئها اليه البائع
ولا يبيع ثوب من ثوبين الا بشرط ان ياخذ اثيرها شاء ولا يبيع
المراعي ولا اجار تراب ولا الخيل على كوارات خلافا لمحمد وروى القزويني
بيضا وعنده يوسق ثم يجوز في الدود اذا كان مع القزويني البيضا
عنه قولان وعند محمد يجوز بيعها مطلقا وهو المختار ولا يبيع الا بقر
الا ممن يزعم انه عنده فان عاد قبل الفسخ لا ينقلب صحيا وقيل
ينقلب ولا بين امرأة ولو بعد الطلب وعنده يوسق يفتح في

جاريه

حنطة حنطة
ويرمك

طحيلا وظنا

بائع كحك اوزر
القايود

اارقا

لبن

حنطة بق دفسكه

فولبن الامنة ولا يفسد الخنزير ولكن يباح الانتفاع به للحر ضرورة ويحذر
الماء القليل عنده يوسق الا عند محمد ولا يبيع شعر الا بقر ولا الانتفاع به
ولا بشي من اجزائه ولا يبيع جلود الميتة قبل الدباغ ويجوز بيعه و
ينتفع به ويبيع عظمه وينتفع به وكذا عبيده او قرنها وصوفها و
شعرها ووبرها وكذا عظم الفيل خلافا لمحمد ولا يجوز علو سقط ولا المسيل
ولا هبته وصح في الطريق ولا يبيع شخص على ايامه فاذا اشترى عبد
ولو باع كلبا فاذا اشترى غيره وتخير ولا يشترى ما باع باقل مما باع قبل
تقد النثر وكذا اشترى مع غيره بنجمة الا قبل تقديده ويتقح في الغير
بحصة ولا يشترى زيت على انه يزيه بطرفه ويطلع عنه لكل طرف مقدار
مقدار معين وان شرط طرح مثل وزن المظفر يفتح وان اختلفا في
المظفر وقدره فالقول للمشتري ولو امر مسلم ذميا ببيع خمر او اراها
صح خلافا لما وكذا الوامر المحرم غيره ببيع صيده ولو اشترى كافر عبدا
مسلم او عتقا صح ويجوز على اخرهم ان يملكه والبيع بشرط يقضي
العقد صح كشرط الملك للمشتري وكذا بشرط لا يقتضيه وانفع
فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبعة ولو بشرط لا يقتضيه
العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين او لم يفسد فاسد كبيع
عبد على ان يعتقه المشتري او يدبره او يكاتبه او امته على ان
يستولدها فلو اعتقه المشتري عاد البيع صحا فيلزم الثمن
وعنده لا يعود فيلزم القيمة وكذا ان يشتري البائع ثوبا
او سكرانا او لا يسم الى رائس الشر او يقرضه المشتري درهما

عقد له

ببيع دراهم

ببيع دراهم

ببيع دراهم

ببيع

ببيع

او يهدى له هدية او يقطع البايع الثوب ويخط قبا
 او قميصا او يخذو البغل او يتركه ويصير في الغنل سخانا ولا يجوز
 بيع امته الا جملها ولا البيع الى النيروز والمهرجان وكسوم النصارى و
 فطر اليهودى ان لم يعلم العاقدان ذلك ولا البيع الى الجهاد والادب
 والقطاف والحرار وقد علم الحاج ونصح الكفالة الى هذه الاوقات
 فان اسقط الاجل قبل حلوله صح وكذا الوبايع مطلقا ثم اجل الى هذه
 الاوقات ومن باع نصيبه من دار يجوز ان يعلم المتعاقدان
 خلافا لابي يوسف رحمه الله في علم المشتري عند مخرج **فصل** قبض
 المشتري المبيع بقبول اذن بايع لا يملك وهو امانة في يده
 عند البعض ومضمون عند البعض وقيل الاول قوله الامام والثاني
 قوله اخذ من الاختلاف فيما لو بيع مدبر او اتم ولد فوات في
 يد مشتريه حيث لا يضمن عنده خلافا لهما ولو قبض المبيع بيعا
 فاستاذن بايو صريحا او دلالا كقبضه في محاسن وكل من
 عوضه مال ملكه ولو لم يملكه مثله حقيقة او متعة كالقيمة في
 القمي وكل من اخذ قبضه قبل القبض وبعده مادام في ملك المشتري
 اذا كان الفاسد في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين وان كان لشرط
 زائد كشرط ان يهدى له هدية فكذا قبل القبض واما بعده فالفسخ
 لمن لم يشرط الامن عليه ولا اخذه البايع حتى يرد ثمنه فان مات
 البايع فالمشتري احق به حتى ياحد ثمنه وطالب للبائع ربح ثمنه
 بعد التقاضى لا للمشتري ربح مبيعه فيصدق به كما طاب ربح

بمشتريه يهدى له

بيع حر يهدى له

قبضه ان يملكه

ماله

هالكه

مال اذ عاه ففرضه ثم تصاد فاعلى عدمه فرد بعد ما ربح فيه المدعى فان
 باع المشتري ما اشتراه شراء فاسدا صح وكذا لو اعتقه او وطبه
 وسلمه وسقط حق الفسخ وعليه قيمته ولو بى في دار اشتراها
 فاسدا او غير من فعلية قيمتها او قال لا ينقض البناء والغرس وترد
 وشك ابو يوسف في روايته عن الامام رحمه الله ثم لم يثبت
 محذوكره النجش والسوم على شوم غيره اذا رخصا بشئ وتلق
 الجلب المضر باهل البلد وبيع الحاضر للبادى طمعا في غلاء الثمن ومن
 الفسخ والبيع عند اذ ان لم يمتدح في البيع من يري وصح البيع في الجميع
 ومن ملك مملوكين صغيرين او كبير او صغيرا احدهما ذورحم محرم
 من الاخر كره له ان يفرق بينهما بدون حق مستحق وبيع البيع و
 خلافا لابي يوسف في قرابة الولاد في رواية وفي البيع في اخر فان كانا
 كبيرين فلا باس بالتفرق **باب الاقال** تبع باقطين احدهما
 مستقبل خلافا لمحمد رحمه الله وتوقف على القبول في المباح كالبيع
 وهي بيع جدير في حق غير المأقدين اجماعا وفي حقها بعد القبض
 فسخ فان تعذر جعلها فسخا بطلت وعند ابي يوسف
 بى فان تعذر فسخ فان تعذر بطلت وقبل القبض فسخ في النقلة
 وغيره وعند ابي يوسف في العقار بيع او فلو شرط فيها اكثر
 من الثمن الاول او خلا في الجنس بطل الشرط وان لم يرد الثمن الاول
 وعند ابي يوسف الشرط لو بعد القبض وتجهل كافي بيعا وان سر
 شرط اقل من غير تعيب لزم الاول ايضا وعند ابي يوسف

كسبوا بغيره مال لغيره

مذنبه ارقودن كبرى
 هذا دى لطر من حر هدر

طبيع اقنى ازاله

فان تعذر بطل

يجعل بيعا ويصح الشرط وان تعيب صح الشرط اتفاقا ولا
 يصح بعد ولادة المبيعة خلاهما ولا يمنعها هلاك الثمن بل هلاك
 المبيع وهلاك البعثة يمنع بقدره **باب المراجعة والتولية**
والوضيعة المراجعة بيع ما شرهه باشرهه بزيادة والتولية
 بيعه بلا زيادة ولا نقص والوضيعة بيعه بانقص منه ولا يقع
 ذلك ما لم يكن الثمن الاول مثليا او في ملك من يريد الشراء والرجح
 معلوما ويجوز ان يضم الى رأس المال اجر القصار والصنف والطراز والقتل
 والحمل وسوق الغنم والسمك يمكن بقوله قام على بكذا لا بشرط
 ان لا يضم نفقته ولا اجر الراعي والطبيب والمعلم وبسبب الحفظ فان ظهر
 للمشتري خيانة في المراجعة خيرا في احد بطل ثمنه او تركه وفي التولية
 بطل ثمنه قدر الخيانة وهو القيلس في الوضعة وعندها يوفى
 بحطه في المراجعة خيانة مع حصتها من الرجح في المراجعة وعند ترك
 خيرا في المراجعة بطل ثمنه قبل الرد او امتنع الفسخ لزم كل الثمن
 اتفاقا ومن شرط ثمن ثمانية عشرة فباعه بخمسة عشر ثم شرهه
 ثانيا بعشرة يراجع على خمسة وان شرهه ثانيا بخمسة لا يراجع
 وعند هجره يراجع على الثمن الاخير مطلقا وان اشترى ما دون
 مائة وعشرين بعشرة وباع من سيده بخمسة عشر وبالعكس
 يراجع على عشرة والمضارب بالنصف لو اشترى بعشرة و
 باع من رب المال بخمسة عشر يراجع رب المال على اثنى عشر
 ونصف ويراجع بلا بيان لو أعودة المبيعة او وطئت وهي

ط
 اون بنة المشرقة
 اون غروشه ودينار
 درل

يتعلم الكبد من

على مدن جعار
 ايكو عرو
 ربح دن جفاد
 ايكو عرو

ط
 بر من دسله باكا
 بر من بنار بنه باه
 ويرده
 نصف سنه

ثبت

ثبت او اصاب الثوب قرض فاراد حزنه وان فقتت عينه
 او وطئت وهي بكر او تكت الثوب من طهته ونشره لزم البيان
 وان اشترى بئسنة وراجح بلا بيان خيرا لمشتري فان اختلف
 ثم علم لزم كل ثمنه وكذا التولية ولو اشترى ثوبين صفقة
 كلا بخمسة كره بيع احدهما مراجعة بخمسة بلا بيان ومن ولي بما
 قام عليه ولم يعلم مشريه قهره فدروا ان عليه في المجلس خيرا
فصل لا يصح بيع المنقولة قبل قبضه ويقع في العقار خلا ما كان
 ومن اشترى كلبا لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى يكيله وكفى
 كيل البايع بعد العقد بحضرة هو الصحيح ومثله الوزن والعدد وحظ
 لا المذروع وصح التقرف في الثمن قبل قبضه والخط منه والزيادة فيه
 حال قيام المبيع لا بعد هلاكه وكذا الزيادة في المبيع وبعلق الاستحقاق
 بكل ذلك في الرجح ويولي على الكل ان زيد وعلى ما بقي ان حط والكل
 الشفع ياخذ بالاقدر في الفصيلين ومن قال بوع عبدك من زيد
 بالف على اتي ضامن كذا من الثمن سوا الف اخذ الف من زيد
 والزيادة منه وان لم يقبل من الثمن فالالف على زيد ولا شيء عليه
 وكل دين اجل باجل معلوم صح ثاجيله الا القرض الا في الوصية
 ولا يصح التاجيل الى مجهول متفاحش كره يوب الرجح ويصح في
 المتقارب كالحصاد ونحوه **باب الرجح** وهو فضل مال الحال
 عن عوض شرط لاحد العاقدين في معاوضة مال بال وعلته القدر مقدرد
 والجنس فخرم بيع الكيلاني او الوزني بجنس متفاضل او بئسنة

بيان الرجح

مقدرد

درل

زيادة

بمنزلة بريد

ولو غير مطعوم كالجوز والحريز وحل مما يند مع التقابض او متفاضلا
غير مع كفتة بخفتين وبيضه ببيضين وتمره بتمرين فان وجد
الوصفان حرم الفضل والنساء وان عدا حلا وان وجد احدهما
فقط حل التفاضل لا النساء فلا يصح سلم هرو في هرو ولا بر
في شعير وشرط التعيين والتقابض في القرون والتعيين فقط
في غيره وما نص على تحريم البر بوافيه كيدا فهو كيان ابد كالبز
الشعير والتمر والمالح او على تحريم ونازنا فهو وزن ابد كالتحريم
والفضة وكوتعورف بخلافه وما لانص فيه حمل على العرف
كغير الستة المذكورة فلا يجوز بيع البر بالبر مما تلا وزنا ولا الذهب
بالذهب مما تلا كيدا وجاز بيع فلسين متعينين بفلسين متعينين
خلا فالجوز وجاز بيع الكبراس بالقطن وبيع اللحم بالحيوان
وعند محمد لا يجوز بيعه بحيوان جنب حتى يكون اللحم اكثر مما في الحيوان
من اللحم ويجوز بيع الدقيق بالدقيق مما تلا كيدا لا بالسويق
اصلا خلا فالرما ويجوز بيع الطيب بالطيب مما تلا وكذا بيع
الطيب بالتمر والعنب بالزبيب مما تلا خلا فالرما وكذا بيع البر
رطب او مبلو لا بمنله او باليابس والتمر او الزبيب بمنقعهين
لا بمنله مستا ويا خلا فالجوز ويجوز بيع لحم حيوان بلحم حيوان
غير جنب متفاضلا وكذا اللبنة والحاموس مع البق جنب واحد
وكذا المعن والضأن والنجت مع العراب ويجوز بيع ظل العنب
بظل الدقل متفاضلا وكذا اشحم البطن بالآلية او باللحم والجزر بالبر او

بشراب

بشباب هرو
سنبون بانا ويره
صكره ساكا بر هرو
اسباب وبرا

او كحي

او الرقيق
مع دك مع ويره

او الدقيق او السويق وان كان احدهما نسيته به يفتى ولا يجوز
بيع الجوز بالبر حتى يما فيه الربو الامتسا او كذا البز بالتمر ولا بيع
البر بالدقيق او بالسويق او بالغالية مطلقا ولا بيع الزيتون بالزيت
او السم بالشرج حتى يكون الزيت والشرج اكثر مما في الزيتون
والسم لتكون الزيادة بالشجر ولا يستغرض الجزر اصلا وعند
ابن يوسف يجوز وزنا وبه يفتى وعند محمد يجوز عدا ايضا ولا
ربو ابين السيد والعبد والمسلم والحري في دار الحرب **الحقوق**
والاحكام يدخل العلو والكسيف في بيع الدار لا النظرة الا بذكر
كل حق هو لها او يرافها او بكل قليل وكثير هو فيها او منها وعندها
تدخل ان كان مفتوحا في الدار ولا يدخل العلو في شراء منزل الا بذكر
عقود كل حق ولا في شراء بيت وان ذكر كل حق ولا الطريق
والسبل والشرب الا بذكر نحو كل حق وتدخل في الاجارة بدون
ذكر **فصل في** البيعة المتعدية والاقرا حجة قاصرة والنتائج
يمنع دعوى الملك الحرة والطلاق والنسب فلو وليت امته مبيعا
فاستحققت بيعة تبعتها ولدوها ان كان في يده وقضى به ايضا وقيل
يكفي القضاء بالام وان اقربها لرجل لا تبعتها وان قال شخص اخر
اشترته فانا عبد فاشترته فاذا هو حري فان كان البايع حاضرا
او مكانه معلوما لا يضمن الامر والاضمن ويرجع على البايع اذا حضر
وان قال ارتهني فلا ضمان اصلا ومن ادعى حقا بجهولا في داره
فصلح على شئ فاستحق بعضا فلا رجوع عليه ولو استحق كلها

معه كحورم

ع ايكي فت او

ط او لا لرصيد

ادجوت كرايه

غير متجاويف اياها بحدود
بصا طين النمش

الخير بذكر ملك جفنه

رد كل العرض وفهم منه صحة الصلح عن المجهول ولو كان اذني كل
 رد حصته ما يستحق ولو بعثا ولمن باع فضولي ملكه ان يفسخ
 وله ان يجيزه بشرط بقاء العاقدين والمعقود عليه والمالك الاول
 وكذا بقاء الثمن ان كان عرضا واذا اجاز فالشئ العرض ملك
 للفضولي وعليه مثل المبيع لو متليا والافقمة وعمر العرض ملك للمجيز
 امانته في رد الفضولي وللفضولي ان يفسخ قبل اجازة المالك ويصح
 اعتاق المشتري من الفاسد اذا اجيز المبيع خلافا لمحمد ولا يصح بيع
 ولو قطعت يده عند المشتري فاجيز فارشده ويصدق بما اذا اذاع
 نصف ثمنه وعمر ومن اشترى عبدا من غير سيده ثم قام بينته
 على اقرار البائع او السيد بعديم الامر واراد رده لا تقبل ولو اقر
 البائع بذلك عند القاضي فله رده ولو اشترى دارا من فضولي
 وادخلها في بناء فلا ضمان على الفضولي خلافا لمحمد **باب التسليم**
 هو بيع اجل عاجل ويصح فيما يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره لانه
 غيره فيصح في الكليل والموزون سوس النقيدين وفي العددي رقب
 كالجوز والبعض عددا وكذا الفلوس خلافا لهما في البيع
 والاجر اذا سمي ملكين معلوم وزن المذروع كالشوب اذا بين طول
 وعرض ورقته وفي السمت المثلج وزنا ونوعا معلومين وكذا الطر
 في حيتة فقط ولا يجوز فيها عددا ولا في الحيوان واطرافه ولا في
 جلوده عددا ولا في الخطب جزما والوطية جززا ولا في الجوهر والارز
 ولا في اللحم طريا او قال لا يصح اذا وصف موضع معلوم منه بصفته معلوم

ولا يجوز

بان ان

ولا يجوز ان يملك بكميل او زراع معين لا بد من قدره ولا في طعام فري
 او تمر نخلة معينة ولا فيما لا يبقى من حين العقد الى حين المحل بشرط
 بيان الجنس كبر او شعير والنوع كسقية او خشية والصفة
 كجيد او ردي والقدر نحو كذا رطل او كذا بال لا ينقبض ولا ينسبط و
 اجل معلوم واقلة شرعية الاصح وقدر رأس المال ان كان كيليا او وزنا
 او عدد ثانيا فلا يجوز في جنسين بلا بيان رأس المال كل منهما ولا ينقبض
 بلا بيان حصته كل منهما من المسلم فيه ومكان ايفائه ان كان له حمل وموت
 وعندها لا يشترط معرفة قدر رأس المال اذا كان معينيا ولا مكان
 الايفاء ويوفيه في مكان عقده ومثله الثمن والاجرة والفدية وما
 لا حمل له يوفيه حيث شاء في الاصح اتفاقا وقبض رأس المال قبل التفريق
 شرط بقاءه فلو سلم مائة نقد او مائة دينارا على المسلم اليه في كرت
 بطل في حصته الدين فقط ولا يجوز التصرف في رأس المال او المسلم
 فيه قبل قبضه بشركة او تولية ولا شراء شئ من المسلم اليه برأس المال
 بعد التقابل قبل قبضه ولو اشترى كرا او امر بالمسلم يقبضه قضاء
 لا يصح ولو امر بقرضه بذلك صح وكذا لو امر المسلم يقبضه ثم
 لنفسه فاكتماله لاجل المسلم اليه لنفسه صح ولو اكتمال المسلم اليه في
 ظرف رب المسلم بامره وهو غائب لا يكون قبضا ولو اكتمال البائع
 كذلك كان قبضا بخلاف مالوا اكتماله في ظرف نفسه في ناحية بيت
 ولو اكتمال الدين والعين في ظرف المشتري ان بداء بالعين كان
 قبضا وان بداء بالدين فلا وعندها صح قبض العين فان شاور ض

رقبه سببه ما علمه من خبره
 رقبه سببه ما علمه من خبره

بالشركة فاشاء فسخ البيع ولو سلم امته في كره وقبضت ثم
 تقابل فماتت قبل ردّها بقي التقابل وتجيب قيمتها يوم قبضها ولو
 مالت ثم تقابل اصح وكذا المقايضة في الوجهين بخلاف الشراء
 بالثمن فيها ولو ادعى احد عاقري السلم بيان الاجل او اشتراط
 الرداءة وانكر الآخر فالقول لمدعيهما مطلقا وقالا للمكران كان رب
 السلم في الاولى او السلم اليه في الثانية والاختصاص باجل السلم فيصح
 فيما امكن ضبط صفة وقدره تعورف او لا وبلا اجل يصح فيما تعورف
 كخف وطيب ومثله وهو بيع لاعدة فيجبر الصانع على عمله ولا جبر
 المستصنع عنه والمبيع هو العين لا عمله فلو اتي بما صوغ غيره او صنفه
 هو قبل العقد فاخذه صح ولا يتعين للمستصنع بلا اختياره فيصح
 بيع الصانع له قبل رؤيته وله اخذه وتركه ولا يصح فيما لم يتعارف
 كالشوب **مسألة** يصح بيع الكلب والفهد وسائر الباع
 علمت او لا والذي في البيع كالمسلم الا في الميزان في حقه كالحق
 والتزيم في حقه كالشاة ومن زوج مشريته قبل قبضها جاز فان
 وطئت كان قبضا ولا فلا ومن اشترى شيئا فغاب غيبته
 معروفة لا يباع في دين بايعه وان لم تكن معروفة يباع فيه اذا برهن
 ان يباع منه اذا لم يكن قبضه وان غاب احد المشتريين فلا حاضره
 كالتقاضي وقبض المبيع وجب ادخله في القايص حتى ينفذ حصته وان
 بالغ في تقاضيه ذهب وفضة فيها نصفان وان قال بالف من
 الذهب والفضة من الذهب خماسة مثقال ومن الفضة خمسة

مسائل شرعية

تعليم اول الفشر
 تعليم اول الفشر

درهم

درهم وزن سبعة ومن قبض ثوبا لم يجز غير عالم به فانفق
 او هلك من وقتنا وقال ابو يوسف حرر مثل الزنقي وقبض
 الجيد وان فرخ طير او باض في ارض او تكتسب طير فهو لمن افرد
 وكذا صيد تعلق بشبكة منصوبة للجفاف او دخل دارا او درهم
 او سكر نثر فوقع على ثوبه كان اعداه صاحبه لذلك او كف
 بعد سقوط او اعلق باب التدار بعد الدخول ملكه وليس للغير اخذ
 كما لو غسل الخلع في ارضه او نسي فيها شئ او اجتمع ثرايب بجوان
 الماء ما لا يصح تعليق بالشئ وبطل الشرط الفاسد البيع والاباق
 والقسمة والاجارة والرجعة والمطلة الصلح عن مال والابراء عن الدين
 وعزل الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة الاقرار والوقف
 وكذا التحكيم عند ابو يوسف خلافا لمحمد وما لا يبطل الشرط الفاسد
 القرض والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعنف والرقن
 والايصاء والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة وال
 الكفالة والحوانة والوكالة والاقالة والكتابة واذن العبد في التجارة
 ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والجراحة وعقد الذمة وتعليق
 الرد ببيع او بخيار شرط وعزل القاضى **كتاب الصرف** هو بيع
 شئ بشئ متجانس او لا بشرط فيه التقابض قبل التفريق صح
 بيع الجنس بغيره مجازفة وبفضل لا يبيع بجنس الآسا وباع
 اختلاف جودة وصيغته فان بيع مجازفة ثم علم التساوي قبل
 التفريق جاز ولا يجوز التصرف في بدل العرف قبل قبضه فلو باع

الدرهم
 ستمحق الذ

او بجز و شابع منه نصفه او عشره او بضمه او بفتح او
 الى او انما زعيم او قيل لا يا انا من لموفته و صح اخر كفيلا
 واكثر ويجوز فيها احضار المكفول به اذا طلب المكفول له فان لم
 يحضره حبس وان عيّن وقت تسليمه لزوم ذلك فيه اذا
 طلبه فان سلم قبل ذلك برئ فان غاب المكفول به وعلم مكانه
 امره الحاكم مدة ذهابه واياه فان مضى ولم يحضره حبس
 وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به ويبطل عود الكفيل و
 المكفول به وكونه عبدا دون المكفول له بل يطالب وارثه او وصيه
 الكفيل ويراى اذا سلم حيث يمكن مخاصمته وان لم يقبل اذا
 دفعت اليك فانا برئ وتسلم وكيل الكفيل ورسوله وتسلم الكفيل
 نفسه من كفالته فان شرط تسليمه في مجلس القاضى فليس السوق
 قالوا براء والمختار في زماننا انه لا يبرأ وان سلم في مراح
 لا يبرأ عندها وعند الامم براء وان سلم في برية او في السوق
 لا يبرأ وكذا ان سلم في السجن وفرج غير الطالب فان كفل نفسه
 على انه لا لم يوفى غدا فموضا من لا عليه فلو لم يوفى به
 غدا الزم ما عليه ان مات ولا يبرأ من كفالته النفس من ادعى مدي
 على اخر ما تدينه بشاريتها او لم يبرأ فكل من نفسه جل على ان
 ان لم

كفيل

انما هو
 كذا
 كذا

اللهم قهر عدونا واعداء الدين
 اللهم من انصر من نصر الدين
 واحذل من خذل الدين
 الى اه

ان لم يوفى غدا فعليه المائة ^{او عشرة او عشره او بضمه او بفتح او بغير} فلو لم يوفى به غدا الزم المائة
 خلافا لما روي ولا يجبر على اعطاء كفيل بالنفس ^{او بضمه او بفتح او بغير} حتى يوفى به
 فان استجبت به نفسه صح وقال لا يجبر في القصاص ^{او بضمه او بفتح او بغير} وحق القذف
 فان شهد عليه مستورا ^{او بضمه او بفتح او بغير} ان يحد او يحد حبس ان شهد عليه
 واحد خلافا لما روي رواية ^{او بضمه او بفتح او بغير} وصح الرهن والكفالة بالخراج والكفالة
 بالماله صحيحة وكو مجهولا اذا كان دين صحيحا بتكفيل عنه بالف
 او بالمال عليه او بما يدركه في هذا البيع وكذا لو علق بغيره
 بشرط ملايم كشرط وجوب الحق نحو ما يبيع فلانا او غصبك
 او ما ذاك لك عليه او ان استحق المبيع فعلى وكشرط امكان
 الاستيفاء ^{او بضمه او بفتح او بغير} نحو ان قدّم ربه وهو المكفول عنه وكشرط تقدير الاستيفاء
 نحو ان غاب عن البلد وان علق بغيره بشرط كرهية الرجوع
 وبشرط بطل وكذا ان جعل احدى اجل فيصح الكفالة ويوجب
 حالا وللطالب مطالبة متى شاء من كفيلا اصيله الا اذا شرط
 براءة الاصيل فتكون حواله كما ان الحواله بشرط عدم براءة
 المحيل كفالته ولو طالب احدى المطالب الآخر فان كفل بماله عليه او مال
 غيره من على الف الزم به وان لم يبرأ فنفسه صدق الكفيل فيما اقر به
 مع يمينه والاصيل في اقراره باكثر على نفسه خاصة فان كفل بلدا
 أي كفيل

كوفية كره فاعلى ضد او رتبة تقدم ايدر
 مقيدة بحد امرين اولان برده مثالي
 حركفيل به او عيّد بورده حركفيل فاعلى

مكفول عنه مديون كفيل معلوم
مكفول له مال صاحب مكفول
ياره شوش كز

نكاح مدغه اجماع
مخالفة بغير مدغه ايلق ايله اوج ماه
قد نكاح ابر صكره ترك ابر ايلق ايله
نكاح ابر فخر اكان نكاح مدغه ديرل

امره يرجع عليه ما ادعى عنه وان اجازها المكفول عنه وان
كفل بامر رجوع ولا يطالب فيل الا اذا فان لم يملكه فلا رقة و
ان جسد جسد وبيد الكفيل باء الاصيل وان الاجراء الطاب
الاصيل او اخر عنه بر الكفيل وتأخر عنه وان ابراء الكفيل او
اخر عنه لا يبرأ الاصيل لا يثاخر عنه فان كفل بالدين الحال مؤجلا
الى وقت يتاجل عن الاصيل ايضا ولو صالح الكفيل عن الف
على مائة بري او رجوع بر فقط ان كفل بامر مدونة وان صالح الكفيل
بجسد اخرج رجوع بالالف وان صالح عن موجب الكفالة بر مدونة
الاصيل ان قال الطالب الكفيل بالامر برت الى من الماني رجوع على
اصيله وكذا في برت عندا يكون في خلافه رجوع في ابر اترك مديون
لا يرجع وان كان الطالب جازا يرجع اليه في البيان في الكل
ولا يصح تعليق البراءة على عن الكفالة بالشركا ابر البراءة
والمختار الصحة ولا يجوز الكفالة بان تعذر استيفاؤه من لا
الكفيل كالحذو والقصاص ولا بالاعيان المضمومة بخيرها
كالبيع والموهون ولا بالامانة كالوديعة والمستعار
والمستاجر ومال المضاربة والشركة ولا بد من غير صحيح
كبر الكتابه حر كفل او عبده وهو كذا بركة السعاية

مدونة (الشيء)

شاد بامر
يقضي غاين
جلدة بومثلي

عند الامام ولا ياتجلى على اية معينة او بخدمة عبد معين
بخلاف غير المعين ولا عن ميت مفلس خلافا لما لا يلقبوا
الطاب في المجلس وقال ابو يوسف رحمه يجوز مع غيبته
اذا بلغه فاجاز فان قال الميرض لو ارشته تكفل عني بما على كفل مع
غيبته الوغما جاز اتفاقا ولو قال لا جئني اختلف الشيخ في جواز الكفالة
بالاعيان مضمومة بنفسها كالقيدوس على سومر الشرا والمقصود
والمبيع فاسد وسليم المبيع الى المشتري والموهون الى الهن
والمستاجر الى المستاجر وبالشخص نفسه لو دفع الاصيل الى
الكفيل قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يبرأ منه وما يرجع
الكفيل فله ولا يتصدق به او دونه الى المطلوب حسب ان كان
المرفوع شيئا معين كالبر خلافا لما لو احرى الاصيل كفيل
ان يضمن عليه ثوبا فيفعل بالشوب الكفيل والرجوع عليه ومن
كفل لآخر بما اذا لم يرضه او بافضله لم يرضه فغالب الغريم
فرض الطالب على الكفيل بان لم يرضه على الغريم الف لا يقبل ولو
برهن ان له على زيد الف او هذا الكفيل بامر قضيه
عليه ما ولو لم يرضه قضيه على الكفيل فقط وضمن الدرك
للمشتري بخلاف البيع تسليم بطل دعوى الضامن المبيع

مال مضمون
ظور ايله يا غاركن مال الفقهاء قنبدري

الركوة اذا وقع قبل اهل ورجع صاحب المال
الى من دفع اليه لا يسترد

او اهل كفيل ويرسل مال

بن كفيل اولو دوم
انديكي شيء مبيع

بغير ذلك وكذا لو كتب شرهاده وختم على صياحه كسب في ملكه
 او بغيره باثنا بخلافه ما لو كتب على اقرار القادرين وضمان الوكيل
 بالبيع النسخ للموكل باطل وكذا ضمان المضارب النسخ للموكل
 ضمان احد الشريكين حصته شريكه من ثمن ما باعاه صفقة واحدة
 وبيع لو نصفين وضمان الدورك والخراج والقسمة صحيح وكذا
 النوايب سواء كان بحق كالتنفيذ والشرع واجرة الخارص او بغير
 حق كالجبايل وضمان العهدة باطل وكذا ضمان الخلاص خلافا
 لهما ولو قال الكفيل ضمانته الى شئهم وقال الطالب بطلان القول
 للكفيل في الاقرار لا يقره ولا يأخذ ضمان الدرك يستحق البيع
 ما لم يقض بثمنه على يابوعه **كتاب فالة الرجلين والعبد** دين
 عليه ما كفل كل عن صاحبه فاما اذ اده احدهما لا يرجع به على الآخر كفيل او
 الا اذا زاد على النصف ولو كان كفلا بمال عن رجل وكفل كل منهما
 بعين صاحبه فاما اذ اده رجع بنصفه على شريكه او بطله على الاصيل
 لو بامره وان ابراء الطالب احدهما فله اخذ الآخر بملكه ولو
 فسخت المفاوضة فلترب الدين اخذ من شاء من شريكه
 بكل دينه وما اذ اده احدهما لا يرجع به على الآخر ما لم يزد على
 النصف واذا كوتب العبدان بعقيد واحد وكفل كل عن
 صاحبه

صاحبه رجع كل على الآخر بنصف ما ادى فان اعتق السيد احدهما
 قبل الادا وصح ولم ان يأخذ حصته الاخر منه اصالته او من المعتق
 كفاله ويرجع المعتق فقط بما ادى على صاحبه ولو كان على عبد
 مال لا يجب عليه الا بعد عتقه فكفل رجل كفالة مطلقة لزمه
 الكفيل حالا واذا ادى لا يرجع على العبد الا بعد عتقه ولو
 ادى رقبته عبد فكفل رجل فمات العبد فبرهن المدعي
 انه له ضمن الكفيل قيمته ولو كفل سيد عن عبده بامره او عبد
 غير مديون عن سيده فعتق فائى ادى لا يرجع على
كتاب الحوالة هي نقل الدين عن ذمة الى ذمة وتصح في
 الدين لافي العين بروض المحال والمحال عليه وقيل لا بد
 من رضئ المحيل ايضا واذا عتق بوى المحيل بالقول فلا
 يأخذ المحال من تركته لكن يأخذ كفيلا من الورثة والغرماء
 فخافه التوى ولا يرجع عليه المحال الا اذا توى صفه و
 هو بموت المحال عليه مفلكا او انكاره الحوالة وخلفه ولا
 بينة عليه ما عند من يتقلب القاضى اياه ايضا وتصح بالرضا
 المودعة ويبرأ المحال عليه برهلا كراهي بالمقصوبة ولا يبرأ
 برهلا كراهي اذا قيدت الحوالة بالدين او الودعة يعة والغيب
 او مفقود

لا يطالب المحيل المحال عليه ان المحال اسوة لغوما
 المحيل بعد موته وان لم تقبل بشي فله المطالبة ولا تبطل
 الحوالة باخذه ما على المحال عليه او عنده واذا طالب
 المحال عليه المحيل بمن اصابه فقال اخلت بريني
 عليك لا يقبل بالاجبة ولو طالب المحيل المحال بما اصابه
 فقال اخلت بريني لي عليك لا يقبل بالاجبة وتكون
 السقجة وهي الاقراض لقوط خطر الطريق **كتاب**
القضاء والقضاء الحق بين اقوتى الفرائض وافضل
 العبادات واهل من هو اهل الشهادة وشرط اهليته
 شرط اهليته او الفاسق اهل لم يصح تقليده ويجب ان
 لا يقبل كما يصح قبول شرادته ويجب ان لا يقبل ولو فسق
 العدل يستحق العزل ولا يغفر في ظاهر المذهب
 وعليه من اخنا ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا
 والفاسق يصلح مقنيا وقيل لا ولا ينبغي ان يكون القاضي
 قضا غلبا جارا عتيلا وينبغي ان يكون موثوقا في
 دينه وعفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة و
 والآثار وجوه الفقه وكذا المفتي والاجتهاد شرط
 الاولوية

ان شاء الله تعالى
 ان شاء الله تعالى
 ان شاء الله تعالى
 ان شاء الله تعالى
 ان شاء الله تعالى

الاولوية فيصح تقليد الجاهل واختار الاقدار والاولوية
 وكذا تقليد من خاف الخيف والعجز عن القيام ولا ياتى
 لمن يتقرب اليه باذنه وفرضه ومن تعين له فرض عليه ولا يطلب منه
 القضاء ولا ياتى له ويجوز تقليد من السلطان الجائر
 ومن اهل البغي الا اذا كان لا يمكن من القضاء بحق
 واذا تقلد ياتى بان فاضل قبله وهو الجاهل الذي
 في السجلات والمخاض وغيرها ويبعث امينين يقضيان
 بحضرة المعزول او امينين وبان شيا فشيئا ويجعلان
 كل نوع في خريطة على حدة وينظر في حال المحييين في
 اخر حقي او قامت عليه بينة الزم ولا يعمل بقوله خبرك
 المعزول والا ينادى عليه ثم يحل سبيله بعد ان ينظر في
 امره ويحل في الودائع وغللات الوقف بالبينة او
 باقرار ذي اليد لا بقوله المعزول الا ان اقره واليد بالتليم
 منه ويجلس الحكم جلوسا فاصوات المسجد والجامع او الى
 ولو جلس في داره وازن بالدخول فلا ياتى به ولا به
 يقبل شهادة الا من قرينه او بمن جرت عاداته به او ان
 لم يكن له خصوصية ولم يزل على عادته ويجوز الدعوة العامة
 حاكم

كافر في ادب جليل وادب جليل
 كافر في ادب جليل وادب جليل
 كافر في ادب جليل وادب جليل
 كافر في ادب جليل وادب جليل
 كافر في ادب جليل وادب جليل

لا يخاصه ويصلي بالاشجار ان لم يحضره وشهد بالنازقة وهو ^{مستحب}
 المريض ويتخذ من حجر او كائنا عدلا ويستوي بين الخصمين ^{فان}
 جوسا واقبالا ونظرا ولا يساها جديها ولا يشير اليه ^{فان}
 ولا يصف دون الاخر ولا يصفك اليه ولا يمزج معه ولا ^{فان}
 يلقين حجة وكوه تلقينه الشاهد بقوله اشهد بكذا ^{فان}
 احسنه ايدو سفي في غير موضع التهمة ولا يبيع ^{فان}
 ولا يشترى في حله ولا يارح فان عرض له او نعل او ^{فان}
 غصبه جوع او عطش او حاجة كف عن القضاء واذا ^{فان}
 تقدم عليه الخصمان فان شأنا قال له ما لكها وان شاء ^{فان}
 سكت واذا تكلم احدهما بسكت الآخر ^{فان}
 ثبت الحق للذي وطئ خصمه فان ثبت بالافرار ^{فان}
 لا يجيب الا اذا امره بالاداء فاجب وان ثبت بالبينة حبس ^{فان}
 قبل الامر بالدفع وقيل لا فان ادعى الفقير حبس في كل الزمان ^{فان}
 بدل مال كالتن والقرض او بالتزام كالحمل والموت واللفا ^{فان}
 لا يما عد ذلك الا اذا اجتمع خصم ان لا يلاوي حبس ^{فان}
 مدة يغلب على ظنه انه لو كان له الاظاهرة هو الصحيح ^{فان}
 وقيل بشر من او ثلثه فان لم ينظر له مال خلى سبيله ^{فان}

بودجكي وريد بود
 حاكم خصم
 حبس المثل

الا ان
 من قبله

الا ان يترفع خصم على سبارة فيؤبد حبسه ولا يسمع البينة ^{فان}
 على اعياره قبل حبسه عليه عامة الشايح ويجيب الرجل ^{فان}
 لنفسه روجه لا والدي في دين ولده الا ان ادعى من الاتفاق ^{فان}
 عليه ولو مرض في الحبس لا يخرج ان كان لا يجد فيه ولا ^{فان}
 اخرج ولا يمكن الخوف من اشتغال فيه هو الصحيح ويمكن من ^{فان}
 وطن جاربه ان كان في خلوة واذا تمت المدة ولم يحضر له ^{فان}
 مال خلى سبيله ولا يحول بينه وبين عروائه بل يلازمونه ولا ^{فان}
 ينفونه من الترف والتفروا خزون فضل كسبه ^{فان}
 بالخصم والملازمة ان يدوروا معه حيث دار فان دخل ^{فان}
 داره جلسوا على الباب ولو كان الدين لرجل على امرأة ^{فان}
 لا يلازمها بل يبعث امرأة تلازمها وقالوا اذا اقبل الحاكم ^{فان}
 بينه وبين عروائه ان لا يترفعوا ان لم يلازموا ^{فان}
 شهروا عند القاضي على خصم خاضع حكمه او كسب الحكم وهو ^{فان}
 السجل وان شهدوا على غائب لا يحكم بل يكتب برأيه ^{فان}
 المكتوب اليه وهو كتاب القاضي الى القاضي والكتاب الحكمي ^{فان}
 وهو نقل الشهادة في الحقيقة وقيل في كل ما لا يقطع ^{فان}
 بالشبهة كالدين والعقار والنكاح والنسب الغصب ^{فان}

خدمت

في كتاب القاضي

في كتابه

والامانة والمصارفة المحروقة وعن محمد بن قيس في كل ما
 ان كان ابيه يدريه ^{الكتاب حكم}
 ينقل وعليه المتأخرون وبه يفتى ولا بد ان يكون المعلوم
 بان يقول من فلان الى فلان وذاك نسبه ما كان شأه قال
 قاضي اولاد ^{قاضي اولاد}
 بعده والكل من يصل اليه من قصاة المسلمين ويقرأه على
 من يشهد به عليه ويعلمهم باخيه وسلم اليهم وايضا
 ويمنع من لم يشترط شيئا من ذلك سوى اشهادهم
 انه كتابه لما اقبل بالقضا واختار الخشي قوله وليس للثبر
 كالعيان واذا وصل المكتوب اليه نظر الختم ولا يقبله الا بحضرة
 الخصم وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين انه كتاب فلان
 القاضي قراه علينا وختم وسلمه اليه في مجلس حكمه وعنده
 انه كتاب فلان وختم وعنه ان الخصم ليس بشرط فاذا شهدوا
 في وقراه على الخصم والزمه باقره ويبطل الكتاب بموت الكاتب
 وعنه قبل وصوله الكتاب وموت المكتوب اليه الا اذا كتب بعد
 اسم من يصل اليه من قصاة المسلمين لا بموت الخصم
 بل ينفذ على وارثه واذا علم القاضي شيئا من حقوق العباد في
 زمن ولايته ومجلسه باجازه ان يقضي ^{بما يشاء} ويجوز
 قضاء المرأة في غير حدة وقود ولا يستخلف قاضي الا ان يفوض
 حكمه بائنه وارثه ^{حكمه بائنه وارثه}

والقاضي
 ركن

السلطان
 بجانب
 الاذن

اليد ذلك بخلاف المأمور بالجمعة واذا استخلف المفوض اليه
 قاضي لا ينعزل بعونه ولا بموته بل هو نائب الاصل وغير المفوض
 ان قضى نائبه بحضرة او بتعيينه فاجاز كما في الوكان واذا رجع
 الى القاضي حكمه قاض اخره امر خالف فيه الصدر الاول امضا
 ان لم يخالف الكتاب او السنة الشريفة ^{بما يشاء} وما اجتمع
 عليه الجمهور لا يعتبر فيه خلاف البعض والقضاة محل احرمة
 ينفذ ظاهرا وباطنا ولو شهادته زورا او ادعى بسبب معين
 وعنده لا ينفذ باطنا بشهادة الزور ولو اقامت بينة زور
 انه تزوجها وحكم به حل لم يملكه خلافا لهما وفي املاك المسلمة
 لا ينفذ باطنا اتفاقا ولا قضاء في محضره في بخلاف رأيه ناسيا
 او عامدا لا ينفذ عندها وبه يقره عند الامام ينفذ لو ناسيا
 وفي العمد واثبات ولا يقضي على غائب الا بحضرة نائب حقيقة
 كوكيله او شرعا كوصي نفيه القاضي او حكمه بان كان ما يدعي
 على الغائب سببا لما يدعي على الحاضر فان كان بشرط لا يصح
 ويفوض القاضي مال اليتيم ويكتب ذكر لطق ولا يجوز ذلك للوصي
 ولا للاب في الاصح ^{ولا يجوز} ولو حكم الخصمان بين يصلح قاضيا
 ليحكم بينهما ونفذ حكمه عليه ما بينته او اقرارا او تكولا او اجبارا ^{او اجبارا}

انما يجمع الجواب بان تستميت لانا كل لحة عند نهينا
 وعند ان في ومالك باكل لحة متروكة التهمة

مطلوبه جارية برونك ملك دره

باقرار احد الخصمين وتبطل الالبس بعد حال ولايته ولكل منهما ان يختار
 ان يوضح قبل حكمه لا بعده واذ ارفع حكمه الى قاض امضا
 ان وافق منه عليه والانعاض ولا يصح التحكيم في صدوقه وقصاص
 يصح في سائر المجتهدات قالوا ولا يفتر به في دعا التجار والعموم
 ولو حكمه في دم خطا فحكم بالذنبه على العاقلة لا ينفذ ولا يصح
 حكم المحكم ولا المولى لا بوجه ولا بوجه وزوجه وتصح عليه هم
 يصح لمن ولاه وعليه **مسألة** ليس لذي شغل على علق
 لغيره ان يتبر في شغل او ينقب كوة بلارض ذي العلو
 ولا لذي العلو ان يبي عليه وعندها كل منهما قول الاخر
 فيه بلارض الآخر وقيل قولها تفسير لقول وليس لاهل ذنبه صوفان
 مستطيلة تنسحب منها مستطيلة غير نافذة فتح بل
 المشعنة وفي النافذة مستطيلة لرق طرفها لهم ذلك
 ومن ادعى عليه وقت قبيل سنة فقال حجرتي الرب
 فاشترى منه اولم ذلك فبرهن على الشراء بعد وقت
 الربته تقبل ولو قبل لا تقبل ومن ادعى ان زيد اشترى
 حاريت فانكر زيد وتركه هو حصونه حل له وطرها ومن
 اقر يقبض عشرة وادعى انهما زنيون او شرار حقه صدق مع اليقين
 من قبله يارسى لا كوش

لان ادعى انهما سبوقه ولا ان اقر باقبض الجياد او حقه
 او النخن او بالاستيفاء والزيغ ماردة بيت المال النهر
 ما يرد به التجارة ايضا والسوقه ما غلبت ومن قال ان
 لم بالف ليس لي عليك شئ ثم قال في مجلس نعم لي عليك الف
 لا يقبل منه بل احمي بخلاف ما لو كذب من قال اشترى من هذا
 ثم صدق ومن قال ليس ادعى عليه ما كان لك على شئ
 قط فبرهن عليه به فبرهنه على القضاء او الامور قبل
 وان زاد على انكاره ولا اعرفك فلا ولو ادعى عليه على آخر
 بيع امته منه واراد ردّها فانكر فبرهن المدعي على البيع
 وانكر على البراءة من عب لا يسمع برهان المنكر وذكر
 ان شاء الله في آخر صراحت بطل كنه وعندها آخره فقط
 وهو **مسألة** ما تنصرتي فقالت زوجتي
 اسلمت بعد موته وقال وارثي بل جيل فاقول له وكذا
 لومات مسلم فقالت زوجتي اسلمت قبل موته وقال
 الوارث بل بعده وان قال المودع هذا بين مودعي الميت
 لا وارث له غيره دفع الوديعة اليه وان قال لا هذا
 ابنه ايضا وكذا الاول فبني الاول ولو قسم الميراث

كذا
 لومات مسلم
 لومات مسلم

حكم اولك يصفى
 او غلور در

بين الورثة او الغرماء بشهادة لم يقبلوا في الاغريق له وانما او
 غيرهما آخر لا يأخذ منهم كقيل وهو احتياطي طمعه عند ما يؤخذ ومن
 ادعى عقارا اذ ناله ولا خيه الغائب برهن عليه فيع اليه نصف
 وثرك باق مع ذي اليد بلا اخذ كقيل منه ولو جاحدا او قالا
 قال ان كان جاحدا اخذ النصف الاخر منه ووضع عند امين
 وفي المنقول يؤخذ منه بالاتفاق وقيل على الخلاف واذا حضر
 الغائب فعلى اليه نصيب بدون اعادة البينة ومن اوصى
 بنسبته في مال فله على كل مال له ولو قال مالي او ما املكه صدقة
 فهو على مال الزكوة ويدخل فيه ارض العشر عند ما يؤخذ
 خلافا لمحمد فان لم يكن له مال غيره امسك منه قوته فاذا
 اصاب مالا تصدق بمثل ما امسك ومن اوصى اليه ولم يمسكه
 يعلم فهو وصي بخلاف التوكيل وقيل في الاخبار بالتوكيل محتمل
 خبره في ذواته فاسقالات في العزل منه الا جرحه او مستورا حالها
 وعندها هو كالاول وكذا الخلاف في اخبار السيد بخلافه
 عبده والشفيع بالبيع واليك بالتمزيج ومسلم لم يراهم
 بالشرائع ولو باع القاض او امين عبدا للغرماء واخذ المالك
 فضاء فاستحق العبد لا يضمن ويرجع المشتري على المولاه

قاضي مال
 قاضي مال
 قاضي مال

ولو باع الوص لا جله بام القاض ثم استحق او ملكه قبضه
 وضعه المال رجع المشتري على الوص وهو على الغرماء وقال
 القاض عدل علم قضيت على هذا بالرجوع والقطع
 او القرب فافعله وسعد ففعله وكذا في العدل غير العالم ان
 السقف فاحسن نفسه والافلا ولا يعمل بقول غير العدل مطلقا
 ما لم يعاين سبب حكم ولو مال قاض عزل شخص اخذت
 منك الفاء وفعيها الى فلان قضيت بها عليك او قال قضيت
 بقطع يدك في حق فقال بل اخذتها او قطعت طمعه وعرق
 يكون ذلك حال ولا يثبت صدق القاض ولا يمين عليه لو قال
 فعلت فقبل لا يثبتك او بعد عزلك وادعى القاض فعله في
 ولا يثبت فاقول له ايضا هو الصحيح والقاطع او لا اخذ ان كان

كتاب الشهادات

دعواه كدعوى القاض ضمن معنالا في الاول
 في اخبار بحق الغير على الغير عن مشاهدة لا عن ظن ومن
 تعين له العمل بالاشعة ان يمنع منه ويفرض او اوها بعد
 التحمل اذا طلبت منه الا ان يقوم الحق بغيره وسرهما في الحدود
 افضل في السرقة اخذ لا يسرق وشرط الزنا اربعة رجال
 وللقيصاص وبقيته الحدود رجلا ان وللولادة البكارة وعيوب النساء

جورج طوبى
 جورج طوبى
 جورج طوبى

الجلسة
 شئ سرقتمش محض محظون

قاضي مال

فی خلافت ایلدلی شاهد
دیمن

شهادت اصل
حاج میرزا محمد باقر
القاضی

شهادة المجدد في قذف

ولا يقل شهادة المجدود في قذف

بكره و بغيره
بكره و بغيره
بكره و بغيره
بكره و بغيره

يقول الجليلي
بكره و بغيره

الحكم و بغيره ان تاك الا ان حد كافرا ثم تسلم ولا الشهادة الاصله
و ان خلا و فرعه و ان سفل و غيره و مكانه و من احد الزوجين ففقدت
للآخر و الشريك لشركه فيما هو من شركته و لا شهادة المختص
الذي يفعل الروي و الناحية و المغتصب و العذر و بسبب و نيا على
عذره و من من الشرب على الاله و من ياعب بالطيور و بالكل
او يغيث للناس او يعلب بالنزد او يفتخر بالنظر او يفتخر
او يترك ما يوجب الحرام او ياكل كل الربوا او يدخل الحمام بلا ازار
او يفعل ما يستحق كالبول و الاكل على الطريق او يظهر سب
السف و يقبل الشهادة لاهب و عمة و محرمه رضاغا او مصاحبه
و شهادة اهل الاضواء و الاخطا و البهية و الذي علم مثله و از اختلاف
ملة و على المسأمن دون عكس المسأمن على مثله ان كانا من
دار واحدة و عذر و سب الرتين و من المصغرة ان اجنب
الكتاب و غلب صوابه و الاقارب و الخص و ولد الزنا و الخنثى
و العاقل و العفيف لم يقم و المعبر حال الشهادة و وقت الاداء و
لا التحمل و لو شهد ان اباها اوصى الى زيد و زيد بن عبد الله
و ان انكر فلا و لو شهد ان اباها الغائب و حكمه لا تقبل و
ان ادعى انه و لو شهد و انما ميت ان اوصى الى زيد و هو
يدعي

و بغير الجاق
ايشه و بغيره
صوره يشبه كرده
ناسه مضطرب
ايدر بويله اولن اذكره
شهادة مقبول دكلر نايك
ايدن كسره كذا لك جنان
ارقه سنده فرياد ايدن كسه

لا يقبل او عذري

يدعيه قبلت و كذا الو شهر مد بونا و اوصى له ابا او و ميت
ولا يقبل الشهادة على جرح محرد و هو ما يفسق به من غير الجلب
حق للشرع او لا يجد نحو هو فاسق او اكل الربوا او انه
استاجر و تقبل على اقرار المدعي بفسقه او على انه عبيد
او محرد و دون قذف او شارب او قذفة او شركاء
المدعي او انه استاجر له ابا بكذا او اعطاه ذلك من ماله
عنده او اتى صالحتهم بكذا و دفعته اليهم على ان لا يشهدوا
على فسادهم او من شهر ولم يبرح حية قال اذ هي بعض
شهادتي قبل ان كان عذرا **باب الاختلاف في الشهادة**
مواقفة الشهادة الدعوى فلو ادعى دارا شرا و ابا
ارثا و شهر ابلكت مطلق ردت و عكس تقبل و كذا شر
اتفاق الشاهد من لفظا و معنى فلا تقبل لو شهدا
احدهما بالف والاخر بالف و مائة و المدعي يدعي الاكثر
قبلت على الالف اتفاقا و كذا مائة و مائة و عشرة و
طالقة و طلق و نصف و لو شهدا بالف او بقرض الف
وقال احدهما اوصى منها كذا قبلت على الالف لا على القرض
مالم يشهد به آخر و ينبغي ان لا يشهد حتى يقرب المدعي بالف

خوف الله اختلاف بين شح فرق وار
او طرفة اكر طرفة مختلف مقصود واحد او لور
الا اختلاف درل مقصود به بر طرفه
بدا و لورس الا خلاف ديرل صفة

او طالقة والاخر بالفين و عاتين
تقبل على الاقل و لو شهدا
بالف و مائة و عاتين
بالف و مائة و عاتين

و شہد آقا خان

ولو شهد بقتله زيد يوم النحر بمكة وأخرا أن بقتله آياه
ففيه بكوفة روتها فان قضى باحداهما أو لا بطلت الاخرة
ولو شهد بغيره بغيره واختلفا في لونهما قطع وان احدا
اختلفا في الذكورة والانثى لا وعندهما لا يقطع فيهما ولو
وفي الغيب لا تقبل اتفاقا ولو شهد واحد بالشراء والكتابة
بالف والآخر بالف ومائة روت وكذا العتق وعلى مال
والطالع قور والرحمن والمخج ان ادعى العبد والقائد والهن
والمرأة وان ادعى الآخر كما أكد عوى الدين والآجارية كالبيع
عند اول المدة وكالدين بعدها وفي النكاح تقبل بالالف
استحسانا ولا فرق فيه بين دعوى الاقل والاكثر وقال ارد
فيه ايضا ولا بد من الجرح في شهادة الارث بان يقول ان شهد
مات فلو ترك ميراثا للمدعى او مات وهذا ملكه وفيه خلاف
الابن يوسف رحمه فان قال كان هذا الشيء لابن المدعى اعادوه
من ذي اليد او ادعاه آياه قبلت بلا جرح وان شهد ان هذا
الشيء كان في يد المدعى منذ كذا ردت وان شهد انه كان
ملكه قبلت ولو اقر المدعى عليه انه كان في يد المدعى امر
بالدفع اليه وكذا لو شهد باقراره بذلك **باب الشراء**

عبر
فصاح

تقبل في غير حدة يود وان تكررت بشرط لها
 ان شاهد اصل عند الحاكم ^{في حدة} ^{في حدة} ^{في حدة}
 انغذر حضور الاصل موت او مرض او سفر وان يشهد عن
 كل اصل اثنان لا تغاير فرعي اثبت هذين وصفتها ان يقول
 الاصل اشهد على شراذني اني اشهد بكذا ويقول الفرع عند
 الاداء اشهد ان فلانا اشهدني على شراذني بكذا وقال لي
 اشهد على شراذني به ويصح بعد ذلك الفرع ائله واحد اثبت
 الاخر فان سكيت عنه جاز ونظيره حاله عند ابو يوسف وقال
 محمد بن تميم شراذني وبطل شراذني الفرع بانكار الاصل الشراذ
 وان يشهد على شراذني اثنان على فلانة بنت فلان الفلانية
 وقالوا اخبرنا انهما يعرفانها وجاء المدعي بامرأة لم يدريانها
 هي ام لا قيل له هات شهادتين انهما هي وكذا في نقل الشراذ
 فان قالوا فيهما التيميم لا يجوز في شهادتهما ^{في حدة} ^{في حدة} ^{في حدة}
 التعريف يتم بذكر الجدا والجد او بنسبة خاصة والنسبة
 الى الممر والمجدة الكبيرة عامة والى السكة الصغيرة خاص
 قاض فلو ادعى المشهود عليه رجوع عن ما اعتمد
 بحلفان ولا يقبل برهانه عليه بخلاف ما لو ادعى وقوعه

ط
جَدُّ بَوْبِ سِنِکْ بَوْبِ سِی خُذْ بَوْبِ سِنِکْ بَوْبِ سِنِکْ
بَوْبِ سِی نَه دَر دَر خُذْ

عند قاضٍ وتضمنه ^{بشك} اياها فان رجعا قبل الحكم لا يحكم وان بعد
 لا يفسخ ^{بشك} وضمانا ما تلفاه ^{بشك} بها اذ اقبض المدي مدعا دينا
 كان او عين فان رجع احدها ضمن نصف والعبرة لمن
 بقي ^{بشك} للمرجع فان شهد ثلثته ورجع واحد لا يضمن ما تلفاه
 فان رجع احرضا نصفاً وان شهد رجل وامرأتان
 فرجعت واحدة صحت رتعا وان رجعتا ضمنيا نصفاً
 وان شهد رجل وعشرة فرجعت ثمان لا يضمن شيئاً
 فان رجعت اخرى ضمن التسع رتعا وان رجع الفرض ضمن
 نصفاً وان رجع الكل فاعلى الرجل ^{بشك} تسع وعشرين خمر
 وعندها عليه نصف وعليه ثلث نصف وان شهد رجلان وامرأة
 فوجعوا فالخمر على الرجلين خاصة ولا يضمن راجع شهد
 بشكاح ^{بشك} مبرر مسمى عليها او عليه الا ما زاد على مهر المثل ولا يضمن
 بطلاق بعد الدخول وتضمن في الطلاق قبل الدخول نصف
 المهر وفي البيع ما نقص عن قيمته المبيع وفي الحق القيمة
 وفي القصاص الدية فقط ويضمن الفرع ان رجع لا الاصل
 ان قال ما اشهدني على شهادتي ولو قال اشهدني وغلطت
 ضمن الاصل عندئذ لا عندهما وان رجع الاصل والفرع

ضمن

بابه وويلك آدمه درر
 ابن شاه حسن

ضمن الفرع فقط وعندئذ يضمن المتهون وعليه في الفريقتين
 شاء وقول الفرع كذب اصلي او غلط ليس شيء وان رجع
 المترك عن التبركته ضمن خلافها ولا يضمن شاهد الا حصان
 برجوعه ولو رجع شاهد المعلن وشاهد الشرط ضمن شهادته
 المعلن خاصة ولو رجع شاهد الشرط واحد اختلفت الشهادتان
 ومن علم ان شهادته لا يبرر ولا يجوز وعندها يوجب ضرباً
 ويجوز كتاب الوكاله هي اقامة الغير مقام نفسه في التصرف
 وشرطه ان يكون الموكل بمالك التصرف والوكيل يعقل العقد و
 يقصده فيصح توكيله بالبالغ والمأذون جراً بالغا او مأذوناً
 او صبياً عاقلاً او عبداً محجوراً عن بيع ما يقدره بنفسه وبايقاف
 كل حق ويستفاد من الآتي حد وقود مع غيبة الموكل والخصم
 في كل حق بشرط رضا الخصم للزوجها الا ان يكون للموكل مرضاً
 لا يمكن حضور مجلس الحكم او غائباً فاسفروا مريداً للسفر
 او مخدرة غير معتادة للزوج الى مجلس الحكم وعندها لا يشترط
 رضا الخصم بحقوق عقد نصف الوكيل في نفسه كبيع واجارة
 وصلة عن اقراره تعلق به ان لم يكن محجوراً فبيعه المبيع و
 يرضى ويضمن الثمن ويطلب به ويرجع به عند الاستحقاق ونحوها

بشك

طبعني حارة
 ترس حمل ايدر لر وقور يعني البند ويرمل
 عنقن اشكنية طاق على اطراف مصر كند
 شاه الزور اولنر عند الامام
 وكالات مصدر من التلوث وصدر التلوث سماه كلاتها
 وكند لغته تنقيض الامور الى الغير معانسته اصطلاح
 في اقامة
 مال الفرق بين المقام والمقام
 مقام من يريته براد اقامه انك
 سنك وكيلا اولان ادمه براه كسبه
 برينه اقامت اتوي اول ادمه مقام درر
 ضمير فعل مبتدا خبر ما بينه كور يعني خبر ظرف
 او لنجه صفت اولن احتمال اولورده
 انك الحيون دفعا يكون صفة لما قبله

فان يشتره بخلاف ما سمي من الثمن او بغير النقود وقع له ^{في الشراء}
 كذا ان امر غيره فشره بعينه وان بحضرة فلا موكلة ^{في البيع}
 غير العتق هو الموكلة الا ان اضاف العقد الموكلة ^{او كذا في البيع}
 او اطلق ونوى له ويعبر في السلم والقرى مفارقة الموكلة ^{او كذا في البيع}
 لا الموكلة ولو قال بغير هذا الذي فباع ثم انكر كون زيد امه ^{او كذا في البيع}
 فلزيد اخوه ان لم يصدق انكاره فان صدقه لا يأخذه ^{او كذا في البيع}
 جبر فان سلم المشتري اليه صح ومن وكل بشر اطلق له ^{او كذا في البيع}
 بدرهم فشرى رطلين بدرهم فما يبارطه بدرهم لزم موكلة ^{او كذا في البيع}
 رطل بنصف درهم وعندهما يلزمه الرطلان بالدرهم ولو وكله ^{او كذا في البيع}
 بشراء عبيدين بعينه فشرى احدهما جاز وكذا ان وكله ^{او كذا في البيع}
 بشراهما بالالف وقبضهما سواء فشرى احدهما بنصفه ^{او كذا في البيع}
 او باقله وان باكثر لاوقالا يجوز ايضا ان كان بما يتغابن ^{او كذا في البيع}
 فيه وقد بقي ما يشترى بمثل الآخر فان شرى الآخر بما يقع قبل ^{او كذا في البيع}
 الموصومة جاز اتفاقا فان قال الموكلة بشرى جبر غير معني ^{او كذا في البيع}
 بالالف شريته بالالف وقال الموكلة بنصفه فان كان قد دفع ^{او كذا في البيع}
 اليه الف صدق الموكلة ان ساوى الف وان لم يكن دفعا ^{او كذا في البيع}
 فان ساوى نصفه صدق الموكلة وان ساوى اعيانها لفاو ^{او كذا في البيع}

بيع صرفي بخراسان
 بر لوقا ايكيدلا كوندردان
 نقض اعكم اول نقض
 بيع صرفي ببول

رطل درهم
 ١٤٠

والعبد للمأمر وكذا في مبيع لم يسم له ثمن فشره واختلفا ^{في البيع}
 في ثمنه ولا عبرة بالتصديق البايع في الاظهر ^{في البيع}
 عقيد الموكلة بالبيع او الشرايع شره شهادته لم وقال لا يجوز ^{في البيع}
 بمثل القيمة الا في العبد والمكاتب والموكلة بالبيع يجوز ^{في البيع}
 باقله او اكثر وبالعرض وقال لا يجوز الا بمثل القيمة بالنقد ^{في البيع}
 ويجوز بيع بالنسيئة وبيع نصف ما وكل ببيعه واخذ بالثمن ^{في البيع}
 كخلاف او رضنا فلا يضمن ان يوفى ما على الكفيلة او ضاع الرهن ^{في البيع}
 في يد موكله وهب الثمن من المشتري او بغيره منه او حط منه جاز ^{في البيع}
 ويضمن وعندا يكون له لا يجوز وكذا الخلاف لو اجد او قبله ^{في البيع}
 حواله ولو اقاله صح وسقط الثمن عن المشتري ولزم الموكلة ^{في البيع}
 وعندا يكون له لا يسقط عن المشتري والموكلة بالشراء ^{في البيع}
 يجوز شراء بمثل القيمة وزيادة يتغابن بها او هو ما يقوّم ^{في البيع}
 مقوّم وقدر في العروض ده نيم وفي الحوان ده زده وفي القفار ^{في البيع}
 ده دوازده لا على الاستغابن بها ولو وكل ببيع عبد فباع ^{في البيع}
 جاز وقال لا يجوز الا ان باع الباقي قبل الموصومة وهو الحان ^{في البيع}
 وان وكل بشرا عبيدا فشرى نصفه لا يلزم الموكلة الا ان ^{في البيع}
 باقية قبل الموصومة اتفاقا ولو رد البايع على الموكلة يعيب ^{في البيع}

وكيل اوسع بر آدم بارندن نفي اخذ ايلس موكلة
 يدندن متاع اخذ ايلس بوكيل صبي اولم
 بوندر له شينه شهادة مقبول ايلس
 بوندرن نفي اخذ ايلس موكلة
 بوندرن نفي اخذ ايلس موكلة
 بوندرن نفي اخذ ايلس موكلة

عقاد المرد
 اهل خيرة درر صنعتك كتن عقي ايران
 وكيل
 ادملر

العكيل يقبض الدين استيفاء الرأى ولا يثبت له امر بغير
 اليد ولا يستخلفه غيره يعلم استيفاء موكله بل يتبع ربه الدين و
 يستخلفه من المستوفى ولو ادعى البايع على وكيل الرد بالعيب
 ان موكله رضى به لا يومر بدفع الثمن قبل حلف المشتري ومن
 دفع اليه عشرة ينفقها على اهله فانفق عليهم عشرة
 من عنده **باب غرة الوكيل للموكل** غره الوكيل الا اذا
 تعلف به حق الغير كوكيل الخصومة بطلب الخصم ويتوقف
 انزاله على علمه فتصرفه قبله صحيح ويبطل الوكالة بموت الموكل
 وجنونه مطلقا وحده شرعا غير ان يكون فاسحا وجنونا عند انعقاد
 وهو المختار ويجوز ان يحد له ارباب من يرد اخلافها وكذا يجوز
 موكله بكانتبا وخبره بما ذونا واقتراق الشريكين وتصرف
 الموكل فيما وكل به ولا يشرط في الموت وما بعده علم الوكيل
كتاب الدعوى هي اخبار بمحقق له على غيره والمدعى من لا يجبر
 على الخصومة والمدعى عليه من يجبر ولا يصح الدعوى الا بذكر شيء
 علم جنسه وقدره فان كان دينا ذكر ان يطل البيعة وان كان
 عينا نقلت ذكر انرا في يد المدعى عليه بغير حق وان مطالبه
 بها ولا بد من احضارها ان امكن ليشار اليها عند الدعوى
 وعنده

طالعها صطحا غم
 اوله شمس والد
 دالت ابد عالم الجادة
 عالم الغيب والشهادة
 غيبته كنهه حقيقته بلور
 هو به في بلور
 جواز ان يكون
 في نقلها
 جواز ان يكون
 جواز ان يكون

ان تغا حقا المتقولات

وعند الشهادة او الحلف وان تعذر بذكر قيمتها وفي العفارة لا
 يحتاج الى قول بغير حق ولا يثبت اليد فيه بنصاده قبله بل
 بيته او علم القاضى في الصحيح ولا بد فيه من ذكر البلد والمحل
 والحد والاربعة في الدعوى والشهادة وتسماء اصحابها ونسبهم
 الى الجدة في الرجل المشهور يكتفى بذكره فان ذكر ثلثه وترك
 الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا وان صحته شال القاضى الخ
 عنهما فان اقر حكم عليه وان انكر شال المدعى البيعة فان اقامها
 والا حلف الخصم ان طلبه خصم فان حلف انقطعت الخصومة
 حتى تقوم البيعة وان نكل مرة او سكبت بلا افة فقصي الحكم
 بالنكول في وعرض ثلثا ثم القضاء احوط ولا ترد عين على المدعى
 ولا يقضى شاهد ويمين ولا يحلف في نكاح ورجعة وفي ذل ولا
 ولا يسلل ورق ونسب وولاء وعند ما يحلف وبه يفتر ولا
 في حد ولعان والى ان يحلف فان نكل ضمن ولا يقضي
 ويحلف الزوج ان ادعت طلاقا قبل الدخول اجماعا فان نكل
 ضمن نصف المهر وكذا في النكاح ان ادعت مهرها ونسب
 ان ادعى حقا كالثبوت ونفقة وفي غيرهما وفي القصاص فان
 نكل في النفس جسد يقر او يحلف وفيما دونها يقضى
 في النكاح

اذا باقن اولها يورد
 في بيان
 سفت اندو كذا كذا
 قطع يد لازم حكمه شرعا

وعندها يضمن الارش فيهما فان قال المدعي ان بيئته كحاضرة و
 طلب يمين خصمه لا يحلف ويكفل بنفسه اثبات فان ادى
 لارثه ودار موحيث دار وان كان غريباً يكفل او يلائم
 قدر مجلس القاضى واليمين بالله تعالى لا بطلاق وعياق
 وقبل ان اخرج الخصم صريحاً في زماننا وتغلظ بذكر صفاته
 ان يشاء القاضى ويحذر من التكرار لا بزمان او مكان
 ويحلف اليهودى بالله الذى انزل التوراة على موسى
 والنصارى بالله الذى انزل الانجيل على عيسى ومحمد
 والله الذى خلق النار والوشى بالله ولا يحلفون في
 معايدهم ويحلف على الما صلح في البيع والشكاح بالله ما
 بينكما بيع قايح او شكاح قايح في الحال وفي الطلاق ما هي
 منك باين الآن وفي الغضب يجب عليك رده وفي الودع
 بما له هذا الذى يدعى في يدك وديعة ولا شئ منه ولا
 قبلك حق لا على السبب نحو بالله ما بيعت خلافاً لا يوغ
 فان كان في الحلف على الما صلح ترك النظر للمدعي حلف على السبب
 اجماعاً كدعوى الشفعة بالجوار ونفقة المبتوتة والحض
 لا يراهم وكذا في سبب لا يرتفع كدعوى كعبد مسلم يدعى الحق
 بخلاف

بخلاف الكافر والامة ومن ورث شيئاً فادعاهم اخر حلف
 على العلم وان شراه او وصيه فحلف البتات ولو افتدى
 المنكر يمينه او صالح عن شئ صح ولا يحلف بعده
 وان برهنا فامتنع الزيادة وان عجز عن البرهان قبل
 ايمان يرضى احدكما بدعوى الآخر والا فسخنا البيع فان
 يرضى احدكما بدعوى الآخر تحالفاً وتبديلاً يمين المشتري
 وفي المقاضة بايرها شاء ومن شكل لزمه دعوى صاحبه
 وان حلفا في القاضى البيع بطلت احرهما ولا تحالفا لو
 اختلفا في الاصل او شرط الخيار او قبض بعض الثمن وحلف
 المنكر ولا بعد هلاك المبيع وحلف المشتري وعند تحالفا
 ويفسخ ويلزم القيمة وكذا الحلف او تغذر الرد وهو قائم
 ولا بعد هلاك بعضه الا ان يرضى البائع بترك حصه الهالك
 وعندهما يتحالفان ويرد الباقي والقول المشتري في حصه
 الهالك عند ايهما يرضى ويلزم قيمته عند مخرجه وتعتبر
 قيمته في الايقام يوم القبض وان اختلفا في قيمته الهالك
 فيه فالقول للبائع وان برهنا فبرهانه اولى وان اختلفا

ولو اختلفا في البائع المشتري
 ولو اختلفا في البائع المشتري

بيع ياد ويركز مخيرك وكل

مع اليمين

في قدر التمن بعد اقاله البيع تحالفوا وعاد البيع ان لم يقبض
البائع المبيع وان قبضه فلا تحالف خلافا لمحمد ولو قدر
راس المال بعد اقاله السلم فالقول للسلم اليه لا يعود
السلم ولو اختلفا في قدر الاجرة او المنفعة او غيرها قبل استيفاء
المنفعة تحالفوا وتراذوا بعد ابي حنيفة المتأخران اختلفا في
الاجرة وبين المخرج ولو في المنفعة وابتها من كل طرف دعوى
الاخر وابتها برهن قبل وان برهننا في المتأخر في المنفعة
وجبة المخرج في الاجرة وبعد استيفاء المنفعة لا يتحالفان والقول
للمستأجر وبعد استيفاء البعض يتحالفان وفيما بقي
والقول للمستأجر فيما مضى وان اختلفا في قدره الكفاية
لا يتحالفان والقول للعبد وقالا يتحالفان وتفسح وان
اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لهما فيما صلح
لها وله فيما صلح له او لهما وبعد موت احدهما القول للحي
للحي وعندنا في كونه كذلك في الزائد على جاز من غيرها وفي جريان
منها لهما او لورثتها وعند محمد رحم للرجل او لورثته وان كان
احدهما مملوكا فالقول للحي في الحيات والحي في الموت وقالا
المأذون والمكاتب كالحرة **قوله** قال ذو الريد هذا الشيء

او دعيت
او دعيت
او دعيت

او دعيت فلان الغائب او جاريت او اجريه او رهنه
او غصبته منه وبرهن على ذلك انذرت خصمه المدعى
وقال ابو يوسف رحم فيمن عرف بالجلد لا تندفع وبه يوفى
وان قال اليهودي او ذي من لا يعرفه لا تندفع بخلاف
قولهم نعرفه بوجهه لا بالسلم ونسبه حيث تندفع عند الامم
خلافا لمحمد ولو قال شريك من لا تندفع وكذا لو قال المدعى
سرقني او غصبني فني وان برهنه بغيره لا يدع الفاء
وكذا ان قال سرقني مني خلافا لمحمد ولو قال المدعى اشبعني من
زبد وقال ذو الريد او دعيت به هو انذرت بلا حجة الا اذا
برهن المدعى ان زبدا وكله يقبض **باب دعوى الرجلين**
لا يعتبر بينة ذن اليد في الملك المطبق وبينته الخارج فيه مطلق الملك
احق برهننا عما في يد آخر قضى به لهما ولو كانا متكافئين
سقطا وهي لمن صدقته فان ارجاها فان ابق احقها
وان اقرت احدهما قبل البرهان فمن له فان برهن الآخر
بعد ذلك يقضى له وان برهن احدهما فقص كتم برهن
الاخر لا يقبل الا ان اثبت سبقه وكذا لا يقبل برهان خارج
على يد من كان له ظاهر الا ان اثبت سبقه وان برهننا على
آخر كشي اسباب الهدر

بومداه صا طين
الديم

شراء شيء من آخر فله كل نصف بنصف ثمنه او تركه وبترك
 احدها بعد ما قضى له بالآخر الاخر كله وان كان لاحدها
 يد او تاريخ فهو اوله وان ارخا فالقبض اولى وان كان
 لاحدها يد وللآخر تاريخ فذو اليد اولى والشرء اخف من
 قبضة وصديقه مع قبض والرهن والصدقة فيما لا يحتمل
 القسمة سواء وكذا الشراء والمرء عند يمينه وقال محمد
 الشرء اولى وعلى الزوج القيمة والرهن مع القبض او
 من الرهن موه فان كانت بشرط العوض فهي اولى وان
 برهن خارجا كان على ملك مؤرخ او شرا مؤرخ من واحد
 غير ذي اليد فلا يملك او وان برهن احدها على الشراء من
 زيد والاخر عليه من بكره وانفق تاريخا فلهما سواء وكذا
 لو وقت احدها فقط ولو برهن خارجا على الشراء من شخص
 والاخر على الرهن والقبض من غيره واخر على الارض من ابيه
 واخر على الصدقة والقبض من رابع قضى بينهم ارباعا
 ولو برهن خارجا على ملك مؤرخ وذو اليد على ملك
 اقدم منه فهو اولى خلافا لمحمد في رواية وكذا الخلاف
 لو كانت اليد لهما ولو برهن خارجا وذو اليد على ملك

مطابق

مطلق ووقت احدها فلهما الخارج او ٢ وعند ابي يوسف
 او ١ ولو كان المدة في ايديهما او في يد ثالث والمدة بحال فلهما
 سواء وعند ابي يوسف مع الذي وقت او ٢ وعند محمد في الاش
 اطلق اولى وان برهن خارجا وذو يد على الشراء فذو اليد
 اولى وكذا لو برهن كل على ملك من آخر على الشراء عنده
 ولو برهن احدها على الملك المطلق والاخر على الشراء فهو اولى
 وكذا لو كانا خارجين ولو قضى بالشراء لذي اليد ثم برهن
 ثالثا على الشراء فله اى ملك يملكه والاخر على الشراء
 ولو برهن المقتضى على الملك المطلق على الشراء يقبل ويقضى
 القضاء وكل سبب لا يتكرر فهو مثل الشراء كسبب نيل
 لا تسبب الامرة وكنت اللبن واتخاذ اللبن واليد
 والمرء على حذر الصوف وما شكر بمنزلة الملك المطلق
 كسبب الخبز وكالبناء والعمارة ورعاية البر والحبيب
 وما يشكل رجع فيه الى اهل الخبرة فان اشكل عليهم جعل
 كالملك وان برهن خارجا على ملك مطلق وذو يد على الشراء
 منه فهو اولى وان برهن كل منهما على الشراء من صاحبه ولا
 تاريخ تراها تر او ترك المال في يد ذي اليد وعند محمد يقضى

تساوقا

فشاهد ذو اليد اولى من شاهد الخارج

شواهد من هذا الاخر اولى

مطابق

للخارج وان اخرج العقار بلا ذكر قبض وتاريخ الخارج سبق
 قضى لذي اليد المظن ان عند محمد الخارج وان اثنان قضا
 قضى لذي اليد اتفاقا وان كان وقت ذي اليد اسبق
 قضى للخارج في الوجهين ولا ترجيح بكثرة الشهود وان
 ادعى احد خارجين نصف دار والاخر كلها فالأول لا يدرى
 وعندهما الثلث والباقي للآخر وان كانت في يدها فكلها دار
 لم يدرى الكل نصف بقضاء ونصف بلا قضاء وان برهن على
 خارجان عاينان ذابا واخر قضى لمن وافق شرا بآرائه
 وان لم يدرى فلهما وان خالفها بطلا وان برهن احد الخارجين
 على غصب شري والآخر على ودعيته استويا **في الشك**
 لا يسير التوب اولى من الاخذ بكلمة والراكب احق من
 الاخذ بالاجام ومن في الشك احق من الرديف وصاحب
 الحمل اولى من علق كوزة عليها والراكبان بلا ترجيح او في
 شواء وكذا الجالس على البساط المتعلق به ومن مع شوب
 وطريق آخر والجا نطلمن جذوعا عليه او اتصل به شاة
 اتصالا تربيعا لمن له عليه حق اذ في الجار ان في شواء
 كان لكل عليه ثلثة جذوع فبشرها ولا ترجيح بالاكثريتها
 جالسين

خارجين برادك
 او بينه ايكن اجنبي
 مكشيه صاحب
 جفقه بغير حق

لجام يور من

وان كلف

في دفعه من حطب

وان كان لاحد ثلثة ولا اقل فلهما صاحب الثلثة ولا اقل
 موضع خنبة ولو اجد بها جذوع ولا اقل اتصالا تربيعا
 فلذو الاتصال ولا اقل حق الوضع وقيل لذو الجذوع وذو
 فني دار كذا في بيوت من اخرج حق ساحتها ولو اجد بها
 كل انما في يده وترهنا قضى بيد صاحبا فان برهن احد
 او كان لثني فلهما او لثني او جفر قضى بيد ذو يده صبي
 عن نفسه قال انا قال قول له وان قال انا عبد افلان فلهما
 عبد لذو اليد وكذا لمن لا يعبر عن نفسه فلهما في الحرية
 عند كبره لا يقبل بلا حجة **في دعوى الحب** ولدت مبيدة
 لاقل من نصف سنة منذ بيعت فادعاه البائع فلهما بدارية
 ائتمه وهي اقم ولده وبفسخ البيع ويرد الثمن وان ادعى نسب
 المشتري مع دعوى او بعدها وكذا الوادعاه بعد موت
 الام او عتقا او برده خصه من الثمن في العتق وكل الثمن
 في الموت وقال اخصه فلهما ولو ادعاه بعد موته او عتقه
 ردته ولو ولدت لاكثر من نصف سنة واقل من سنتين
 ان صدق المشتري فالحكم كالأول والا فلا يثبت وان لاكثر
 من سنتين لا تصح دعوى فان صدق المشتري ثبت نسبة

جزر لر بربره كجمل
 بيت والبيت عبارة عن الجدران والبيع
 ومع السقف واردي كطري
 اوج بشي ايجده او اولو سر دار
 ذر لر فقط نراوة بيت ذر لر

براد مكي ديتي اول بكه فرو شدر
 يكون كسه اجد ايدر بكه ايكون غرض
 ويرير لر اول صلح دير ديت دكلر

وحمل على النكاح ولا يرد البيع ولا يعتق الولد وان باه
 عبدا اولد عندو ثم ادعاه بعد بيع مشريه صحت وحق
 ورد بيع مشريه وكذا لو كاتب المشتري او كاتب امه
 او رهن او اجل او زوجا ثم كانت الوعوه صحت
 ونقضت هذه التصرفات ولو باع احد المؤمنين
 ولدا عندو فاعتقه مشريه ثم ادعى البايع الآخر ثبت
 نسبهما وبطل عتق المشتري ومن فريده صبي لو قال
 هو ابن زيد ثم قال هو ابني لا يكون ابني وان محمد زيد
 بنوته وعندها يصح ان يجد ولو كان في يد مسلم
 وذمى فادعى المسلم رق والكافر بنوته فهو حر ابن
 الكافر ولو كان في يد زوجين فزعم انه من غيرهما
 وزعمت ان اسرا من غيره فهو اسيرهما ولو استولد مشريه
 ثم استحققت فالولد حر وعي الاب قيمته يوم الخصومة
 فان ملك الولد فلا شيء على ابيه وتركته له وان قتل
 الاب غرم قيمته وكذا ان قتل غيره فاحذ ديت ويرجع
 بقيته وبالثلث على بايعه لا بالعتق
 هو اخبار بحق لاخر على نفسه ولا يقع الا المعلوم وحكمه

المقتضى من اهل البيت
 المقتضى من اهل البيت
 المقتضى من اهل البيت

طابع كتابه جاريم ملك بكرى
 بوز دوله مشريه

المقتضى من اهل البيت
 المقتضى من اهل البيت

ظهور المقتضى لا يشاؤه فصيح الاقرار بالعلم لا بطلاق
 وعناق ملكها واد اقر حريم مكلف بحق معلوم او بمجهول
 كشيء وحق صحيح ولزمه بيان المجهول بالقيمة والقوله
 لمع يمينه ان ادعى المقر اكثر من مال لا يصح في اقل
 من درهم ومال عظيم نصيب مما يدين به فضة او غيرها
 الا بل خمسة وعشرون ومن البرقة اوسق ومن غير
 مال الزكوة قيمة النصب واما مال عظيم ثلثه نصيب
 ودرهم ثلثه ودرهم كثيرة عشرة وعندها نصيب
 وكذا درهم درهم وكذا اكر احد عشر وان ثلث فكل ذلك
 وكذا اكر احد وعشرون وان ثلث زيد مائة وان ربع
 زيد الف وكذا اكر مكيلا وموزون وشركه في عبد
 فهو نصف عند ارج يوسف رحمه وعنده محمد رحمه يوم البيان
 وقوله على او قبلي اقرار بدتن فان وصل به هو وديوه صدق
 وان فصل لا وعندي او معي او في بيتي او صدق في او كسبي
 او اريامانه ولو قال المدين ادعى عليه الفان شرا او انتقد
 او اجلني بها او قد قضيتك او ابرائني منها او قضيتك الي
 او صدقت بها على او احلتك بها فقد اقر وبها ضمير

عظيم جمع عظاما وعلما عظاما وعلما عظاما
 من على وزن علماء

ضيق
 ائتمن بدهاء في جميع ذلك
 او لان باره لازم كلور شرعا

ولو اقر بدين مؤجله قال المقر له هو حال الزم حاله وحلف المقر
 على الاجل ولو قال على مائة ودرهم فالحكم راجع وكذا كلما
 يكمل الى اوزن ولو قال مائة وثوب او مائة وثوبان
 لم يفسر المائة وان قال مائة وثلاثة اثواب فالحكم راجع
 ولو اقر بدين مؤجله في فوضه الزم ما اقر به في فوضه
 او سيف فالتصديق والحقن والجماع او بحلفه فالكسوة
 والعقدان وان بدت في اصطبل الزم الدابة فقط وشوك
 في منديل الزم ما وكذا اثوب في ثوب وان بثوب في عشرة
 اثواب الزم ثوب واحد عند ابي يوسف رحمه واحد عشر عند
 محمد رحمه ولو قال على خمسة في خمسة الزم خمسة وان نوى الثمن
 وبنته مع يلزم عشرة وفي قوله على من درهم الى عشرة
 او ما بين درهم الى عشرة يلزم تسعة وعند فقهاء عشرة وان
 قال له من دأري ما بين هذا الجدار الى هذا الجدار فليزما
 فقط وصح الاقرار بالجل وحمل على الوصية من غيره والجل
 ان يثنى سبباً صالحاً كارت او وصية فان ولدته حياً
 لاقل من نصف حوله من اقر قبل اقر به وان حياها فلها ما
 وان ميتاً فلموصي والموت وان فتر بيع او اراض
 او ارضي ماله مقرر اولان او

او يك ايضاً
 في اصطبل اخبره

تتو افق

او ابراهم الاقرار بخلافه ان اقر بشيء الجناز لزمه المال وبطل
 الشرط **باب الاستثناء وما يخلو** استثناء بعض ما اقر به
 لو متصلاً ولزمه باقيه وبطل استثناء الكل وان اقر بشيئين
 وان استثنى احدهما او احدهما وبعض الآخر بطل استثناءه اي مقد
 خلافاً لهما وان استثنى بعضاً من بعض كل منهما بطل استثناءه
 صح اتفاقاً ولو استثنى كلياً او زنياً او عددياً متقارباً
 من درهمين بالقيمة خلافاً لهما لم يرد ولو استثنى من ثمانية او
 ثوباً او داراً بطل اتفاقاً ومن وصله باقراره ان شاء الله
 بطل اقراره وكذا ان علقه بمنية من لا يعرف منيته
 كالملائكة والجن ولو اقر بدينين بدين واحد كانا للمقر
 ولو قال بدين هالي والعرضه له كان كما قال وقض الحاقه
 وتخل البستان كبنائهما وان قال له على الف من ثمن عبد
 لم يقضه فان عينه قيل للمقر اسلم وسلم ان شئت وان لم
 يعينه لزمه الف ولغا قول المقر لم يقض ولو قال من ثمن خمر
 او خنزير لا يصدق وعندها ان وصله صدق ولو قال
 من ثمن متاع او ارضين وهو زبوني او بغيره لزمه
 الجياد وقال يلزمه ما قاله او ان وصله وان قال من غصب

لفلان على الف درهم الا عشرة
معهناه

لفلان على خاتم الف قصها
 او دأري

لأنها لا يكونان مالا للمسلم
 لفلان على الف من ثمن الخنزير او من ثمن الخنزير

لفلان على الف درهم من غصب
 لفلان على الف درهم من غصب

او ودية وهي زبوني او بغيره صدق ولو قال سئوف
 او رصاص فان وصل صدق والا فلا ولو قال غصب ثوبا
 وجاء بعيب صدق ولو قال على الف الا ان ينقص مائة صدق
 ان وصل والا لزم للف ولو قال اخذت منك الف ودية انت
 فملكك وقال المقر اخذت يا غصباً ضمين ولو قال بدله اخذ
 اعطيني لا يضمن ولو قال غصب هذا الشيء من زيد لا
 بل من عوفي ويزيد وعليه فمعه لعمري ولو قال هذا كان لي
 ودية عندك واخذته وقال الآخر فهو لي دفع اليه ان
 وان قال اجرت فرسي او ثوبي هذا فلانا في كسبي او لبس
 ورده علي او اجرت او سكتته داري ثم ردها علي صدق
 وعندها القول للماخوذ منه ولو قال خاطبوني هذا بكذا
 ثم قبضت منه وادعاه الاخر فعلى هذا الخلاف في الصحيح
 ولو قال اقضت من فلان الفاً كانت لي عليه او اقرضت
 الفاً ثم اخذتها منه وانكر فلان فالقول له ولو قال زرعي
 فلان هذا الزرع او بئس هذه الدار او غير هذا الكرم
 لي استعنت به فيه وادعي فلان ذلك فالقول للمقر
 بآثار المريض

لفلان الف باله ايدي

سواء

من الودية اليه ايدي

سواء ويقدر ما نال على ما اقر به في مرضه والكل مقدم على
 الارث ولا يصح تخصيصه بما يقضاه دينه ولا اقراره
 لو اقره الا ان يصدره بقبض الوشاة وان اقر لا جنيح صح
 ولو اخطأ بما له وان لا جنيح ثم اقر ان ائنه ثبت نسب و
 بطل اقراره وان اقر لا جنيح ثم تزوج بالانثى اقراره
 ولو اوصى لها ثم تزوجها بطلت ولو وصيها ثم تزوجها
 فلا رجوع وان اقر بغيره بالنسب بول من له مثل
 ان ائنه وصدره الفلام ثبت نسب من ولو وصيها وشارك
 الورثة وصح اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة و
 المولى وشرط تصديق هؤلاء وكذا اقرار المرأة لكن
 بشرط اقرارها بالولد تصديق الزوج ايضا او شهادة
 قايك وصح تصديقهم بعد موت المقر الا تصديق
 للزوج بعد موته او عندها يصح ايضا وان اقر بنسب
 غير الولاء كاخ وحم لا يثبت ويرثه ان لم يكن له وارث
 معروف ولو بعد موتها ملك ابوه فاقرباؤه شاركه
 في الارث ولا يثبت نسب ولو كان لا يسهلها الميت دين
 على شخص فاقراعهها بقبض ابيه نصف فالنصف الباقي

اي المريض

صح اقرار المريض الذم

اي اقرت اولاد

اي تزوجت

للآخر ولا شيء للمقر **بما يصلح** هو عقد يرفع النزاع و
 يجوز مع اقرار وسكوت وانكار فالاول كالبيع ان وقع
 عن مال بالقياس في الشفعة والتر بالحب وخيار
 الرتبة والشر ويغده جهالة البدل لاجزائها المصالح عند
 وتشرط القدرة على تسليم البدل وان استحق بعض
 المصالح عند او كله رجع بكل البدل او بعضه وان استحق
 بعض البدل او كله رجع بكل المصالح عند او بعضه وان
 وقع عن مال بشفعة اعتبر جارة ويشترط في التوقيت
 ويشط بكون احد هما والاخير ان معاوضة في حق المدعي
 وفداء اليمين وقطع المنازعة في حق الآخر فلا شفعة
 في دار صو في غيرهما مع احد هما وتجب في دار صو على كل
 وما استحق المدعي كلاً او بعضاً يرد المدعي حصته من البدل
 ويرجع بالخصومة فيه وما استحق من البدل بعضاً او كلاً
 يرجع المدعي الى دعواه في قدره وهلاك البدل قبل
 التسليم كما استحقاقه في الفصلين ولو صالح على بعض
 دار يد غير الا يصح وحيلته ان يزيد في البدل شيئاً
 او يسر عن دعوى الباقي **فصل** يجوز الصلح عن مجزئ
 من ماله عليه

ولا

ولا يجوز الا على معلوم ويجوز عن دعوى المال والمنفعة و
 لبنانية في النفس ومادون شرعاً او خطأ وعن دعوى الرق
 وكان عتقاً بالمال ولا ولا عليه ودعوى الزوج النكاح وكان
 خلقاً ويحرم عليه ديانته ان كان مبطلاً ولو صالحاً بالمال التفرق
 بالنكاح جاز ولا يجوز ان ادعت المرأة وقيل يجوز ولا عن
 دعوى الحد وان قتل عبد ما دون رجل اعمد وصالح عن نفسه
 لا يجوز بخلاف صالح عن نفسه عند قتل رجل اعمد وان
 صالح عن مفسوء يلف بالكر من قيمته جاز وقال يبطل الفقه
 ان كان لا يتعاضد فيه وان تعرض صالح مطلقاً اتفاقاً وان اعتق
 مومراً عبداً انكره وصالح عن باقيه بالكر من نصف قيمته
 يبطل الفضل وان تعرض صالح ويجوز صالح المدعي بالبدل فغيره
 الى المنكر ليقر له وبدل الصلح عن دم عمداً او على بعض دين
 يدعيه يلزم الموكل لا الوكيل الا ان ضمنه وبدل ما هو كبيع
 يلزم الوكيل وان صالح في فضولي ضمن البدل او اضاف
 ماله او اشار الى عرض او نقد بلاضافة او اطلق وسلم
 صحيح وان متبرعاً وان اطلق ولم يسلم يوقف فان اجاز له المدعي
 عليه جاز ولزم البدل والا يبطل **فصل** في النكاح الصالح

عليه

بانه وقت البدل بالامانة او لئلا ينكره
 بغير اوج اولي راد فلا ان في بيده
 او تورس في ريد اول واصلد بوجو صيني
 انكدرن صكح صايح اول الطائر 1 بر ايد نيه صلح اول
 جائز در كدك نهم بدعي شك 117 شواو در طور بدعي
 لا فضايل على القاتل ان قبل خطاء ابدن بدعي
 دكلدر بوجا صلح
 جائز اولم زيا صلح
 بيع شلدر بيع ده
 زياده نقصان ربادر
 بده كذا صلح ربابه
 وار اكر جون
 سر لم جائز دكلدر

دعوى كند افش

عما استحق بغير المداينة على بعض جنس اخذ بعض حقه و
 بقا ط لباقي لا معاوضة فلو صالح عن الف حال على مائة
 حالة او الف مؤجل صح وكذا عن الف جيا على مائة ز يوف
 ولا يصح عن درهم على دينار مؤجل او عن الف مؤجل على نصف
 حالا او عن الف سحر على نصف بيضا ولو صالح عن الف درهم
 ومائة دينار على مائة درهم حالة او مؤجل صح وان قال من
 لي على آخر الف او غير نصف على اهلك برئ من باقيه ففعل برئ
 والا فلا يبرأ خلافا لابي يوسف وان قال صالحتك على نصف
 على اهلك ان لم تدفع غدا النصف فالالف عليك لا يبرأ
 اذ لم يدفع اجماعا وان قال ابرأتك من نصف على ان تعطيني
 نصف غدا برئ من نصف اعطى او لم يعط وكذا لو قال اذ اتى
 نصف على اهلك برئ من باقيه ولم يوقت ولو قال ان ادبت
 الى نصف فانت برئ او اذا ادبت او متى ادبت لا بدق للابرو
 وان ادبت ومن قال برأني بدينه لا اقولك حتى تؤخره
 عني او تحط عني ففعل جاز وان اعلن لزومه الحال
 ان صالح احد ربي الدين عن نصف على ثوب فليس بكم ان
 يتبع المديون بنصفه او ياخذ نصف الثوب الا ان يفهم

شريك
 او دين جاز يمكن

له الصالح

له الصالح ربع الدين وان قبض شيئا من الدين شاركه شريك
 فيه واشتاعا الغريم بما بقي وان اشترى بنصيب شيئا ضمنه
 شريكه ربع الدين او اشترى الغريم ومن ابرأ عن نصيبه او
 قاض الغريم دين سابق لا يضمن لشريكه وان ابرأ عن
 البعض قسم الباقي على سرامه وان اجل نصيبه لا يصح
 خلافا لابي يوسف وبطل صالح احد ربي سلم عن نصيبه على مائة
 خلافا له ايضا وان اخبرم الوشاة احدهم عن عرض او عقار
 بآل او عن احد التقدين بالآخر او عنهما بر مائة قل البطل
 او اكثر وعن تقدين وعنهما باحد التقدين لا يصح الا ان يكون
 المعطى اكثر من نصيب من ذلك الجنس وان عرض جاز
 مطلقا وان في التركة دين على الناس فاخره لكونه الدين
 لهم بطل الصالح فان شرطوا ابرأه الغريم ما من نصيبه صح
 وكذا ان قضوا حصته من ثوب او اقرضوه بغيرها واحالهم
 على الغرماء وصالحوه عن غريمه وفي صحة الصلح عن اعيان
 غير معلومة على مكيل او موزون اختلاف والاصح الجواز ان
 علم اثره غير المكيل او الموزون اذا كانت كلها في يد البقية و
 بطل الصلح والقيمة ان كان على الميت دين مستغرق وان كان الدين

ط احد من الشريكين

او حوالته
 واحالهم اي الشريكين
 احد منهم الى الوارثين

ميتا الميت كالبقرة والاشياء ويغرم

وإذا كان المصارع ماله من مال المصارعين
فإنه يوزع بينهما بالتساوي

بشيء ما لم يكن أجل لا يبيع إليه التجار وإن باع بقدر
آخره أجماعاً ولو أن أذن لعبد المضاربة في التجارة و
ليس له أن يتزوج عبداً أو أمته من ماله ولا أن يشترى من
يحق عليه أن كان في المال ربح فإن فعله ضمن وإن لم يكن ربح
صح فإن حدث ربح بعد الشراء عتق نصيبه ولا يضمن له شيء للفق
في نصيب رب المال ولو لم يشرى المضارب بالنصف أمته بالف
وقبضها ألف فولدت ولداً يساوي ألفاً فادعاه مولى فصار
قيمة ألفاً ونصف شفعاه رب المال في ألف وربعه واعتق
فإذا قبض ألف ضمن المربي نصف قيمة الأمة **بالمضارب يضاف**
فإن ضارب المضارب بلا إذن فلا ضمان مالم يجعل الثاني في
ظاهر الرواية وهو قوله ما وفي رواية الحسن عن الإمام لا
يضمن بالعمل أيضاً مالم يربح وإن كانت الثانية فائدة
فلا ضمان وإن ربح وحيث ضمن فليست بالمال تضميناً إنما
شاهد في المشهور وقيل على الخلاف في إيداع المودع وإن
أذن له بالمضاربة فضارب بالتسليم وقد قيل له ما زق الله
بيننا نصفان أو فلي نصفه وما فضل فنصفان فنصف
الربح لرب المال وتلثه للثاني وسدس للآخر وإن دفع
بالتسوية

مال المضارب
من مال المصارعين
أو من مال المصارع
أو من مال المصارعين
أو من مال المصارع

المضارب
أو الثاني

بالتسوية فنصف لرب المال ونصف للثاني وللأول في
أن شرط للثاني الثلثين فكما شرط ويضمن الأول للثاني في
سدساً وإن كان قبله لم يمارز قبل الله تعالى وما ربح
بيننا نصفان فدفع بالثلث فليكن من ثلثه وإن دفع
بالتسوية فليكن نصف وكذا من الأول ورب المال ربح
ولو شرط لعبد رب المال ثلثاً ليعمل معه ولرب المال ثلثاً
ونصف ثلثاً فليكن نصف موت أحدهما ويحق رب المال
موت الآخر بالحق المضارب ولا يضمن له شيء مالم يجعله في
علم والمال عريض فليبيعها ولا يتصرف في ثمنها وإن كان نقد
من جنس رأس المال لا يتصرف فيه وإن من غير جنس فليبيعه
بجنس سخاناً ولو أفتروا في المال دين على الناس لزمه
الاقضاء وإن كان ربح والأفلا ويوكل المالك به وكذلك أسير
الوكلاء والبياع والسماء يجبر أن عليه وما هلك من
المال المضاربة صرف إلى الربح أولاً فإن زاد على الربح لا يضمن
المضارب فإن اقتسماه وفسخت ثم عقدت فلهذا المال
أو بعضه لا يتردد أن الربح وإن اقتسماه من غير فسخ ترادف
حتى يتم رأس المال فإن فضل شيء اقتسماه وإن لم يفض
وفايكم

أخذ المالك المال
أو من مال المصارعين
أو من مال المصارع

المضارب
أو الثاني

فلا ضمان على المضارب ^{فصل} ولا ينفق المضارب من مالها ^{ولا ياكل} في مضره او في مضر اخذ زودا ولا في الفاسية فان سافر ^{ككندى مصر} فطعامه وشرابه في مالها بالمعروف وكذا كونه وركوبه ^{مقتضا} وشراؤه واستجاره وكذا اجرة خادمه وفي اشرافه عليه ^{حالة حان} ثيابه والذهن في موضع يحتاج فيه اليه ^{بغيره} وضمن ما كان راسا على العادة ونفقته في مضره من ماله كالدواء ^{بغيره} ويترد ما بقي من كسوة وغيرها اذا قدم الى رأس المال وما دون ^{بغيره} كسوة في المهر ان يقدروا ^{بغيره} وبسبب هذه الافعال ^{بغيره} وليس للمضارب الانفاق من مالها ^{بغيره} ولو خزا انفق المضارب من الربح او لا وما فضل ^{بغيره} وان سافر في مال المضاربة او بالدين برجلين انفق بالحصة وان باع متاع المضاربة ^{بغيره} مراجه حسب ما انفعه عليه من جهله ونحوه ولا نفقة ^{بغيره} نفسه ولو اشترى مضارب بالنصف المضاربة ^{بغيره} وباعه بالافين واشترى بها عبد افضاها في يده قبل نفقته ^{بغيره} يغرر المضارب ربحها والمالك الباطل ويغرر العبد المضارب ^{بغيره} وباقيه للمضاربة ورأس المال الفان وخمسائه ولا يبيع ^{بغيره} مراتبه الا على الفين ولو بيع باربعة آلاف فحصة المضاربة ^{بغيره}

ان كان يبيع ببيع مراتبه
ثلاثة بركة غزوة
اوله



ثلاثة آلاف والربح من اربعة خمسمائة ^{بغيره} ولو اشترى ^{بغيره} رب المال عبدا بخمسمائة وباعه من المضارب بالالف لا ^{بغيره} يبيع مراتبه الا على خمسمائة ولو اشترى مضارب بالنصف ^{بغيره} بالالف المضاربة عبدا بعد الفين فقبل رجل ^{بغيره} فربح الفدا عليه وباقيه للمالك ^{بغيره} واذا فسر خرج عن المضارب ^{بغيره} ويخلفه لو ما مالك ثلثه ايام ^{بغيره} ولو اشترى بالالف المضارب ^{بغيره} عبدا وهلك الف قبل نفقه دفع المالك الثمن ثم وثم ^{بغيره} جميع ما دفع رأس المال ولو كان مع المضارب الفان فقال للمالك ^{بغيره} دفعت الى الفاء ورجعت الفاء وقال المالك بل دفعت اليك ^{بغيره} الفين فالقول للمضارب ولو اختلفا مع ذلك في قدر الربح ^{بغيره} فللمالك ولو قال من معي الف قدر ربح في مضاربة زيد ^{بغيره} وقال زيد بل بضاعة فالقول لزيد وكذا لو قال ذو اليد هي ^{بغيره} قرض وقال زيد بضاعة او ودع او مضاربة ولو قال المضارب ^{بغيره} اطلقت وقال المالك عيبت نوعا فالقول للمضارب ولو ^{بغيره}

ادعى كل نوعا فللمالك ^{بغيره} الا اذا ادعى ^{بغيره} غير عا حفظ ماله والوديعه يترك عند الامين للحفظ وهي ^{بغيره} امانة فلا يضمن بالهلاك والوديعه ان يحفظه بنفسه وعياله ^{بغيره}

قاعدة شريفة
قوب ضامع اوله ضمان لازم كلور
اكد بمره طريق عام كبي ديو
ضام لازم كلور حامي شرعا
تقدي كى وليدنى الجون

ولا تصرفها في البر عند عدم النهر والحقوق خلافا لما فيها من خذل
 وموت فان حفظها بغير ضمان الا اذا خاف الحرق او الغرق
 فرفعها الى جاره او الى سجينه اخرى فان طلبها رتبها فحسب
 وهو قادر على تسليمها صار غاصبا وكذا لو وجدته اياها وان اقروا
 بعده بخلاف جدها عند غيره وان خلطها بماله بحيث
 لا يتميز فان جدها ضمن وانقطع حق المالك منها في المايعة
 وغير عند المالك وعندها في غير المايعة للمالك ان يشركه ان شاء
 وكذا في المايعة عند محمد وعندها يوفى بمصر الاقل بائعا
 للاكثر فيه وان بغير جنس الكبر شقير وزيت شير جرح ضمن
 وانقطع حق المالك اجماعا وان اختلطت بلا صفة شتر كما
 اجماعا وان تعدد فربا بان كانت ثوبا فليس اوداة فربها
 او عيدا فاستخدمه ضمن فاذا زال التعدي زال الضمان
 بخلاف المستعير والمستاجر وكذا لو اودعها ثم استردها دون
 وان انفق بعضها فربها الباقي ضمن ما انفق فقط وان
 رد مثله وخلط بالباقي ضمن الجميع ولو تصرف فيها فربها
 يتصرف به وعند ابو يوسف لم يطيب له وان اودع اثنيان
 من واحد شيئا لا يدفع الى احدهما حصته بعينه الاخر فلا لها

في الامانة المودعة

وان اودع في عندي شيئين ما يقيم اقتسامه وحفظه
 حصته فان دفع احدهما الى الآخر ضمن الدافع لا القايض و
 عندهما لكل حفظ الكل باذن الآخر وان قما لا تقسم حفظ
 احدهما باذن الآخر اجماعا وان نهر من دفعها الى اعياله
 فدفع الى من لم منه بد ضمن الا من لا بد له منه كدفع الدابة
 الى عبده وشئ يحفظه النساء الى زوجها لا يضمن وان
 امر بحفظها في بيت معين من دار فحفظها في غير منزلها
 لا يضمن الا ان كان في خلل ظاهر وان امر بحفظها في دار
 فحفظها في غيرها ضمن ولو اودع المودع في ملك من ضمن الاول
 فقط وعندها ضمن اياها فان ضمن الثاني رجع على
 الاول لا بالعكس ولو اودع الغاصب ضمن اياها اجماعا
 ولو اودع في عنده شيئا فالتلف في حقه ضمن بعد
 عتقه وان عند صبي فالتلف فلا ضمان اصلا او قال ابو يوسف
 يضمنان للحال وان دفع العبد المودع الى مثله فربها
 ضمن الاول بعد العتق وعند ابو يوسف فربها ما شاء
 للحال وعند محمد ان ضمن الاول فبعد العتق وان
 ضمن الثاني فلا ضمان ومن معه الف فادعي كل من اثبت

عنان ما يجب نفقته عليه
 كالعبدة خاتمة واهله واولاده
 بوندره ودرعنان

عبد الجوركة يعني ان يبي بخانة اذن
 ويرمى

من العبد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الدنيا دار فانية

ايضا عنده فكل امرئ فيها له ما يشاء من ثمن له ما يشاء من ثمن
كتاب الفارسي هي ملك من مملكة بلاد بل ولا يكون الا في مملكة
بمع بقاء عينه واعادة الملك والموزون والمعدود في
الا ان عينه انتفاعا يمكن رد العين بعده وتصح باع ثمن
ومنهك والطعنك ارضي وحملك على دأبتي ولحد ملك
عبدي اذا لم يرد بديك الهبة ولا ارض لك سكني او عري
سكني ولا عري الرجوع مني شاء ولو هلكت بلا تعد فلا عري
ضمان ولا توج ولا ترضي كالوديع فان اجرها فقلت
ضمن امرها شاء فان ضمن المور لا يرجع على احد وان ضمن
المستاجر رجوع على المور ان لم يعلم انما عارية وله ان يعبر
مالا يختلف باختلاف المستعمل كما اختلف على الدابة لاما ويختلف
يختلف كما لو كان عين مستعلا وان لم يعين جاز ايضا
مالم يعين فان تعين لا يجوز فلو ركب هو ليس له اركاب
غيره وان اركب غيره فليس له ان يركب هو وان قيد
بنوع او وقت او بهما ضمن بالخلاف الا شرفقط و
انما يطلق فيهما فلم الانتفاع باي نوع شاء في اي وقت
بما يشاء من ثمن اعادة الارض للبناء والغرس وله ان
يرجع

سليم كوله
دكونه ايله حمل
ايده تقييداته

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الدنيا دار فانية

يرجع متى شاء ويكفها فاجرهما ولا يعين ان لم يوقت
وان وقت ورجع قبله كره اذ لنت ضمن ما نقص بالقلع و
قيل يعين قيمته ويملكه ولا يعين قننه بلا تعين ان لم
تنقص الارض به كثير او عند الكسطينار للمالك وان اعادها
لا يرجع لا تؤخذ حتى يحسد وقت ام لا واجرة رد المستعار
والمستأجر والوديع والرهون والمغصوب على المستعير والمور
والمودع والمزمن والغاصب اذا رد المستعير الدابة الى
اصطبل رثها او العبد والشوب الى دار مالكه بولي بخلاف
العصب والوديع وان رد المستعير الدابة مع عبده او
اجرة مثاهرة او مسانرة بولي وكذا ان ردتها مع جبر
رثها او عبده يقوم على الدابة او لا بخلاف الاجنب والاحيد
مساومة ورد شي في تفسير الى دار مالكه ويكتب مستعير
الارض للزراعة قد اطمئن ارضك لا اعزني خلا فالها
كتاب الفارسي هي ملك عين بلا عوض وتصح باع وقبول
وتصح بالقبض الكامل فان قبض في المجلس بلا اذن محرم وبعده
لا بد من الاذن وتنفق بوقفت وتخلت واعطيت
اطمئنك بعد الطعام وكسوتك هذا الثوب ولا يجوز ان
يرجع

بورمه جولد

والله والرب بشرط العوض هبة ابتداء بشرط
 القبض في العوضين ^{أو من هبة ابتداء} وهو من هبة الشيوخ في أحد هاتين ^{أو من هبة ابتداء}
 قضت الشفعة وخيار العيب والشرط والرؤية في كل من هاتين
فصل ومن هبة أمته الأحملها أو على أن يرد لها عليه أو يعقبا
 أو يستولدها ^{أو من هبة ابتداء} تحت الرتبة وبطل الاستثناء والشرط
 وكذا لو هب دارا على أن يرد عليه بعض أو بعض شيئا
 منها ولو دبرها لم يرد ^{أو من هبة ابتداء} وطبقا للرببة باطله بخلاف ما لو أعقبا
 ثم وهبها ومن قال لم يرد ثم إذا جاء عدي فالدين لك أو فانت
 برئ منه أو ان أدت إلى نصفه فالباقي لك أو فانت برئ
 منه فهو باطل والعمر جائز للمع حال حياته ولو رثت
 بعده وهو أن يجعل دارة له مدة عمره فإذا مات رثت إليه
 والقبض باطله فان قبضها كانت عارية في يده وعندك ^{أو من هبة ابتداء}
 تصح كالعمر وهو أن يقول ان ميت قبلك فلان وان مات
 قبل فلان والصدقة كالربهة لا تصح بدون القبض ولا في
 منة ^{أو من هبة ابتداء} لا رجوع فيها ولو لغيت ولا في الربهة لفقير ولو
 قال جميع مالي أو ما أملكه لفلان فهو هبة وان قال ما
 أملكه أو يعرف بي فاقول **الرجوع** ^{أو من هبة ابتداء} هي بيع مضمونة

بعوض

أبعوض معلوم دين أو عين وما صالح ثمنًا صالح اجرة وتغير ^{أو من هبة ابتداء}
 بالشروط وثبت فيها خيار الشرط والرؤية والعيب و
 تقال وتفسر والمنفعة تعلم تارة ببيان المدة كالكني
 والزراعة فتصح مدة معلومة أي مدة كانت وفي الوقف
 يتبع شرط الوقف فان لم يشترط فافتوى ان لا يناد
 في الاراضي على ثلث سنين وفي غيرها على سنت وتارة
 لكل يعلم بذكر العمل كبيع الثوب وخياطته وحمل قدر ^{أو من هبة ابتداء}
 معلوم عادية ماسة معلومة وتارة بالاشارة كنقل
 هذا الى موضع كذا والاجرة لا تستحق بالعقد بل بالتجديد
 أو بشرط أو باستيفاء المعقود عليه أو التمكن منه ^{أو من هبة ابتداء} ويجب
 لو قبض الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة وتيقظ بالقبض
 بقدر قوت التمكن ولو رثت الدار والارض طلب الجاهل لكل
 يوم ولرب الدابة لكل مرحلة وللقصار والحنافا بعد
 الفراغ من عمله وان عمل في بيت مستأجر وللحنافا بعد
 اخراج الجوز فان احترق قبل الاخراج سقط الاجر وان بعده
 فلا ان في بيت المستأجر ولا ضمان قالوا انشاء المتأجر
 ضمني مثل دقيقه ولا اجروا ان شاء ضمني الجوز ولا الجاهل

في اجرة وارث

حيا طرزي قصار يعني بزجيجي

حياز اكله بوشيجي

صكره صاير اول خبر

في بيع مضمونة

فراغ

وان استاجرها ذهابا وانما في الاصح وان نزع سرج الحمار
 واستجره على سرجه به مثله لا يضمن وان سرجه او او كلفه لا يضمن
 او يوكف به مثله ضمن وكذا ان او كلفه يوكف به مثله وما لا
 يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج فقط وان سلك الحمار الى
 طريقا غير ما عينه المالك مما يسلكه الناس فلا ضمان عليه
 ان لم يتفاوت الطريقان وان تفاوتا وكان لا يسلكه الناس
 او حمله في البحر فتلغى ضمن وان بلغ فله الاجر وان عني زرع
 بغير زرع وطبقة ضمن ما نقصت الارض ولا اجر عليه وان
 امر بخياطة الثوب فيصافي طبقة قبا خيرا المالك يضمن
 تقصير فيمنه وبين اخذ القبا ودفع اجر مثله لا يزداد على
 ما يمين وكذا لو امر بقبا في طبقة او يد في الاصح وقيل
 يضمنه هنا بلا خيار **اجارة الفارس** يجب فيها اجر من اجرة يومه
 المثل لا يزداد على المسمى ومن استاجر دابة كل شهر كذا حجة
 العقد شهر فقط الا ان يستمر حمله الشهور وكل شهر
 منه ساعة صح فيه وسقط حق الفسخ وظاهر الرواية
 بقاؤه في الليلة الاولى ويومها وان اجره كانت بكذا صح
 وان لم يمتين في شهر وابتداء المدة ما يمين والافوق
 ايجار ذلك ابتداء يمين

العقد فان كان حيا يمينه تغير بالاهل والافعال ايام
 عند عدمه الاول بالام والباقي بالاهل وابو يوكف موكف
 في رواية ومع الامام في اخرين وكذا العقد ويجوز اخذ اجرة
 الحمار والمخاض لاجرة عيسى والاعلى الطاعات كما
 الاذان والجمع والامانة وتعلم القرآن والفقه والاعمال كما
 الغناء والنوم والمطامير ويقضى اليوم بالجواز على الامانة
 وتعلم القرآن والفقه ويجوز اجرة ما يمين ويجوز
 وعاد دفع الحلو المرسومة ولا تصح اجارة المشاع الا من
 الشريك وعند طهانه مطلقا وان اجره دار من رجلين
 صح اتفاقا ويجوز لشيخ الطبري اجرة معلوم وكذا اطعام
 وكسوتها خلافا لهما وعليه يغسل الصبي وغسل ثيابه واصلا
 طعامه ودفعه لاشئ من ثيابه هو واجرها على من
 نفقته عليه فان ارضعته في المدة يضمن ثاة او غيرة طعام
 فلا اجر له ولا زوجه وطهرا لا يثبت المستاجر وله فسخ ان
 لم تكن برضاها ان نكاحها طاهر الا ان اقربت به ولا اهل
 الطفل فسخا ان مرضت او حبلى وقد استجار حائك او جولة
 لينسج له غزلا يصفه او حمارا يحمل عليه طعاما يصفه منه
 فوفيقين

فقد الامام
 العقد
 في طلاق المدة

ويجوز بيع على دفع الحلو المرسومة
 عند ختم القرآن طعام وهذه حجة
 ايجوز واريد

مرار طعام الصبي

او غيرة طعام
 عون طوبى

وراية او جوف يقدور

ابن سينا

او ثور ليطحن له من القمح من دقيقه ويحب جرجا في
 الكحل لا يحاوي المسموم وان استاجر له خبزا اليوم فقيرا
 بدورهم فخر خلافا لها ولو قال في اليوم صح اتفاقا وان استاجر
 ارضا على ان يكرها ويوزعها او يبيعها او يورعها صح
 وعلى ان يشترها او يكرها او يبيعها او يورعها لا يصح وكذا
 الاستجار للزراعة بزيادة ولو كسب بركوبه ولو كسب
 بسكنى ولو لبس بلبس وان استاجر شركه او حماره لم يلزم
 ظهورها الا يلزم الاجر كراهن استجار الوهن من المهرين وان
 استاجر ارضا ولم يذكوها بزرعها او لم يبيت ما يورعها لا
 يصح ان لم يبع قان زرعها ومضى الاجل عاد صححيا ولو لم يزرع
 وان استاجر حمارا الى مكة ولم يذكوها لم يلزم عليه فحل المقتا
 فتنق لا يضمن وان بلغ مكة فله المهرين وان اختصما قبل
 الزرع والحمل نقضت الاجارة للفساد **فصل في الاجرة المترك**
 من يعمل لغير واحد لا يستحق الاجرة حتى يعمل كالصانع و
 القصار والمبتاع في يده امانة لا يضمن ان يهلك وان
 شرط ضمانه بغيره يفتى وعندهما يضمن ان امكن التجار من
 كالغصب والسرق بخلاف ما لم يكن كالصانع والمطرق
 ظنوا ابله المشي شولبر هلاك الغالب

ان يشترها
اول ارضي ابي
ملك شتر طبله

طوخين اولن مكس
تعمم ايلمد يكيم

عناد علور

الغالب والعدو المكابر ويضمن ما تلف بعمله اتفاقا كخريف
 الثوب من دق وزلف الخال وانقطاع الجمل الذي شتره المحار
 وغرق السفينة من مدها لكن لا يضمن به الا دمي من عرف
 في السفينة او يسقط من الدابة ولا يضمن فساد ولا بواغ
 لم يجاوز المعتاد وكذا انكسرت في طريق الفرات فلما كنت
 ان يضمنه فتمت في مكان حمل ولا اجر او في مكان كسره ولا
 الاجر بحسب ما والاجر الخاص من يعمل بواحد ويستحق اجر
 واحد ويستحق الاجر بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 سنة او لوعى الفهم ولا يضمن ما تلف في يده او بعد وضعه بغيره
 الاجر بين ففعلين مختلفين واثرها واحد لزم ما سمي له
 نحو ان خطب فارسي فبدرهم او روميا فبدرهمين وان
 صبغت بعصفر فبدرهم او بزعفران فبدرهمين وان سكنت
 هذه فبدرهم في الشر او في هذه فبدرهمين وان ركبت الى
 الكوفة فبدرهم او الى واسط فبدرهمين وكذا يصح لو رد
 بين ثلثة لابين اربعة ولو قال ان خطب اليوم فبدرهم
 او غدا فبدرهم في ط اليوم فله الدرهم وان خاطه غدا فله
 اجر المثل لا يجاوز نصف درهم وقال الشيطان جائزا ان ولو

فقد ديك طوقى ضلعه

دوا كن
 رسي
 بزرى طوقى لرب باغ درل
 دوا كن
 طريق الفرات يعني صوب اولئك

قال ان كنت هذا الجانوت عتقا فبدرهم واحد ادا
فبدرهمين جاز خلا فالهوا وكذا الخلاف لو قال ان ذهبت ايدرسا
بهذه الذاب الى الحيرة فبدرهمين وان جاوزتها الى القادسية فبدرهمين
فبدرهمين او قال ان حملت عليا الى الحيرة كثر شعر فبدرهمين
وان حملت كثر فبدرهمين ولا ينافيه بعد لئلا يجره
للخدمه لا لشرطه ولا لستاجر عبدا محورا فعمل واخذ الاجر
لا يسترده منه ولو اجر العبد المصوب نفسه فاكل غايته
اجره لا يضمن خلا فالهوا وما وحده سيده اخذه وقبض
العبد اجره صحيح ولو اجر عبده فهدى من الشربين شهرا
باربعه شهر اجتهه والاول باربعه وكذا لستاجر عبدا فاقبض
او مرض فادى وجوده اول المدة والمولى وجوده قبل الاخبار
بساعة حكم الحاله فان كان حاضرا او صحيحا صدق المولى والا
فالمستاجر وكذا الخلاف في اختلاف في انقطاع الرضى وجريانه
ولو قال رب التوب امرت ان نصفه اجر فصبة اضر
وقال الصاع امرت بما صبغت صدق التوب وكذا الاختلاف
في القيص والقباء فان حلق صانع قيمه ثوبه غير معمول ولا
اجر او اخذ التوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز المستحق وان
قال

اعل
حلال
او ركركر
ور

قال رب التوب علمت لي بلا اجر وقال الصانع باجر فالقول
رب التوب وعذرا في يوفى ربه للصانع ان حرقا وعند محمد ربه
للصانع ان كان معروفا بعد بالاجر **باب فسخ الاجارة** بفتح
بفتح ففت التفع كخر ابدار وان انقطاع ماء الارض او
الرحى او اخل في مرض العبد ودبر الذاب فله ان يفسخ بيعا
او ازال المولى رعيه سقط حياؤه ونفسه بالفسخ وهو العجز
عن المضى على موجب العقد لا بجملة ضرر غير محقق به
كقوله بين سكن وجوه بعد ما التوجر له وطبخ لوليه ما
عرو سربا بعد التيجار للطبخ لها او اخلعت وكذا لو استاجر
دكانا للتجر فذهب ماله او اجر شتا فلم يدرين لا يجد قضاؤه
الامن لمن ما اجره ولو باقوا رة او لستاجر عبدا للخدمة في
المصر او مطلقا فافر او الكرخ دابة للسفر ثم بدله منه ولو
بدل الكرخ من من فليس بعذر ولو مرض في يوم عذر ورواية
الكرخ دون رواية الاصل ولو لستاجر خيلا لم يعل له نفسه
عبدان خطا له فان لم يفسد فهو عذر بخلاف خيلا خطا بالاجر
وبخلاف تركه خطا لم يعل في القرف وبخلاف بيع ما اجره
ولو لستاجر دكانا للعل الخياطة فتركه لاخر ففقد وكذا
حياطه

او الكرخ من من فليس بعذر ولو مرض في يوم عذر ورواية

حياطه

وكذا لو استأجر عقارا ثم اراد ان يفتق بموت احد العاقد
 عقدها لنفسه فان عقدها لغيره فلا كالوكيل والواحد من
 الوقف **المشهور** ولو احرق حصان ارض متاجرة
 او متعارة فاحرق شئ في ارض غيره لا يضمن ان كانت الارض
 متاجرة وان مضطربة ضمن ولو اقع حياطا او صباغ في حانوت
 من يطره عليه المول بالنصف ضم وكذا لو استأجر حمارا حمل
 عليه محلا او راكبين الى مكة وله المحمل المعتاد وان شق احد
 المحمل المحمل فهو اجور وان استأجر محلا زاد فكل من فله
 رد عوضه ولو قال الغاصب داره فوجرها والا فاجرها كل
 شهر كذا فله يفرغ فقلبه المسمى فان جدد الغاصب ملكه اول
 يجد ولكن قال لا اريد بها بالاجرة فلا وان جرد في ملكه
 بعد جرده ومن آجره متاجره بالكثر يصدق بالفضل
 ونعم الاجارة مضافه وكذا في حيا والمزارعة والمعاملة
 والمضاربة والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقفا
 والامارة والطلاق والعق والوقف لا الية واجازة
 وفني والقيمة والشركة والرهبة والنكاح والرجعة و
 الصلح عن مال وانجاء الدين **كتاب المكاتبة** للكتاب

تحرير

تحرير المملوك يد في الحال ورغبة في المال من كاتب مملوك
 ولا يصغر العقل بحال حال او مؤخلا او متبحر فقل ضم وكذا لو
 قال جعلت عليك الفانودية نحو ما اوله كذا او اخرها كذا
 فاذا اديت فانت حر وان عجزت ففني فقل ولو قال اذ اذ
 الى الفياكل شر ما ت فانت حر فهو علق وقيل مكانه واذا
 صحت الكتابة خرج عن يد المول دون ملكه فاذا تلف ماله
 ضمنه وكذا ان وطئ المكاتبه على قيمته فانت فان اذها علق
 وكذا انفس لو كانت على عني لغيره يتعين بالتعين او على
 مائة وورد عليه عبد غير معين وعند له يوفد مخمور
 تقسم المائة على قيمته المكاتب وقيمة عبد وسطا فيسقط
 قسط العبد والبناء بدل اللثام وان كاتب المسلم يجر او
 ختم من فديت فان اذاه علق ولزمه قيمته نفسه والكتابة
 على ميتة او ذم باطلة فلا يعق باداء المسمى ونجس القيمة
 في الفاسدة ولا ينقص على المسمى ومن اذ عليه وصحت على
 حيوان ان ذكر جنب لا وصفه ولزمه الوسط او قيمته وصح
 كتابة كافر عبده الكافر يجر مقبر واني كالمسيح فليس فيها
 وعق باداء غيرها **باب نصر** **كتاب** **المكاتبة** للكتاب

والمكاتبة على المول او على غيره وان كاتبه مملوك

زمان مستقبل
 تحرير المملوك يد في الحال ورغبة في المال من كاتب مملوك
 ولا يصغر العقل بحال حال او مؤخلا او متبحر فقل ضم وكذا لو
 قال جعلت عليك الفانودية نحو ما اوله كذا او اخرها كذا
 فاذا اديت فانت حر وان عجزت ففني فقل ولو قال اذ اذ
 الى الفياكل شر ما ت فانت حر فهو علق وقيل مكانه واذا
 صحت الكتابة خرج عن يد المول دون ملكه فاذا تلف ماله
 ضمنه وكذا ان وطئ المكاتبه على قيمته فانت فان اذها علق
 وكذا انفس لو كانت على عني لغيره يتعين بالتعين او على
 مائة وورد عليه عبد غير معين وعند له يوفد مخمور
 تقسم المائة على قيمته المكاتب وقيمة عبد وسطا فيسقط
 قسط العبد والبناء بدل اللثام وان كاتب المسلم يجر او
 ختم من فديت فان اذاه علق ولزمه قيمته نفسه والكتابة
 على ميتة او ذم باطلة فلا يعق باداء المسمى ونجس القيمة
 في الفاسدة ولا ينقص على المسمى ومن اذ عليه وصحت على
 حيوان ان ذكر جنب لا وصفه ولزمه الوسط او قيمته وصح
 كتابة كافر عبده الكافر يجر مقبر واني كالمسيح فليس فيها
 وعق باداء غيرها **باب نصر** **كتاب** **المكاتبة** للكتاب

ماتون الف وادور
ستيد فسر دن منع التمس

ويشترى ويسافر وان شرط عدمه ونزوح ويكاتب
عبد فان ادعى بعد عتق الاول فولاؤه له وان قبل
فالتبدل ليس ان يتزوج بلا اذن ولا يهرس ولو بعوض ولا يحرم
يتصرف الا بشروط ولا ينفذ ولا يقرض ولا يعيق ولو بال
ولا يزوجه عبده ولا يبيع من نفسه والاب والوصي في
رقيق الصغير كالمكاتب ولا يملك المأذون شيئا من
ذلك وعندنا لا يجوز له تزويج امته وعلى هذا الخلاف
المضارب والشريك وان اشترى المكاتب فمير ولاد
دخل في كتابته ولو اشترى ذارحم محرم غير الولاد لا يدخل
خلافهما وان اشترى امه ولده مع ولدها دخل الولد
في الكتابته ولا يباع الا امه وان لم يكن له حظ من ميراثها
بيعه خلافهما ولو ولد له من امته يدخل في كتابته وبيعه
له ولو تزوج امته من عبده ثم كانت له فولدت يدخل
الولد في كتابته الا امه وكسبه لها ولو نكح مكاتب او عبد
بالاذن امراة زعمت انها حرة فولدت فاستحققت
فولدها عبد وعند محمد حر وتؤخذ منه قيمته بعد
عتقه وان وطئ المكاتب امته يملك بغير اذن سيده

مكاتب

فاستحققت

ماتون الف وادور
ستيد فسر دن منع التمس

فاستحققت اخذ منه عتقا له لئلا وكذا ان اشترىها
فاسد فوطئها فوطئت وان وطئها بشكاح لا يؤخذ منه مكاتب
الا بعد عتقه ومثله المأذون في التجارة **فصل** واذا
ولدت المكاتبه من مولاهما مضت على الكتاب او عجزت
نفسا وهي امه ولده واذا مضت على الكتاب اخذت منه
عتقا وان مات المولى عتقت وسقط عتق البذل وان
ماتت وتركته مالا اديت منه كتابتها وما بقي ميراث
لابنها ولا يثبت نسب من تلده بعد بلادة بل هو
مثلها في الحكم وان كاتب هو مدبره او امه ولده صح فان
ملك عتقت مجانا والممدق يرضى في بده كتابته او
ثلث قيمته ان كان المولى معرا وعندنا لا يؤخذ من
في الاقل من ثلث البذل او ثلث القيمة وان دبر مكاتب صح
ومضى عليها او عجزت نفقا صار مدبرا فان مضى عليها فمات
سيده مضى على ثلث البذل او ثلث قيمته وعندنا
يسعى في الاقل من ثلث كل منهما وان اعتنق مكاتبه
عتق وسقط عتقه بده الكتاب وان كوتب على الف موجه
فصالح على نصفه حاله وان مات مريض كان عبدا
امولا

كله بكنه او ان ايه قدر تاخير طريقه

الاجل الاول في اية

قيمة الف على الفين السنة ولا مال له غيره ولم يجز الورثة
 ادنى البديل ثلث البديل حالاً والباقى الاجل او رد في البديل
 وعند محمد رد يودى ثلث قيمة الحال والباقى الاجل او رد
 رقيقاً وان كاتبه على الف وقيمة الفان ولم يجز ادنى ثلثي
 القيمة للحال او رد الى الوقت اتفاقاً ومثلها البيوع وان
 كاتب حر عتق بالف واذا عتق ولا يرجع عليه
 وان قبل العتق هو مكاتب وان كاتب عبد عتق وعنه
 آخر غائب فقبله وقبول الغائب ورده لغوه و
 لما في بطل البديل ولا يؤخذ الغائب بشئ واثر ما ادنى
 اجبر المولى على القبول وعتقاً ولا يرجع احد على
 الآخر وكذا لو كاتبها معاً ولا يعتق احدهما باءاً
 بخلاف مالوكا لاثنتين ولو عتق احداهما ثم ادنى الآخر
 الكل عتقاً وان كاتب امته عتقها وعن صغيرين لها
 جازوا حتى ادنى اجبر المولى على القبول وعتقاً ولا
 يرجع على غيره **باب كتابة احد المشركون ولو**
 اذن احد شركيين في عبد للاخر ان يكاتب حصته منه
 بالف ويقبض البديل ففعل فقبض البعض فجز

نصف ما قبض من البديل الكتابة
 بالحد ونصفه للآخر من الشريكين

الكتاب فالبقبض للقباض خاصة وقالوا بينهما امية مشتركة
 لم يجز ان كاتبها فاني بولاد فادعاه احد من امته باخر
 فادعاه الاخر فجزعت فريضة اولاد الاول وضمن نصف
 قيمتها ونصف عقرها وضمن الثاني تمام عقرها وفيه الولد
 وهو ابنه واثر ما دفع العقر الباقيل العجز جاز وعندها
 لا يثبت نسب الاول من الثاني ولا يضمن قيمة وحكم كانه
 وضمن تمام العقر وضمن الاول نصف قيمتها مكانه عند
 ابن يوسف والاقلام ومن نصف ما قبض من البديل عند
 محمد رد ولو لم يطل الثاني بدميتها فجزت بطل التذير
 وهي ام ولد الاول والولد له وضمن نصف قيمتها ونصف
 عقرها ولو اعتق احداهما موصراً فجزت ضمن المعتق
 نصف قيمتها ويرجع به عليها خلافاً لهما وان لم يعجز فلا
 ضمان وعندها يضمن الموصر وتحت السعاية في الموصر
 ولو دبر احد الشريكين ثم اعتق الاخر موصراً ضمنه قيمته
 المدبر او يمتنع العتق واعتقه وان عكس فالمدبر
 يعق او يستعني وعندها ان دبر الاول ضمن نصف قيمته
 موصراً او موصراً وعتق الآخر لغو وان اعتق الاول من الشريكين

حكم في الد الثاني

كان الشئ الأول

أمن لو موثر في العبد لو موثر أو تدبير الآخر لو
باب العجز والموثوق إذا عجز المالك عن بيع رجليه لم

حصول مال لا يعمل الحاكم بتعجيله ويومئذ أو ثلثة
والأخرى وفي الكتاب أن طلب سيده أو عجزه سيده
بوضاه وعنده أن يوفى له ما لم يسأل عليه بحال

وإذا عجز عادت أحكام رقبته ويأخذ بيده ولو لا
ولو أصل من صدق وإن مات عن وفاء لا تفسخ ويؤدى
بذكرها من ماله وحكم بعقبة وأخر جزئ من حياته ويؤثر

ما بقي ماله ويعق أولاده الذين بشرهم أم ولد أو كتابته
أو هو كونه موثوقا أو قصدا أن لم يترك وفاء
وله ولد ولد في كتابته سعى على نجومه فإذا أدى حكمه

بعقبة وعققت أبيه قبل موته والولد المشرى أما أن يؤدى
حالا أو يرد في الرق وعندها هو كالأول وإن مات
المالك وترك ولدا من حرة ودينار على الناس فيه

فجنى الولد وفاء ولو لم يفضل يارث من الجارية على عاقلة
الأم لا يكون ذلك قضاء بعجز المالك وإن اختصم موثوق
الأم والأب في ولاه ففرض به لواله الأم فهو قضا بعجز

أنا لك قريب لحي

حضرت بطيعة جارية رسول الله
صلى الله عليه وسلم بولدها أن ويرث
أول جارية رسول الله صدقة المولى
ويؤثر أن يول جارية بشأن نذر
ديها حضرت عائشة رضي الله عنها
يا رسول الله بطيعة جارية ويرث من
صدقة ديني رسول الله يورث بطيعة
حضرت ثرية صدقة ذريرة هدية ديوبور
الكل يجوز العبد وماله ماله ولو
عبدك مالا أو لبي صدقة سيده أو لبي

عبد المالك
والسيد محتجب ببيع أو فداء العبد
قوله ما روي

ولو جنى عبد فكا به سيده جاعلا بجنايته فحذف
أو فدى وكذا لو جنى المالك فحذف قبل القضاء به ولو بعد

ما قضى عليه فهو دين يباع فيه ولا تنفذ الكتابة بموت
السيد ويؤدى البدل إلى ورثته على نجومه فإن اعتقه
بعضهم لا ينفذ وإن اعتقه كلهم عتق مجازا

الولاء الولاء لمن اعتق ولو يندب أو يستلاد أو يثابة
أو وصية أو مملوك قريب ولغاشر طليخة أو سائت من
اعتق حاملا من زوجة فولدت لاقلة من نصف سيده

أعتق
روى عن النبي أنه قال الولاء لمن
ولاوي هذا الحديث عائشة رضي عنها
وهذا الحديث في حق بركة رسول الله
جاري

فولاد الولد لا ينقل عنه أبدا وكذا لو ولدت ثومين
أحداهما لاقلة من نصفها وإن ولدت لأكثر من ذلك فولادها

له أيضا لكن إن اعتق الأب جره إلى مولى ولا يرجع إلا لو
عليهم بما عقلوا عنه قبل الجرح ولو تزوج عتق مولى ماله
أو لا يعق قولدت من فولاد الولد لمولى أو عتقها يو
حكم حكم المولى والمعتق مقدم على ذوي الأرحام مؤقرا

عن العصبة النسبية فإن ملك السيد ثم المقتق فارتفع
لأقرب عصبة سيده فيكون له أبه دون أبيه لو اجتمعا
وعنده أن يوفى له لبي السيد والباقى للأب

ديث شريك بن ربيعة عن ربيعة بن ربيعة
صلى الله عليه وسلم

سيد يداي يولد

الْأَمَّا الْحَقِيقُ أَوْ الْحَقُّ مِنْ الْحَقِيقِ أَوْ كَاتِبُ أَوْ كَاتِبٌ مِنْ

عجس علی پدر جل و الا له علی ان پرست و یعیقل عنه اووال غیر

لأنه يورث وهو مؤخر عن ذوي الأرحام ومعلم

ما زین بقا عن اربعه مومنان از عفا عن او عز و ارام

يقضي فهو ولا ولده ولا على ابيها ان يبرأ عن ولايته بحجره
اي عقد الموالاة

النسب او كان معها ولد صغير كذا لتبعها فيه خلافا لهما

او فی اختصاره مع قاء اهلته و شرط قدره المکرم

الحق ايقاع ما قدوة يستلها كان اولها وسكون البقرة

الحق والحق آخر الحق الشرع وكون المكون متلفاً

برجیلید
عده کپری علی

۵۵۰

حبس كدير خير بين الفج والامضاء ويملكه المشرقي

قيمة وقبض الثمن او تسليم البضائع طوعاً اجازة لا فولهما

المبيع في يد مشتر غير مكره الخ من فقهه واللباس تضره

من ساء من المارة والمشرى بعد ما قد اولته البيعة

منها حازم قبله ايضا وله المثلث وادبه اذ فخره بواقفها

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلِينَ

[illegible]

على الاباحه كما وان المحض وان الكره على الكفر او سب النبي

حرم الصرع على السلف ولا رخصته بغيرها وإن أكره على الأهل

فوقی نورانی

ایک اعلیٰ ترین کتب خانہ

پرو

۵۰۰
۱
تاریخی

...

...

12

فقد

۱۱

75

عقود

ایک ایسی شخصیت

مزار و قبر

بر

مؤرخ

الاولى

45

1
b b

شتر

سَكَّرَ مُعَيَّرَ

151

١٠٠٠

لا إليه ويصح منه الوصية في القرب وأبواب الخبز من الفلت
 ويحجر على المفق المالح والطيب الحاحل والمكار المفسد اتفاقا
 ولا يحجر على الفاسق ومعه إذا كان مطلقا لماله ولا عاقد
 مديون ولا يبيع القاضي ماله فيه بل يحبس أخته سيوه
 بنفسه فإن كان ماله من جنس دين أدته الحاكم منه وبيع
 أحد النقدم بالآخر حتى نأوا وعندهما يحكم عليه أن طلب
 غراما أو يمنع من التصرف والاقرار وبيع الحاكم مال إن
 امتنع ويقسم بين غراماته بالخصص وإن أقر حال حجة
 لزمه بعد قضاء ديون له لا في الحال وينفق من مال المقلين عليه كندى
 وعلى من تازم نفقته والفتوى على قولها في بيع ماله لا
 متنازع ويتابع بالنقود ثم العرو ثم العقار ويترك له
 وسب من ثياب بدنه وقيل دستان ومن افلس وعنده
 كما متاع رجل شراه منه فرب المتاع لهوة الغنى ما فيه
 فيملو في الغلام بالاحتلام والانهزال والأفصال
 ويملو في الجارية بالحيض والاحتلام والحيلة وإن لم يوجد
 شيء من ذلك فإذا تم لها عشرة سنة وقادعها
 سنة وعندها إذا تم خمسة سنة فمها وهو رواية عن
 يحكم بملوغها

ط
حبله باطل
خلق تعظم
ایمان مفتی به الما جن
مثلاً بر غنی نه باشند مرد
اوله زکوة ساقطه کذا
زوجان دان بریسی مرد اوله طلاق
واقع اولور بونل حبله عمر عیدر
هر سننه باشند مرد اوله زکوة موقوفه
ملک اسلامه عودت ایلیمه

عن الامام وب يفتح واد في مدته ستا عشرة سنة ولها
تسع سنين واذا ابرأه فاقوالا ^{او اذا ابرأه} بلغنا صدقا و
كانا كالبالغ ^{حبيب الهمم} **ما ذون** الاذن ^{عظماء} فلو ان
الحق ثم نضرب العبد باصلته فلا تترك سيدة عريضة ولا
يتوفيت فلو اذن له يوما فهو ما ذون دائما الى ان يحجر
عليه ولا تخصص فاذا اذن في نوع من التجارة كان
ما ذونا في سائر الانواع ويستبرأ ودلالة بالاراء
غيره يبيع ويشترى وسواء كان البيع ليو
او لغيره بامر او بغير امر صحيحا او فاسدا ولما ذون
اذنا علما لا بشرا او شي بعينه او طعام الاكل او كسوة ثياب
الكسوة ان يبيع ويشترى ويؤكل بهما وسلم وتقبل
سلم ومهره ومرتبه وزارع ويشترى بذر اربعة و
ويؤبد كل حله قال الحق اجاره الحق ^{او طهره}
يشارك عانا ويستاجر ويؤجر ولو نفق ونصار ويزد
المال مضاربة ويضع ويؤجر ويقر بدين ووديعه وغصب
ولو باع او اشترى بغير فاحش حاز خلافا لها ولو
خافني ومرض موته صح من جميع المال ان لم يكن عليه دين
وان كان فمن جميع ما بقى وان لم يبق ادنى المشتري

ابا بکایتی بعضی قزچیل اولور ایتیه طوفون اولور
۱۹۲۶
مئجکدیسنی ایرموق
تک حقون
سقاطدر
زمن کلکون (عید غیریون بله اخلد الیسه ضایع الیسه
التحان) عید غیریون بله اخلد الیسه ضایع الیسه
ضممان لازم کلکون نمازون اولدنی حاله عید

ن ا ق ج المش كا دی
باری

سمايين شى نقصان اليد
ابن نفع اول من عبد الله

وكان من ورده

جميع المحابة اورده المبيع ولو ان يصفى معاملته ويخط من
الثن بعيب وياذن لرفقة في التجارة لان يتزوج او يتزوج بغير
عبد وكره امته خلافا لابي يوسف واما ان يكتسب او يعقب
ولو بال او يقرض او يهب ولو يعوض او يبرى او يهدى
الا ليسر الطعام والحج لا يبرى ليسر ايضا وعن ابي يوسف
اذا دفع المولى الى الحج رقت يومه فربما بعض رفقائه
للأكل معه فلا يملك به بخلاف ما لو دفع اليه فقتل او لا
يملك للمرأة ان تصدق من بيت زوجها باليسر كما لو عفا
وخوه وما لزم المأذون من الدين بسبب تجارة او فمعا
كبيع وشراء واجارة واستجار وعصبه حراما مائة وعشرون
امته شرائها فوطرها فاستحققت بتعلق بوقت شياخ ان
لم ينفذ المولى ويقتسم ثمنه وما في يده من كسبه بالخصص
سواء كسبه قبل الدخول او بعده او اشترى به وما بقى عليه عبد
يطالب به بعد عتقه وما اخذه سيده من قبل الدين لا يبرى
ولا اخذه من ثمنه وجود الدين والرايد عليه للخرماء
ويصح المأذون ابقى او ملك سيده او حن مطبقا او كحق فقدم
بدر الخبز مائة او حن عليه وعلم به اكثر اهل سوقه

والجور عبد محجور
او المنع عن التجارة

مولا من ابي له
مولى من ابي له
مولى من ابي له

عبد

والامته ان استولد بها لان ذمها وبضمن القيمة للغير
فيها واقرانه بعد الحج بدين او بان ما في يده امانة او عصب
جميع خلافا لها وان استغرق دينه رقبته وما في يده لا يملك
سيده ما في يده فلو اعقب عبدا مما في يده لا يبيع وعندها
يملك فبيع عتقه وان لم يستغرق في اتفانها ويبيع بغير
سيده بمنزل القيمة لا باقل ويبيع سيده منه بمنزلة الباكر
فلو باع بالكره خطا الى ايد او ينقص البيع فان سلم سيده
الى المبيع قبل بعد الثمن سقط الثمن ولو ان لا يسلمه حتى
ياخذ ثمنه ويتضمن السيد باعناقه المأذون مذونا الا قل
من قيمته ومن الدين وما زاد من دينه على قيمته طويل
يهوبه معتقا وان باعه ويهو مديون مستغرق وعيب
مشرى به فالخرماء اجازة بيعه واخذ ثمنه او تضمين التي
شاؤ من السيد او المشتري قيمته فان ضمن السيد ثم
رد عليه يعيب رجوع عليه ثم بالقيمة وغار حقه من العبد
وان باعه واعلم بكونه مديون فالخرماء رد البيع ان لم
يصل ثمنه اليه وان وصل ولا محابة في البيع فلا فان
غاب البايع فالمشتري ليس خصما له ان انكر الدين

عبد يملك يده اول مال له

عبد يملك يده

مشتري غائب انتم

رد او لم يرد

سقطت براطنى وبراطنى باعته

وعند ابي يوسف يوم خضم ونقص اهرم بالدين ومن قال
 انا عبد فلان فاشترى وباع فحكم الماذون الآتية لا يباع
 في الدين ما لم يقر سيده باذنه ^{فان كان} تصرف الصبي ان نفع
 كالاسلام وقهوه والرهن والصدقة صح بلا اذن وان ضرر
 كالطلاق فلا وكذا باذن وان احتملها كالبيع والشراء صح
 بلا اذن لا بد منه فاذا اذن للصبي في التجارة ابوه او جده
 عند عمره او وصي احداهما او القاض فحكم عبد الماذون
 بشرط ان يحفل كون البيع سائلا للملك والشراء حاليا
 فلو اقر بما في يده من كسبه او اذنه صح والمعتوه بمنزلة
 الصبي وصح اذن الوصي والقاض لعبد النبي **باب**
 في ازالة اليد الحقة بانبات اليد المظلمة فاستخدم
 العبد وحمل الدابة غصب لا الحلو على السط او حكم الامم
 لمن علم وجوب رد عينه في مكان غصبه ان كانت غصبية
 باقية والضمان لو هلكت ففي المثل كالكلي والوزن
 والعدد في المتقارب بحيث ان انقطع المتوجب
 قيمته يوم الخصومة عند ابي يوسف يوم الغصب وعند محمد رحم
 يوم الانقطاع وفي القبي كالعقد في المتفاوت والبر المتفاوت
 في بوليفين وقد حيوان كيمي والنوب بموطه كيمي

بالشعر تجب قيمته يوم الغصب اجماعا فان ادعى الرق
 حبس حتى يعلم لو كان باقيا لا ظهر منه نقص عليه بالبدن
 والغصب انما هو فيما ينقل فلو غصب عقارا فملك في يده لا
 يضمن خلافا لمحمد وما نقص منه بفعل كسبنا ووزر عن محمد
 وياخذ راس مال ويصدق بالفضل وعند ابي يوسف لا
 يصدق به وكذا لو استعمل العبد المقتصود فقصه للاستغلا
 او اجر المتعار ونقص يضمن القضاين وما فضل الغلة
 والاجرة تصدق به خلافا له وان تصرف في الغصب او الوديعة
 فوجبه وهما يتعينان بالتعيين تصدق بالي بخلافه ايضا
 وان كانا لا يتعينان فان اشار اليهما وتقدرهما فلكذلك
 وان اشار الى غيرهما وتقدرهما او اشار اليهما وتقدر غيرهما
 او اطلق وتقدرها طاب له الرجوع اتفاقا فيلزم به يفتح
 والمختار ان لا يطيب مطلقا ولو شترى بالف الغصب
 او الوديعة جارية فعده الفين فوجهها او طبعها فالكلم
 لا يصدق بشره وان غرما غصبه في الاسم
 او اعظم منها فهو ضمنه ومملك ولا يحل انتفاعه به قبل ادائه
 الضمان كشاة ذبحها او طبخها او شربها او قطعها او جبر
 او الى المالك

شركة في حصة عليه جاز وان في نفس الجدار فتركه وهي
 على عدد الرأوس لا السهام فاذا علم الشفيع بالبيع بشرط
 في مجلس علم انه يطلبها ويستمى طلب موافقة ثم يشرع عند
 ما القصار او على المشتري او على البايع ان المبيع يولد
 فيقول المشتري فلان هذه الدار وقد كنت طلبت النفعة
 وانا اطلبها بالان فاشهدوا على ذلك وستمى طلب تقرير
 واشهاد ثم يطلب عند قاض فيقول المشتري فلان دار الكذا
 وانا شفيعا بسبب في السلم الى وستمى طلب خصوصية
 وتلك ولا تبطل النفعة بتأخير مطلقا في طه لذهب
 وعليه الفتوى وقيل بفتح يقول انه اذا اخره شرعا بلا عذر
 بطلت واذا ادعى الشراء وطلب النفعة سأل القاض
 المدعى عليه فان اقر بملك ما شفيع به او نكل عن الحلف على العلم
 بملكه او برهن الشفيع سأل عن الشراء ان اقر به او نكل
 عن الجاني انما اشاعه او ما يستحق عليه هذه النفعة
 او برهن الشفيع ورضي له بالاول لا يشترط احضار الثمن
 وقت الدعوى فاذا افضى له لم يلزم احضاره وللمشتري حبس
 الدار لقبض ولا تبطل النفعة بتأخير الثمن بعدما

ايها القاضي
 فخره ادم

من فقط يد تبحر قدر
 شفع دعوى او نكل كسك
 امر

امر بادرته وللشفيع ان يخاصم البايع ان كان المبيع في
 يده ولا سمع القاض البينة عليه حتى يحضر المشتري
 فيجلس البيع بحضرة ويقضي بالنفقة على البايع
 ويجعل العهدة عليه والوكيل بالشرأخص للشفيع
 عالم يسلم الى الموكل وللشفيع خيار الرؤية والعيب
 وان شرط المشتري البراءة منه **فصل** وان اختلف
 الشفيع والمشتري في الثمن والقول للمشتري وان برهنها
 فلم يشفيع وعند ان يكون للمشتري وان ادعى المشتري
 ثمن البايع اقل منه اخذ الشفيع بما قال البايع
 قبل قبض الثمن وبما قال المشتري بعده وان عكس فبعد
 القبض يعتبر قول المشتري وقبله حال القان وان نكل
 اعتبر قول صاحبه وان اختلفا في البيع واخذ
 الشفيع بالبايع وان خط الكل اخذ الكل وان خط
 النصف ثم النصف ياخذ بالنصف الاخير وان زاد
 المشتري في الثمن لا يلزم الشفيع الزيادة وان كان
 الثمن مثليا لم يلزم الشفيع مثله وان قيمته اقل
 ان كان موجلا اخذ من حال او يطلب من المال

بعض المشتري بعض البايع وان خطي المشتري

ط فبذل البيع بين المشتري والبايع

اي اوج دورة اي وعده يملك
 الشفيع كشفيع طلب ايدس

عقابه او ان كان كسبه سن ثم يرد في كسبه او غير ذلك

وياخذ بعد مضي الاجل ولا يتقبل ما عالج المشتري لو اخذ
 الشفع بالمال ولو سكت عن الطلب لجل الاجل به
 بطلب شفعية خلافا لابي يوسف ولم ولو اشترى ذمي بغير
 او خسر بياضه الشفع الذي بمنزله المروقة والخمر
 والمسلم بالشفعة فيها ولو اشترى او غرس اخذها
 الشفع بالثمن وبقيتها مقلوب عين كما في الغصب او
 مكلف المشتري قلعهما ولو اشترى بعد ما بنى الشفع
 او غرس رجع على المشتري بالثمن فقط وان جوف الشجر
 او انهدم البناء عند المشتري ياخذ الشفع كل الثمن
 ان شاء وان تهدم المشتري البناء اخذ الشفع العوض
 بخصه ولو ليس له اخذ النقص وان شري المشتري الارض
 مع شجرة او غير شجرة فاشترى يدها اخذها الشفع مع الثمر
 فيها فان حذو المشتري فليس للشفع اخذها وياخذ ما هو
 بالحق في الاول وبكل الثمن في الثاني **باب ما يجب في**
الشفعة وما لا يجب وما يبطلها انما تجب الشفعة قصدا
 في عقار مملوك بعوض هو مال وان لم يكن فتمت كرمي حاله
 وحاله وبغير فلا تجب في الارض وفلذلك في بناء وشجر
 او في ثوب او غيره من غير عقار

بدون الارض ولا في ارض وصدقة وهبة بلا عوض مشروطة
 وما بيع بخيار البايع او ببيع فاسر اما لم سقط حق الشفع
 ولا فيما قسم بين الشراء او جعل اجرة او بدل خلع او عتق
 او صلح عن دم عدا او ميراث او ان يوبى ببيع مال وعندها
 يجب في حصة المال ولا فيما صوغ بغير ثمن او بكونه
 محب في صوغ عليه باحدهما ولا فيما كانت شفعة ثم ردت
 بخيار روية او شرط او بخيار عيب بقضاء وما ردت بلا
 قضاء او بالاقالة تجب فيه ويجب في العلو وحده وفي القفل
 بسببه وفي ما بيع بخيار المشتري وان بيعت دار تجب
 المبيعة بالخيار والشفعة لمن له الخيار باع او اشترا او
 تكون اشارة من المشتري والشفيع الاولي اخذها منه
 لا اخذ الثانية وان بيعت دار يجنب بيعت فاسد اشفعهما
 البايع ان بيعت قبل قبض المشتري فاذا قبض بعد الحكم لهما
 لا تبطل وان بيعت بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري
 فان استرد البايع منه المبيعة قبل الحكم لهما بالشفعة بطلت
 شفعية وان بيعت بعد الحكم بقيت الثانية على مملكته
 المسلم والذمي في الشفعة سواء وكذا الحر والعبد المسلم

ملك بعوض هو مال بيع فاسد كسب
 براد من بغيره بغير اتمت اتمت اول بغيره
 محمول بغيره او لا في شطيله بيع البائس
 تعليق ببيع فاسد
 قطع بغيره بغيره بغيره بغيره
 باع بغيره وسكاه بغيره بغيره
 ويرى بغيره بغيره بغيره بغيره
 قطع عورة بغيره بغيره بغيره
 اليه ويرى بغيره بغيره

شاني ن ملك اوزره

والمكاتب وكوفي مبيع السيد كالعكس وتبطل
 الشفعة بتسليم الكل أو البعض وكومن الوكيل ويترك
 طلب الموائمة أو التقوية وبالصلح عن الشفعة على
 عوض وعليه رد وكذا الوباي شفعة باله وكذا الوقال في رد
 للخيرة اختيار بيني بالف أو قال العيني لا يملك
 ذلك فاختار بطل خيارها ولا يجب العوض وتبطل
 بيع ما شفع به قبل الحكم بها أو بوقت الشفعة لا موت
 المشتري ولا الشفعة لمن باع أو بيع له أو ضمن الدرك أو
 شأوم المشتري ببيعاً وأجرة ويجوز لمن ابتاع أو باع
 له ولو قبل الشفعة أن يبيع بالف فله أن يبيع
 بأقل أو بكلي أو وزني أو عددي متقارب قيمته الف
 أو أكثر فله الشفعة ولو بان أن يبيع بعوض قيمته
 الف أو بزيادة قيمته الف فلا ولو قيل له إن المشتري هذا
 فلان فله فبان أنه غيره فله الشفعة ولو بان أنه هو
 غيره فله الشفعة وحصة الغير ولو بلغ نصف النصف
 فلم يظفر ببيع الكل فله الشفعة وإن باعها لأزواجها
 من طول جانب الشفع فلا شفعة له كما وأن شري

أجماعاً على أن شاهد
 أولاً
 ضمان دراهم برآمد بکتاب بیع ایله
 مشترک و دیگر بکتاب آخره جقار دیوا
 کفیل استنسه صکره کفیل اولی ادکل
 بنمده کتاب دیوا دعوا ایله صحیح و کذا
 بونه ضمانه درک و دیگر

لن مکة الجوز
 شفعه او منکره
 شفعه یقید

منها سراً بمن ثم شریس باقراً فالشفعة في السهم الاول
 فقط وإن ابتاعها بمن ثم دفع عنه ثوباً اخذها
 الشفع بالثمن لا بقيمة الثوب ولا نكره الحيلة
 في إسقاطها عند أن يوقع وبه يفتي قبل وجوبها و
 عند محذوم نكره وللشفيع اخذ حصته بعض المشتري
 لاحتة بعض البايعين وللجار اخذ بعض مبيع
 فقسم وأن وقع في غير جانب ولا لعبد المأذون المديون
 الشفعة في مبيع سيده وبالعكس صحيح تسليم الأب و
 الوصي شفعة الصغير خلافاً لما ذكر في مبيع بقيمة أو أقل و
 قوله رواية عن الامام في الأقل الذي لا يتغايى فيه **كتاب**
القسم في جميع نصيب شافع في معنى ويشمل على الأور
 والمبادل والأفاز أغلب من المثلث فيأخذ الشريك
 حظه من حال عينة صاحبه ولو شتر ياء فاقسم فله كل
 أن يبيع حصته من حصة عتقه والمبادل أغلب
 في غيرها فلا يأخذ ولا يبيع من حصة بعد الشراء والقسم
 ويجوز عليه فيه بطلب الشريك في متحد الجنس لا في غيره
 ونزب للقاض نصيب قاسم زرقه من بيت المال

أبتاع حاطن النسبة

ملاك كالحام لا يمكن القيمة

تميز المال الوارث عن غيره
 هو بر شريك حوتن
 اخذ در لى

بيع بل مباح بود و در که با بایع اولی آدم
 مالی بیعی طوعی سولی فیده سنی نیده راضی
 طاقس بقید اولور بویعه مرا حاکم بیع در لى بیع بالتلوه
 وادیر مالنه زیاده سولی بیعه بالنقصان
 نیده در لى اناسند به نقصان سولر بیع

عین مثلی
 مثلی اندا اولور
 مالی مشترک جبر واد

بقسم بل اج فان لم يفعل نصيب قاسما يقسم باخر بقدره
 القاض وهو على عدد الرؤس وعندهما على قدر السهام و
 اجرة الكيل والوزن على قدر السهام اجماعا ان لم يكن له
 للقسم وان لم يفع الخلاف ويجب ان لا يمتنع علما
 بالقسم ولا يجبر القاسم على قسم واحد ولا يترك القاسم
 ليشتركوا في الاقسام بانفسهم بل امر القاض بقسم
 على الصبر وليته او وصيته فان لم يكن فلا بد من امر القاض ولا
 يقسم عقاربين الورثة باخر ارضهم ما لم يبرهنوا على الموت
 وعد الورثة وعندهما يقسم باخر ارضهم وغير العقار
 يقسم اجماعا وكذا العقار المشترى والمذكور مطلقا ملكه
 وان برهنوا فان العقار في ايديهم لا يقسم حتى يبرهنوا انه لهما
 ولو برهنوا على الموت وعد الورثة والعقار في ايديهم و
 معهم وارت غائب او صبح قسم ونصيب قبل ووصي
 يقبض حصته الغائب او الصبح ولو كان العقار في يد
 الغائب او شي منه او يد مودعي او في يد الصغير لا يقسم
 وكذا الخوارث واحد او كانوا مشركين وغائب عنهم
 وغائب اجمعهم واذا انتفع كل من الشركاء بنصيب

قاسم تقسيم
 اتس

طر ك قاسم تقسيم ان يترك ميراث
 بوغدي رثه ياخوه وزنيان
 التو كونه صري غرضه برابه
 اولور قلم اولن آدم

بعد

بعد القسم قسم يطلب اجمعهم وان تقرر الحكم لا يقسم
 الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم
 يطلب ذي النفع لا يطلب الاخر هو الاصح ويقسم العوض
 من جنس واحد ولا يقسم للجنين بعضها ما في بعض ولو
 والحام ولا البر ولا الرحي ولا الثوب الواحد ولا الحاطب من
 دارين الا برضاهم وكذا الرقيق خلافا لهما والدم في ممر
 واحد يقسم كل على حدة وقلا ان كان الاصلح قسمه بعضها
 في بعض جاز وفي ممر من يقسم كل على حدة اتفاقا وكذا ارض
 اودار وحانوت والبيت في محلة واحدة او في محلات مجاورة
 قسم بعضها في بعض والمنازل الملاصقة كالبيت والمثابنة
 كالذور **فصل** وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسم ويعدله
 ويوزعي ويقوم ببناءه ويقوم كل بنصيب بطريقه وشروطه اذ
 ويلقب الانصباء بالاول والثاني والثالث ويكتب له
 ويخرج فالاول لمن خرج له اول والثاني لمن خرج ثانيا والثالث
 لمن خرج ثالثا ولا يدخل الذراع في القسمة الا برضاهم
 فان وقع بغيره او طريقا لا حد في نصيبه خرج من القسمة
 صرف عنه ان امكن والا فيخت ويقسم ما بين من العلو

بعد القسم تقسيم
 اتس

اولور قلم اولن آدم

اولور قلم اولن آدم

اولور قلم اولن آدم

سرهم من الفل و عند ان يوفى ر سراً ب سرام و عند مجرم
 يقسم بالقيمة و عند الفتوى فان اقرا احد المتقاسمين بالامانة ^{اشارة اوله اودن} ^{من الوثيق} ^{اشارة اوله اول}
 ثم ادعى ان بعض نصيبه في يد صاحبه لا يصرف الا بحجة و تقبل
 شهادة القاسمين في اخلا فالحج و ان قال قاضي ثم اخذ بعض
 حلف خصمه و ان قال قبل ان يقرب بالثبوت اجابني كذا و لم يسمع
 الى و كذب الاخر تعا الف و فيخت و لو ادعى عبدا لا يعبر
 كالباع الا اذا كانت الفضة بقضاء و الغبن فاحذر فقه
 و لو استحق بعض معين من نصيب البعض لا تقضي و يجمع
 يقسط و حظ شريك و كذا و الشايع و عند ان يوفى تقضي
 و في بعض مشايخ و الكل تقضي اجماعاً و لو ظهر بعض القسمة
 دين على الميت يحيط بقضيت و كذا و غير محيط الا اذا بقى بلا
 قسمة ما يقضي و لو ابرء الغرماء او اذاه الورثة من مالهم
 لا ينقص مطلقاً ^{فصل} و يجوز المراهية و يجوز عليها و دار
 واحدة سكنى هذا بعضا او هذا بعضا او هذا كله و
 هذا مفرداً و في بيت صغير سكنى هذا شراً او هذا شراً و اول
 الاجارة و اخذ الغلة و نوبة و في عبد يخدم هذا يوماً و هذا اليوم
 يوماً و في عبيد يخدم احدها و الآخر الاخر و لو اتفقا

بنم نصب

المهيأة يعني
 تقسيم فاعل كل بيت
 كانه كان يجرى شريكين
 بوي او طور و بوي بوي
 او طور و بوي بوي

على ان تقسم كل عبد على من يخدمه جاز استخاراً بخلاف
 الكسوة و في دارين سكنى هذا هذه و هذا الاخرى و
 لا يجوز ذلك في دابة او دابتين الا بشراطينها خلافاً لما يجوز
 في الاستغلا في دار او دارين هذا هذه و هذا الاخرى لا
 استغلا في عبد او دابة و ما زاد عليها في نوبة احداهما في الدار
 الواحدة مشتركة لا في الدارين و في استغلا في عبيد هذا
 هذا و هذا الاخر لا يجوز خلافاً لما و على هذا الدببان و لا
 يجوز في شجر و لبن و غنم او اولادها و يجوز في عتد و دار
 على السكنى و الخدمه و كذا في كل مختلف المنفعة و لا سطر المراهية
 بوقت احداهما و لا بوقتها و لو طلب احداهما القسمة بطلت
^{كس} ^{المراهية} و عتد على الزرع ببعض الخارج و هي فائدة
 و عتد بها جائزة و به يقضي قال الحصري و ابو حنيفة ر م فرج
 هذه المسائل على اصولها لعلم ان الناس لا يافدون
 بقوله و بشرط فراهية الارض للزرع و اهلية العاقدين
 و تعيين المدة و بيت البذر و جنب و نصيب الآخر و الخلية
 بين الارض و العامل و الشركة في الخارج و قد شرط
 لاحدهما فغير ان معينة او ما يخرج من موضع معين كـ

استغلا
 كذا و بوي بوي

كذا و بوي بوي

كذا و بوي بوي

كذا و بوي بوي

كذا و بوي بوي

انما العنق من بطون الارض
انما العنق من بطون الارض
انما العنق من بطون الارض

كالمأذونات والسواقي او ان يرفع قدر البذر والارواح
ويقسم ما سبق او ان يكون التبن لاجلها ولحطب لآخرها
لحطب بينهما والتبن لغير رب البذر او يكون التبن بينهما
ولحطب لاجلها وان شرط كون الحطب بينهما والتبن لرب
البذر او شرط لرفع العشر صحت وان لم يتحقق التبن
فهو بينهما وقيل لرب البذر واجر الحطب والرفع والرد
والتذرية عليها بالحصص فان شرط على العامل
وعن ابي يوسف ان يرفع وهو الاصح وعليه الفتوى وشرطه
على رب الارض مقدر اتفاقا ومبا قبل الادراك كالتف
والحفظ وهو على المزارع وان لم يشترط واذا كان البذر
والارض لاجلها والعمل والبق للآخر والارض لاجلها
والبقية للآخر والعمل لاجلها والبقية للآخر صحت
وان كانت الارض والبق لاجلها والبذر والبق للآخر
للاخر بطلت وكذا لو كان البذر والبق لاجلها
والارض والعمل للآخر والبذر لاجلها والبق للآخر
اذا صحت فالخارج على الشرط وان لم يخرج شيء فلا
شئ للعامل ومن ابر عن المضي بعد العقد اجبر

امام الاعظم مقتدا الامم

ال

انما العنق من بطون الارض

انما العنق من بطون الارض

الارب البذر وان فسد فالجارج لرب البذر وللآخر
اجر مثل عمله او ارض ولا يزايد على مثل شرط خلافا لمحمد و
فسد كلوا الارض والبق فقط لاجلها الزم اجر مثلها
هو الصحيح واذا فسد والبذر لرب الارض فالجارج كله
له حل له وان للعامل تصديق بافضل عما قدر بزره واجره
الارض واذا اذن رب البذر عن المضي وقدر كبر العامل الارض
فلا شئ له حكمه ويسترضى ديانته وتبطل المزارعة بمواضعها عاقدين
وتفسخ بالاعذار كالاجارة وفيه ان لزم دين محج
المبيع الارض قبل نكاح الزرع لا بعده فالحكم الجسد والاشي
للعامل ان كان كبر الارض او خسر الشجر وان تمت مدامزاي
قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل حصته من الارض
حتى يدرك ونفقة الزرع عليها باقدر حصصها وايتها ان يكون
انفق بغير اذن الآخر ولا امر قاض فهو متبرع وليست
الارض اخذ الزرع بقلا وان اراد المزارع ذلك قبل لرب
الارض اقلع الزرع ليكون بينهما او اعطاه قيمة
نصيبه لو انفق انت على الزرع وارجع في حصته ولو ملك
رب الارض والزرع بقلا فعلى العامل العمل الى ان يدرك

انما العنق من بطون الارض

ذلك وآن اير رب الارض كما **ايمى** فادهى دفع النجوى

الألمدة فإنها تصح بلا ذكرها ويقع على أول سورة تخرج في
منزلة مرة

فهرست آن اصل خروجهای و عدم مجازت فان خرج فیها فاعل

موضع قید و آن لم یخرج جسی فلا شکر له و یصلی الفاشر

كان في السجدة ان كان في زيد بالعلم وصحت والا فلا فائدة

واليدفعه والكيف فاعلى العامل وما بعده كالجاء والحفظ

احد بها فان كان الترخاما عند الموت او في المدة فهو

اراد العالم او وارث صرحت احقر الاجر او ورثه بين ان
بقه العالم طابوا في حق الله نصرا وشفقا وبنو

سیکون جینرل

سليمان الله الشيطان لكم عدو فاتخذوه
عدوا انما يدعو اخوته ليكونوا من الضالين
الغير

خط او وارثه
صومله بسر اخير
الآخر صح

سما في المزارعة ولا تفتح بلا عذر ومريض ^{ومعه} العامل اذا اخرج عن العمل

مصاص قعدة معلومة لمن يغيب تكون الارض والشيء بها

الذبيحة اسم ما ذبح والذبح قطع الأوداج وتحل ذبيحة مسلم
 يؤمن بالله واليوم الآخر

اگرش او اعلیٰ لادبیه و شش و لادبیه مجوس او مرشدان و انکار

عمره وصله دون عطف واين يقول بسم الله الرحمن الرحيم

عطف حرمش بخوبیسم الله وعلی و ابی و کذا از احوال

فصل وان رمي الحيد وسمي فاصبا بحرف الكه وان سمى على
 اقلية او جليله ^{٧٧} بسم لم يذكر ^{٧٨} بسم ^{٧٩} بسم ^{٨٠} بسم ^{٨١} بسم ^{٨٢} بسم ^{٨٣} بسم ^{٨٤} بسم ^{٨٥} بسم ^{٨٦} بسم ^{٨٧} بسم ^{٨٨} بسم ^{٨٩} بسم ^{٩٠} بسم ^{٩١} بسم ^{٩٢} بسم ^{٩٣} بسم ^{٩٤} بسم ^{٩٥} بسم ^{٩٦} بسم ^{٩٧} بسم ^{٩٨} بسم ^{٩٩} بسم ^{١٠٠} بسم ^{١٠١} بسم ^{١٠٢} بسم ^{١٠٣} بسم ^{١٠٤} بسم ^{١٠٥} بسم ^{١٠٦} بسم ^{١٠٧} بسم ^{١٠٨} بسم ^{١٠٩} بسم ^{١١٠} بسم ^{١١١} بسم ^{١١٢} بسم ^{١١٣} بسم ^{١١٤} بسم ^{١١٥} بسم ^{١١٦} بسم ^{١١٧} بسم ^{١١٨} بسم ^{١١٩} بسم ^{١٢٠} بسم ^{١٢١} بسم ^{١٢٢} بسم ^{١٢٣} بسم ^{١٢٤} بسم ^{١٢٥} بسم ^{١٢٦} بسم ^{١٢٧} بسم ^{١٢٨} بسم ^{١٢٩} بسم ^{١٣٠} بسم ^{١٣١} بسم ^{١٣٢} بسم ^{١٣٣} بسم ^{١٣٤} بسم ^{١٣٥} بسم ^{١٣٦} بسم ^{١٣٧} بسم ^{١٣٨} بسم ^{١٣٩} بسم ^{١٤٠} بسم ^{١٤١} بسم ^{١٤٢} بسم ^{١٤٣} بسم ^{١٤٤} بسم ^{١٤٥} بسم ^{١٤٦} بسم ^{١٤٧} بسم ^{١٤٨} بسم ^{١٤٩} بسم ^{١٥٠} بسم ^{١٥١} بسم ^{١٥٢} بسم ^{١٥٣} بسم ^{١٥٤} بسم ^{١٥٥} بسم ^{١٥٦} بسم ^{١٥٧} بسم ^{١٥٨} بسم ^{١٥٩} بسم ^{١٦٠} بسم ^{١٦١} بسم ^{١٦٢} بسم ^{١٦٣} بسم ^{١٦٤} بسم ^{١٦٥} بسم ^{١٦٦} بسم ^{١٦٧} بسم ^{١٦٨} بسم ^{١٦٩} بسم ^{١٧٠} بسم ^{١٧١} بسم ^{١٧٢} بسم ^{١٧٣} بسم ^{١٧٤} بسم ^{١٧٥} بسم ^{١٧٦} بسم ^{١٧٧} بسم ^{١٧٨} بسم ^{١٧٩} بسم ^{١٨٠} بسم ^{١٨١} بسم ^{١٨٢} بسم ^{١٨٣} بسم ^{١٨٤} بسم ^{١٨٥} بسم ^{١٨٦} بسم ^{١٨٧} بسم ^{١٨٨} بسم ^{١٨٩} بسم ^{١٩٠} بسم ^{١٩١} بسم ^{١٩٢} بسم ^{١٩٣} بسم ^{١٩٤} بسم ^{١٩٥} بسم ^{١٩٦} بسم ^{١٩٧} بسم ^{١٩٨} بسم ^{١٩٩} بسم ^{٢٠٠} بسم ^{٢٠١} بسم ^{٢٠٢} بسم ^{٢٠٣} بسم ^{٢٠٤} بسم ^{٢٠٥} بسم ^{٢٠٦} بسم ^{٢٠٧} بسم ^{٢٠٨} بسم ^{٢٠٩} بسم ^{٢١٠} بسم ^{٢١١} بسم ^{٢١٢} بسم ^{٢١٣} بسم ^{٢١٤} بسم ^{٢١٥} بسم ^{٢١٦} بسم ^{٢١٧} بسم ^{٢١٨} بسم ^{٢١٩} بسم ^{٢٢٠} بسم ^{٢٢١} بسم ^{٢٢٢} بسم ^{٢٢٣} بسم ^{٢٢٤} بسم ^{٢٢٥} بسم ^{٢٢٦} بسم ^{٢٢٧} بسم ^{٢٢٨} بسم ^{٢٢٩} بسم ^{٢٣٠} بسم ^{٢٣١} بسم ^{٢٣٢} بسم ^{٢٣٣} بسم ^{٢٣٤} بسم ^{٢٣٥} بسم ^{٢٣٦} بسم ^{٢٣٧} بسم ^{٢٣٨} بسم ^{٢٣٩} بسم ^{٢٤٠} بسم ^{٢٤١} بسم ^{٢٤٢} بسم ^{٢٤٣} بسم ^{٢٤٤} بسم ^{٢٤٥} بسم ^{٢٤٦} بسم ^{٢٤٧} بسم ^{٢٤٨} بسم ^{٢٤٩} بسم ^{٢٥٠} بسم ^{٢٥١} بسم ^{٢٥٢} بسم ^{٢٥٣} بسم ^{٢٥٤} بسم ^{٢٥٥} بسم ^{٢٥٦} بسم ^{٢٥٧} بسم ^{٢٥٨} بسم ^{٢٥٩} بسم ^{٢٦٠} بسم ^{٢٦١} بسم ^{٢٦٢} بسم ^{٢٦٣} بسم ^{٢٦٤} بسم ^{٢٦٥} بسم ^{٢٦٦} بسم ^{٢٦٧} بسم ^{٢٦٨} بسم ^{٢٦٩} بسم ^{٢٧٠} بسم ^{٢٧١} بسم ^{٢٧٢} بسم ^{٢٧٣} بسم ^{٢٧٤} بسم ^{٢٧٥} بسم ^{٢٧٦} بسم ^{٢٧٧} بسم ^{٢٧٨} بسم ^{٢٧٩} بسم ^{٢٨٠} بسم ^{٢٨١} بسم ^٢

الحمد لله الذي جعل في كل شيء دليلا على قدرته وقدرته على كل شيء

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ عَذَابٌ أَلِيمٌ

بهدن کسور اکاذیب و
بهدن کسور اکاذیب و

١٠٠

عاقلي ارا
قال الله
ولا تأكلوا مما لم يذكر
فيكم من ذبيحة
اشفقونا

در نایج اولی آدم

جاقايله سكين

اکا یلملی اکو حیوانند
اکا نخدیر
اکا ذبجدر

ذبح ايله دیر

كوكبي ثم دبر
 البقرة على الخلف أو أسفل أو وسط وقيل لا يجوز فوق
 العقدة والعروق التي تقطع في الزكوة الملقوم والمزك
 والود كان ويكفي قطع ثلثه من الرأس كانت وعند محمد رحم كبدته
 لا بد من قطع أكثر من واحد منها وهو رواية عن الإمام و
 عنده يؤخر من لابتد من قطع الملقوم والمزك واحد
 الودجين وقيل يحد منه ويجوز الذبح بكل ما في كسبي قطع أقوى
 الأوداج وليس الردم وكومرود أو ليطأ أو شاة أو طفا
 منزع عن الألفا يميني ونذبا حد الشفة قبل الاضجاع يطرز من أول
 ولره بعده وكذا جرحها برجله المذبح والخنق وقطع رثن
 والسق قبل ان تبرد والذبح من القفا وخلل ان يفت
 حيث فيه ما طعت العروق والأفلا ولزم دبح صيد
 وجاز جرح نع توخس أو يردس في بشر إذا لم يكن ذبحه و
 لا يخل الجيني بذكوة أمته شعي أو لا أو قال يخلل ان يخلل
 فطما ويحرم كل كذا في ناب أو مخلب من سبع أو
 طير وكوضعا أو تعلما أو الأهلية والبقال والفيل و
 الضب واليربوع وابن عرس والزنبور والسحفات
 والشرك ويكره الغرب الأفعى والخراف والخرم و
 بوجله في حال قرقم الأجادي

عقدة
 خريطلون
 منامة

نعم كورجما برياني لوشن

اولك بالذبح
 بذكوة امه

صلاون دبر
 بوجيوان
 ينج

جتلوق ددر

والبغاش والخيل تحريمها الا في وعندها لا يكره الخيل وحل
 وطوى فوسر دابة
 العفوق وخراب الاربع والارنب ولا يوكل من حيوان الماء
 الأسمك بأنواعه كالبحر والماريا ولا يوكل الطاف من
 وان ملك بحر أو بود ففبه روايان ويحل وهو الحاد بلا ذكوة
 ولو ذبح شاة أو لم تعلم جوارها ففكرت او خرج من ردم حلت
 والآفلا وان علمت حلت مطلقا **كتاب الضحية** هي وحيت
 وعن ابن يوسر سنة وقيل هو قولها وانما يجب على حرم
 مقيم يوسر عن ذف لاعتن طفله وقيل يجب عنه ايضا وقيل يفت عنه
 ابوه او وصيته من ماله فطعم منها ما امكن ويستبدل بالبا
 ما يستفع به مع بقائه ومع شاة أو تذبة او سبع بدنة بان
 اشراك مع ستة فبقرة او بعير وكذا يترك القرية وهو
 من اهله ولم ينقص نصيب احد من سبع فلو اراد احد
 بنصيبهم اللحم او كان كافيا او نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن
 واحد منهم ويجوز اشراك اقل من سبعه ولو اشرك
 ويقسم لحمه اوزنا لاجزافا اذا اخلط بين الكارعي وجلده
 ولو شرك للضحية ثم اشرك فيها سته جاز اشكنا و
 الاشراك قبل الشراحت واول وقتها بعد جرح
 من وقت الاضحية

دابة كوكبي وكبدته

سبعة وكبدته

كبدته كبدته كبدته

جوارده ان حلكه

يوم ضحا وقد نذنه

طرارة ياكلن احسن

غرو بك او كي كوشش دو
 ولا بد حج في الم قبل صلوة العيد و آخره قبل غروب اليوم الثالث
 واعتبر آخره للصوم وضده والولادة والموت واولها افضل
 وكره الذبح ليلاً فان فات فقبر قبل ذبح الزم التصدق
 بعين المذورة حية وكذا ما شرها فقير للتضحية والتقى
 يتصدق بغيرها شرها ولا وانما يجزئ في شرها الخد من الضان
 والشتر فصاعداً من الجمع ويجوز لهما والخصي والتولا
 والشرع والسمعة لا العباء والعوراء والعفا والشرع
 والرجل وذات اليد الكثر العاني او الاذن او الذنب او اللسان
 وفي ذهب النصف زوايتان ويجوز ان ذهب اقل منه
 وقيل ان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذهب
 الثلث لا يجوز ولا يفرق بينهما من اضطرار عند الذبح
 وان يملك احد سعة وقال ورثته اذ يجوزها عنكم وعنه
 وكذا لو ذبح بدنة عن اضحية وسبعة وقران وياكل
 من لحم اضحية ويطعم من شاة من غني وفقير وندب
 ان لا ينقص الصدقة عن الثلث وتركه لذى عيال هو
 توسعة عليهم وان يذبح بيده ان احسن والاثام
 كوشش اوله

بشر يا شدة اوله
 دوه قربان اوله
 ليس لها اليكيتي
 ديش اوله
 اوه قربان اوله

مضج اوله
 غيره ويحفرها ويكره ان يذبحها كياقي ويتصدق بمجملها
 او يعدها الى كراب او خفا او في واو يترس به ما يرفع
 مع بقائه كخر بال ونحوه لا ما يستهلك كحل وشبهه
 بدل الله او الجلد يتصدق به ولو ذبح اضحية غيره
 بغير اذنية جاز ولو غلط انسان فذبح كل شاة الا ذبح
 ولا ضمان ولا ضمان لان وان شاة حاضن كل صاحب فيه
 لحمه يتصدق به او تحت التضحية بشاة الغصب دون
 شاة الوديعه وضمنها كما **بالرعية** المكره الى
 الحرام اقرب وعند محمد كل مكره حرام ولم يلفظ بعد
 القاطع **فما في الاخر** منه فرض وهو ما يندفع به الهلاك
 ومنه دواب وهو ما زاد ان لم يتمكن من الصلوة قائماً او من
 عليه الصوم ومباح وهو ما زاد الى الشبع لزيادة قوة
 البدن وهو الزائد عليه الا لقصه التقوى على صوم
 الغدا ولئلا يستحي بالتصيف ولا يجوز الرياضة بتقليل
 حتى يضعف عن اداء العبادة ومن امتنع عن الميتة
 حال المحضة او صامه ولم ياكل حتى ملك انتم بخلاف من اكل
 امتنع من التدريس حتى ملك ولا يمس بالتفكه انواع

مطلق اوله

مريضه دوا
 حرم اوله
 دوا اقسام

الفوقاك وتركه افضل واتخاذ الاطعمة سرف وكذا وضع
 الجز على المائدة اكثر من قدر الحاجة ^{او يترك في جود} وسبح الاصابع او اكل
 بالجز ووضع ^{اليد} على مكره وتسته الكحل بالبسملة
 في اوله والحمد لله في اخره ^{او كذا} وعسل اللين قبله وبعد وبيداء لا
 بالشرب قبله وبالشيء بعده ولا يحل شرب لبن الاثان ^{او كذا}
 لا يؤكل البزق ^{او كذا} انا انك ذهبت الفضة لرجل وامرأة وحل
 استعمل انا عقيق وبلور وزجاج ورصاص **فصل**
في افضل الماد في التجارة في الماشية في الصناعة ومنه
 فرض وهو قدر الكفاية لنف وعيال وقضاء ديونه و
 مستحب وهو الذي يادة عليه ليوسى به فقير او يتصل به
 قريبا وصباح وهو الذي يادة للتجمل وحرار وهو الذي يجمع
 والبطل وان كان من حال وينفق على نفسه وعياله بلا
 اسراف ولا تقير ومن قدر على الكسب لزم ان يحجز
 عنه لزم السؤال فان تركه حتى مات اشبه وان عجز عنه
 يفرض على من علم به ان يطعمه او يذل عليه من يطعمه ويكسوه
 اعطاء سؤال المسجد وقيل ان كان لا يتخطى رقابا يؤمن
 الناس ولا يترين يدس مصله لا يكره ولا يجوز قبوله ^{او كذا}

هدية

هدية امرأ الجور اذا علم ان اكثر ماله من حل ولا يكره
 اجارة بيت بالسواد ليتخذ بيتا نار او كنيسة او بيوت ^{او كذا}
 او يبيع في المحرم وعندها يكره ويكره في المصرا جماعا وكذا في كل سنة ^{او كذا}
 سواد غالبه اهل الاسلام ومن حمل لثمة خمر اياها طاب له ^{او كذا}
 وعندها يكره ولا يكره بقبول هدية العبد التاجر واجابة ^{او كذا}
 دعوتيه واستعارة دابة وكره قبول كسوة ثوبا او هداية ^{او كذا}
 احد النقد من ويقتل في المعاملات قول الفرد وكوانثي او
 عبدا او فاسقا او كافرا كقوله شربت اللحم من مسلم او كنانة
 او من مجوس في حرم وقول العبد والامته والصبي في الهدية و
 الاذن وشرط العدل في الدانات كالخمر عن نجاسة الماء
 فيتم ان احبها مسلم عدل او يجرى في القاسق والمسور ^{او كذا}
 ثم يعمل بغالب رايه ولو اذق فيتم عند غلبته صدق ^{او كذا}
 ويؤضاه عند غلبته كذبه كان احوط **فصل**
 منها فرض وهو ما يستر العورة ويدفع ضرر الحر والبرد ^{او كذا}
 والاولى كونه من القطن او الكتان بين النفس والخشن ^{او كذا}
 ومستحب وهو الزائد لاخذ الزينة واطراف رعي الله
 ومباح وهو الثوب الجميل للثمن ومكره وهو ^{او كذا}

جمال السواد

التبرك والتكبر وبسحب الابيض والاسود ويكره الايج
 والمقصود ^{بأنه} السنة ارجا طرف العمامة بين كفيه قدر
 شبر وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجلوس واذا اراد تجرد
 لفرا بنفضها كما لفرا ويحجل للنسب ليس لمجرد ولا يحجل للرجال الا
 قدر اربع اصابع كالعا ولا يلبس ثوبه واقتراث خلافا
 لها ولا يلبس بلبس سداه ابوسم ^{شأنه كسبي} ويحجب عنده وعكس لا يلبس
 الا في الحرب ويكره لبس خالصا خلافا لها ويجوز للنساء
 التحلي بالذهب والفضة لا للرجال الا في الحاجة والمنطقة وحلية
 السيف من الفضة ومما رزق الذهب في ثقب الفضة وكتابة
 الثوب بذهبا وفضة وشراطين بالفضة ولا يجوز
 بالذهب خلافا لها ولا يتحنم بحجر ولا صم ولا حديد وقيل
 يباح بالبحر اليسب وترك الخنم افضل لغير السلطان والقاض
 ويجوز الاكل والشرب من اياه ^{بأنه} مفضل للجلوس على سرير
 مفضل بشرط اتقاء موضع الفضة ويكره عند ابيه
 وعن محمد بن رويان ويكره اللبس الصبي ذهباً او حراً
 ويكره حمل خرقة لمسح العرق او الخياط او البوضوء
 ان للتبرك وان للحجة فلا هو الصحيح والريتم لا يلبس به

بوقد يش
 تاذلها

صفرا ميللى

ان كان مامق
 بوقد يش
 بوقد يش
 بوقد يش

فسد ^{بأنه} في النظر ونحوه ويحرم النظر الى العورت الا عند
 الضرورة كالطبيب والحائض والحائض ^{بأنه} والفايلة ولما قن
 ولا يتجاوز قدر الزورة وينظر الرجل من الرجل الى ما سوى
 العورت وقد بينت في الصلوة وتنظر المرأة من المرأة والرجل
 الى ما ينظر الرجل من الرجل ان امنت الشهوة وينظر الى
 جميع بدن زوجته وامته التي يحل له وطرها ومن محاربه
 وامته غيره الى الوجه والراس والصدر والباقي والعصاة ^{بأنه} يكره
 ولا يلبس بلبس بشرط امن الشهوة في النظر والمشى ولا ينظر الى
 البطن والظهر والفخذ وان امن ولا الى الحرة الاجنبية
 الا الى الوجه والكفين ^{بأنه} يكره من الشهوة والا فلا يجوز لغير
 الشاهد عند الاداء والحاكم عند الحكم ولا يجوز من ذلك
 وان امن ان كانت شابة ويجوز ان يجوز الا لشهران ^{بأنه} كفتين
 او هو شح ثامن نفسه وعليها ويجوز النظر والمشى مع خوف
 الشهوة عند ارادة الشراء او النكاح والعبد مع سيده
 كالاجنبي والمحسوب والخص كالفحل ويكره للرجل ان
 يقبل او يعانق او اذا رآه لا يقبل وعند ابيه يكره
 ولا يلبس بالمصافحة ولا يقبل يد العالم والسلطان العادل

طوبى
 طوبى

طوبى
 طوبى

طوبى
 طوبى

طالع النحل ابطاء فانزل الى
طالع النحل انزال اخراج ولا ينزل
طالع النحل في الفتح شمع

ويكون في عن امته بلا اذن من زوجها الا عن زوجته الا بالاذن والامتناع
الامته اذا بلغت في ازار واحد **في البيع** **الاستبراء** من
ملك امته بشرا او غيره يحرم عليه وطئها ووداعها حتى
يستبرأ من الحيض فمن حيض وبشر في غيرها فمرفوع
للحيض لا باليس ثلثة اشهر وعند محمد ثم باربعة اشهر وعشر
وفي رواية يصح في الحمل بوضعه ولو كانت بكر
او مشربة من امرأة او مال طفل او من يحرم عليه وطئها
ويستحب الاستبراء للبيع ولا يجب عليه ولا تكفي حنيفة
ملكها فبرها ولا التي قبل القبض او قبل الاجارة في بيع الفقه
وكذا الولادة وتكفي حنيفة وجدة بعد القبض وهو
مجبوبة فاسلمت ويجب عندك نصيب تركه لا عند عود
الايقة ورد المصوبة والمساومة وفك الموهوبة و
لا تتركه الحيلة لا سقاط عندك في يوقد خلافا لمحمد واخذ
بالاول ان علم عدم الوطن من المالك الاول وبالثاني ان
احتمل الحيلة ان لم تكن تحت حرة ان يتزوجها ثم
يشترها وان كانت تحت حرة فان يتزوجها بالبيع
قبل البيع او المشرق بعد البيع قبل القبض ثم يطلق
الزوج

عمود رتودن
المشردية

الزوج بعد الشراء والقبض او القبض ومن ملك امته
لا يجتمعان نكاحا فله وطئ احداهما فقط ووداعه
فان وطئها او فعل بها شيئا من الدواعي حرم عليه
وطئ كل منهما ووداعه حتى يحرم احدهما بملك او نكاح
او عتق **فصل في البيع** ويكره بيع الفذرة خالصة
وجاز لو مخلوط في الصحيح وجاز بيع السرقة والانتفاع
كالبيع ومن رآى جارية رجل مع اخر يبيعها فاقبلها
كلتي صاحبا او اشترى منها او وهبها الي او تصدق
بها على ووقع في قلبه صدقة حل له شراؤها من وطئها
ويجوز بيع بناء ملكه ويكره بيع ارضها واجار شراها خلافا
لرهما وقولهم رواية عن الامام ويكره الاحتكار في اقوالهم
الادميين والبرائيم يملك بغير اهلهم وعند ابو يوسف
في كل ما يضر احتكاره بالعامه ولو ذهبا او فضة او
ثوبا واذا رفع الى الحاكم حال المحيطة امره ببيع ما يفيض
عند حاجته فان امتنع باع عليه ولا احتكار في غلة ضيقة كذا
ولا فيما جليل بلدا آخر وعند ابو يوسف يكره وكذا عند محمد
ان كان يجلب من الى المصاعدة وهو المختار ويجوز

ايضا فزندان
او خنثين

صا طائيم ديوا
طخنيه يفتش بهايه جفتند
احتكاره

بيع العصر من يتخذه ثمراً ولو باع مسلم ثمراً أو في دينه
 من غير أن يركب الدين أخذه وإن كان المديون ذمياً
 لا يكره ويكره التسعير إذا تعدى رباب الطعام في القيمة
 تعدى فاحشاً فلا يكره به بشورة أهل الخبرة ويحرم بشراء
 ما لا بدل للطفل منه ويبيع لأخيه وعمه وأمه ولو لم يولد
 حججه وتوجره أمه فقط **فصل في حلقه** **فصل في حلقه** **فصل في حلقه**
 بالشرا والخيول والحمير والبغال والأبل والأقلام فإن
 شرط في ما جعل في أحد الجانبين أو من ثالث لا يسميها
 وأن من كلا الجانبين تحرم إلا أن يكون بينهما محل كفى
 لهما أن يسبقها أو منهما وأن يسبقها لا يعطها وفيما
 بينهما إرهما سبق أخذ من الآخر على هذا أو اختلفا اثنين
 في مسألة وأراد الرجوع إلى شيء وجعل على ذلك جعلاً
 وولاية العرس سنة ومن دعي فليجئ وإن لم يجئ ثم
 لا يرفع من شأنه ولا يعطى سائلاً إلا بأذن صاحبه أو
 أن علم المذعنون في الرهوك لا يجب وأن لم يعلم حتى عرفان
 قدر على المنع فعليه والأمان كان مقدس به أو كان الرهوك
 المائدة فلا يقعد ولا فلا يكره بالقعود قال الإمام ابتليت
 به مرة

به مرة فبشرت فهو محمول على ما قبل أن يصير مقدس ودل قوله
 ابتليت على حرمة كل الملاهي لأن الابتلاء إنما يكون بالحرمة و
 الكلام منه ما يوجب به كالنسيج ونحوه وقد يأتى به إذا فعل
 في مجلس الفسق وهو يعلم وأن قصد فيه الاعتبار والاشكال
 فحس ويكره فعله للتاجر عند فتح متاعه والترجيح بقوة
 القرآن والاستماع إليه وقيل لا بأس به وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 كره رفع اليد عند قراءة القرآن والجنابة والحق و
 التذكير فما ظنك به عند الغناء الذي يسمونه وجدوا
 كره الإمام الفجأة عند القبر وجوزها محمد وبها أخذ
 ومنه ما لا اجز فيه ولا وزر خوفاً وأبعد وقيل لا يلبس
 عليه ومنه ما يأتى به كالكذب والغيبة والنميمة والشتم
 والكذب حرام إلا في الحرب للخذعة وفي الصلح بين اثنين
 وفي إرضاء الأهل وقد دفع الظالم عن الظلم ويكره التعويض
 به إلا الحاجة ولا غيبة للظالم ولا أنتم في السعي به ولا غيبة
 إلا المعلوم فاغتسل أهل قرية ليست بغيبة وبجرم
 اللعب الزرد والشرطي والأربعة عشر وكل من هو وكره
 استخدام الخصيان ووصل الشوبشوا دعي وقوله
 حادج أبو خذفت
 الدردرد

في ارضك لا يتفق بها عارية او مملوكة في الاسلام ليس لها ملك
 معين مسلم او ذمي وعند محمد بن ابي بكر في ملكك في الاسلام لا تكون
 مواتا ويشترط عند ابو بكر في كونها بعيدة عن العام
 لو صيغ من اقصاه لا يسمع فيها وعند محمد بن ابي بكر لا يتفق بها
 اهل العام ولو قرىبت منه من احيائها باذن الامام وكو
 ذمتها لم يملكها وبلا اذنه لا خلافا لها ولا يجوز احياء ما قرب
 من العام بل يترك مرعى لاهل القوية ومطالع الحصاد
 ولا ياعذل عنه الفرات ونحوها واحتمل عوده اليه
 فان لم يحتمل جاز ومن حج ارضان ثلث سنين ولم يجرها
 اخذت منه ودفعت الى غيره ومن حفر بئر في ارض
 موات فلم يجرها ان باذن الامام وكذا ان باذنه عندها
 وحرمت العطن اربعون ذراعا من كل جانب هو الصحيح
 وكذا حرمت الناضح وعندها للناضح ستون ذراعا
 حرمت العين خمسمائة ذراع من كل جانب ومنع غيره
 من الحفر في حرمة الا فم او راء فلا ضمان ولا حرمة من ماء
 سور الجحيم الاول وللنفقة حرمة بقدر ما يصلحها وقيل
 لا حرمة لها ما لم يظهر منها وهاهنا عند هاهنا كالشروان

ط
 كعبه ومكته
 وسائر محله
 مسجد
 حيوان لري يورده

ط
 شرط اتمك
 بر يمشي غرو
 شرط اتمك

ط
 عند بلاء انا غينه
 بر بوقا غينه

جارية

في ارضك لا يتفق بها عارية او مملوكة في الاسلام ليس لها ملك
 معين مسلم او ذمي وعند محمد بن ابي بكر في ملكك في الاسلام لا تكون
 مواتا ويشترط عند ابو بكر في كونها بعيدة عن العام
 لو صيغ من اقصاه لا يسمع فيها وعند محمد بن ابي بكر لا يتفق بها
 اهل العام ولو قرىبت منه من احيائها باذن الامام وكو
 ذمتها لم يملكها وبلا اذنه لا خلافا لها ولا يجوز احياء ما قرب
 من العام بل يترك مرعى لاهل القوية ومطالع الحصاد
 ولا ياعذل عنه الفرات ونحوها واحتمل عوده اليه
 فان لم يحتمل جاز ومن حج ارضان ثلث سنين ولم يجرها
 اخذت منه ودفعت الى غيره ومن حفر بئر في ارض
 موات فلم يجرها ان باذن الامام وكذا ان باذنه عندها
 وحرمت العطن اربعون ذراعا من كل جانب هو الصحيح
 وكذا حرمت الناضح وعندها للناضح ستون ذراعا
 حرمت العين خمسمائة ذراع من كل جانب ومنع غيره
 من الحفر في حرمة الا فم او راء فلا ضمان ولا حرمة من ماء
 سور الجحيم الاول وللنفقة حرمة بقدر ما يصلحها وقيل
 لا حرمة لها ما لم يظهر منها وهاهنا عند هاهنا كالشروان

ط
 شرط اتمك
 بر يمشي غرو
 شرط اتمك

ط
 عند بلاء انا غينه
 بر بوقا غينه

ط

بستان صوامع دیشلی اولو قیسم جیب

ط کتھا حافظ دین
ط کوکھا ارمی
حیرت لر قصہ

10

ایم کلون
قوت لورسم
ومن دن

لا يبيع الا على من سكر النهر بلارضاهم وان لم يشرب ارضه بدون سكر
 وليس لواحد منهم ان يشق منه نهر او ينصب عليه رحي
 او دابة او حجر لما اذن البقية الارض في ملكه ولا ينفق
 بالنهر ولا يمانه ولا ان يوسع في النهر ولا ان يقسم بالايام
 او مناصفة بعد كونه القسمة بالكوني ولا ان يزيد كونه
 وان لم يغير بالباقي ولا ان ينقص فخص كواه ولا ان
 يسوق شربه الى ارض اخرى له ليس له ان يشرب فان
 رضى البقية بشئ من ذلك جاز ولو لم تقض بعد الاجازة
 ولو رشتهم من بعدهم وان شرب يورث ويوصى بالانتفاع
 به ولا يباع ولا يوهب ولا يوجر ولا يتصدق به ولا يجعل
 مزرعا ولا بد له صلح ولا يضمن من ملأ ارضه فترت ارض
 جاره ولا من سقى من شرب غيره **كتاب الاشربة**
 تحريم الخمر والخبث من ماء العنب اذا غلا واشتد والقند
 كبر بالزبد شرط خلافها والطلاء وهو ما طنج منه ذهب
 اقل من ثلثه فان ذهب نصفه سمي منصفافان طنج اذ في
 طنج تسمى يا ذبا اذا غلا واشتد واكر وهي التي من ماء
 الرطب اذا غلا واشتد ويقع الزبيب اذا غلا واشتد

ط كبرى

نظ
ينجيد لري
زيان

كندى راجحى ويرميه

الط اوزرديم
 حق دغى فاقد
 انجند قينامش
 قوا و انهم
 و شترط

و شترط ان يذوق الزبد فترت على ما في الخمر والكحل حرام و حرمت
 دون الخمر فجلست الخمر غليظة و خجلة هذه مختلف في غلظتها
 و خفرتها و يكفى مستحل الخمر دون هذه و يجد شرب قطرة
 من الخمر وان لم يسكر بخلاف هذه و يجوز بيع هذه و يضمن
 متلفها بخلافها و ما في الخمر عدم جواز البيع وعدم الضمان
 اجماعا ولو طنجت الخمر او غيرها بعد الاشتداد لا تحل
 ان ذهب الثلثان لكن قبل لا يجد ما لم يسكر و يحل نبيذ التمر
 والزبيب اذا طنج اذ في طنج و ان اشتد ما لم يسكر وكذا
 نبيذ العسل والتبن والحنطة والشعير والذرة والخلطين
 طنجت اولاد كذا الثلث وهو عصير العنب اذا طنج حتى
 ذهب ثلثاه وان اشتد و في الحد بالسكر نهران و ايمان
 والصحيح وجوبه و وقوع طلاق من سكر من تابع حر حرام تابع اولاد
 والكحل حرام عند محمد رحمه الله يفتى بالخلاف انما هو قصد النقوس
 اما عند قصد التلذذ فحرام اجماعا و خل الخمر حلال ولو خللت
 بعلاجه ولا يمس بالانتباه في الدنيا والجنة والمزفت
 والنقير ويكره شرب وراوى الخمر والامتناع طبعه ولا يجد
 شاربه بلا سكر ولا يجوز الانتفاع بالخمر ولا ان يداوى

بيني وضع ايدر

الكسنى اوزوم صوبه
 و عمر

بلا جرح ولا دبر دابة ولا تسقى ادميا وكوصيا للنداء
 ولا تسقى الدواب وقيل لا يحمل الحمار اليها فان قيدت الى الحمار
 فلا يلحق به كما في الكلب مع المينة ولا يلحق بالقاء الذر في
 الخلل لكن يحمل الحمار اليه **ون عكس** **كتاب الصيد هو**
 الاصطيد وهو جائز بالجوارح المعينة والمخترعة ومنه سباع
 وغيره لما يؤكل لأكليه وما لا يؤكل لجلده وشعره ولا بد فيه من
 الجرح وكون المرسل او الرامي مسلما او كتابيا وان لا تترك
 التسمية عند الارسال او الرمي وكون الصيد متعينا
 وان لا يقع عن طلبه بعد التوارى عن بصره وان لا يشارك
 البهائم غير المعلم او مرسل من لا يحمل ارساله وان لا يطول
 وقته بعد الارسال لغيره كما ان للصيد ويجوز بكل جارح
 علم من ذى ناب او مخالب ونبت التعلم جالب الرأى
 او بالى جوع الى اهل الخبرة وعند هود ورواية عن الامام
 ينبت في ذى الناب بترك الاكل ثلثا وفي ذى الخلب
 بالاجابة اذا دعى بعد الارسال فلو اكل من البازي لعل
 لان اكل من الكلب او الفهد فان اكل او ترك الاجابة
 بعد الحكم بغير حرم ما صار بعد ذلك كذا ما ان كان يعلم
 كلبه او كلبه

عولمق
عولمق

صا قبله وبقي فملكه خلافا لها فان شرب الكلب من دم
 او شرب ففقط منه بغيره في ما بها واتبه ككل وان اكل
 تلك البقية بعد صيده وكذا لو اكل ما اطعمه صاحب من
 الصيد او اكل من بطنه بعد احرار صاحبه بخلاف ما
 لو اكل القطعة قبل اخذ الصيد وان حنقه ولم يخرج
 لا يؤكل وكذا ان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوس
 او كلب ترك مرسله التسمية عند او ان ارسل مسلم
 كلبه في جرحه مجوس فان جرحه جرحا جرحا حرم وان لم
 يرسله احد فجرحه مسلم او غيره فبالعبرة للزاهر وان
 ارسله ولم يستم ثم جرحه فسمى فبالعبرة لحاله الارسال
 وان ارسله على صيد فاخذ غيره حل ما دام على سنن
 ارساله وكذا لو ارسله على صيد وشمت واحدة فاخذ
 كله ما حلت فان ارسل الفهد فلعن حتى استلكن ثم اخذ حل
 وكذا اذا اختلف ذلك ولو ارسله على صيد فقتله ثم اخذ
 اخر اكلا كما لو رمى صيدا فاصطاب اثنين واذا رمى كلبه
 وسحق اكل ما اصاب ان جرحه وان ذكره بعد حرمه و
 ان وقع السهم به فتأمل وغاب ولم يقع عن طلب

ايرامدين او ايرامدين

او قو كندو

ثم وجد ميتا حل ان لم يكن به جراحة غير جراحة السهم
 ولا يحل ان قعد عن طلبه ثم وجده والكل في جرحه الكلب
 كالكل في جرحه السهم وان رماه فوقه في ماء او على سطح
 او جبل او شجر او حائط او اجرة ثم تردى في بئر حرم وكذا
 لو وقع على رمح منصوب او قضبة قائمة او جرف اجرة فحرم
 به وان وقع على الارض ابتداء حل وكذا لو وقع على شجرة او
 اجرة فاستقر ولم يتجرع وان وقع في الماء فمات حرم
 وان كان الطير مائتا فوقه فيه فان انفس حرم فحرم
 والا حل ويحرم ما قتل المتعاض بعوضه او البندقية ولم يحرم
 يحرم وان اصاب بجرح حرم يحرم فان قتل لا يوكل وان
 خفف اكل وان لم يحرم لا يوكل مطلقا ولو اصابه سيف
 او سكين فاصاب ظهره او مبيضه فقتل لا يوكل بشرط
 الجرح الا انما وقيل لا بشرط وقيل ان كبير لا بشرط
 وان صغيرا بشرط وان اصاب السهم طرفه او قرنه فان
 ادماه حل والا فلا وان رمى صيدا فقطع عضوا منه
 اكل دون العضو وان قطعه ولم يبينه فان احتمل النشا
 اكل العضو ايضا والا فلا وان قدر نصفين او اثلاثا او

اكثر
 حكم شقها

شيد

والاكثر من جانب العجز اكل الكل وكذا لو قطع نصف رأسه
 او اكثر واذا ادرك الصيد حيا حيا فوق حياة المذبوح
 فلا بد من ذلك فان تركه لم يملكه من اهرم وكذا لو غير
 يتمكن وظلوا الرواية وان لم يبق من حياته الا مثل حياة
 المذبوح وهو ما لا يتوهم بقاءه فلا بد من حياة قبل عند الامم
 لا بد من تركه ايضا فان ذكاه حل وكذا ان ذكى المتزنية
 والنطحة والموقوذة والذئب بطرنا وفي حياة
 حية او جليته حل وعليه الفتوى وعند ابو يوسف ان
 كان لا يعيش مثله لا يحل وعند محمد ان كان يعيش فوق
 ما يعيش المذبوح حل والا فلا ومن رمى صيدا فاحتجبه واخره صيدا
 عن خير الامتناع ثم رماه اخر فقتل حرم وضمن قيمته بجرحه
 للاول فان لم يحتجبه الاول حرم حل وهو للثاني ومن ارسل
 كلبا على فارد ففترقه فصرعه ثم ضرب فقتل اكل وكذا لو ارسل
 كلبين فصرعه احدهما وقتله الآخر ولو ارسل رجلا من كل منها
 كلبه فصرعه احدهما وقتله الآخر حل وهو للاول ولو ارسل
 الثاني بعد صرعه الاول حرم وضمن كما في الرمي ومن سمع
 قطنه انشا في ماء او ارسل عليه كلب فاذا هو صيدا حل

والله اعلم

كما عد الثاني ضامن الاول

كذا

كتاب الرهن هو حصة من ثمن شيء يمكن استيفاءه منه
 كالدين وينعقد بأيجاب قبول ويتم القبض بحوزة المدين
 والتخلية فيه في البيع قبض والرهن أن يرجع عنه قبل القبض أو الرهن
 فإذا قبض الرهن وهو مضمون بالافضل من قيمته ومن الدين فلو
 بطلت ومضت سواء صار المرتهن مستوفيا الدين وان قيمته
 اكثر فالرهن امانة وان كان الدين اكثر سقط منه قدر
 القيمة وطول الرهن بالباقي وتعتبر قيمته يوم قبضه وبطلت
 على ملك الرهن فكنتم عليه والمرتهن ان يطالب الرهن
 بدينه ويجلس به وان كان عنده وله ان يجلس الرهن بعد
 فسخ عقده حتى يقبض دينه الا ان يبرأه وليس عليه الرهن
 في يده ان يكتسب الرهن من بيعه للايفاء وليس للمرتهن
 الانتفاع بالرهن ولا اجارته ولا اعارته ويصير بذله متعديا
 ولا يبطل الرهن واذا طلب دينه امر باحضار الرهن فاذا
 احضره امر الرهن بتسليم الدين كله او الاثر المرتهن بتسليم
 الرهن وكذا لو طالبه بالدين في غير بلد العقد ولم يكن
 للرهن حمل وموتة فان كان حمل وموتة فله ان يستوفى
 دينه بلا احضار الرهن وكذا ان كان الرهن وصنع عند عدل
 ولا

طاليل قلمق ورجيم
 دهن برد

داين ايله
 دهن الامانة لا تقين

ولا يكلف باحضاره ولا باحضار ثمنه رهن باي المهرين باهر الرهن
 حتى يقبضه ولا ان قبض بعض حقه بتسليم حقه يقبض الباقي
 والمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه زوجته ولده وخادمه
 الذي في عياله فان حفظه بغيرهم او اودع في مكان فله ان يبرأ
 ان يعرضه او جعله في حقه فان جعله في اصبع غير طاهر
 فلا وعليه موتة وحفظه ورده اليه او رد جزئه كاجرة بيت
 حفظه وحافظه اما جعله لابق والمداواة والغذاء من اجنابه
 فمقتسم على المضمون والامانة وموتة بتبقيته واصلاحه على
 الرهن كالنفقة والسقو واجرة الراعي واجرة فطر غارهن باق فلهن
 ولد الرهن وسقو البستان وتافح نخله وجنازه والقيام
 بما يصالح وما اذا احدها فما وجب على صاحبه بلا امر
 فهو تبرع وبامر القاضي يرجع به وعن الامم لا يرجع امره
 ايضا ان صاحبه حاضر **باب ما يجوز ارتدائه والرهن**
وما لا يجوز لا يصح رهن مشاع وان مما لا يحتمل القسمة
 او من الشربل ولو طرأ فسد خلا فالله يوسع رحم
 ولا رهن الثمر على الشجر بدون الشجر ولا الرعي في الارض
 بدونه او لا الشجر او الارض مشغولين بالثمر والرعي

طاليل قلمق ورجيم
 دهن برد

طاليل قلمق ورجيم
 دهن برد

طاليل قلمق ورجيم
 دهن برد

داريك ايجن ده شى لاله

ولو رهن الشىء بواضعها او ائتمارها فيرا جاز ولا يجوز رهن
وما هن اولى كسبه
الحق والمدينه او المولد والمكاتب ولا بالامانات ولا بالدرك
ولا بالما هو مضمون بغيره كالمبيع في يد البائع ولا بالكفالة بالنفس كعقيد
نفسه
ولا بالقصاص والنفس وما دونها ولا بالشفعه ولا بالاجرة الناجية
والمغنية ولا بالعقد كالحا او المدينون ولا يجوز للمسلم رهن الخمر
ولا الرهن بالمال من مسلم او ذمي ولا يضمن له من رهنه او كود ميا
ويضمنه بغيره لو ارسله من رهنه ذمي ويضمن بالدين ولو موعودا
بان رهنه ليقضه كذا فلو هلك في يد المدين لزمه دفع
ما وعد ان يملك قيمته او اقله ويرأس مال السلم وضمن المرفق
وبالمسلم فيه فان هلك في مجلس العقد فقد استوفى حقا
ان افرقا قبل النقد والرهان بطل العقد والرهان بطل
فيه رهنه بغيره اذا فسخ وهلكه بعد الفسخ هلاكه بالاصل
وتصح بالاعيان المضمونة بنفسها اي بالمثل او القيمة
كالمنفصل والمرد وبطل الخلع وبطل الصلح عن دفع عمد
وبطل الصلح عن انكاره وان اقر المدعى بعدم الدين
ولو رهن الابن بدينه طلقه جاز وكذا الوصي فان
هلكه لم يرد ما سقط به من دينه او لو رهنه
الابن

نفسه غير برى تلك
ورهن جفارس
بين صانه رهن
ويعلم لا
جنابيت ايدى
نكاحه رهن
او قلد رهن
ويروى جفا
او المزد

او يرد قودى
ويروى عقابله سن
دهن ويرد

كله كده الا
جدا ديوكه
در

داريك ايجن ده شى لاله

الابن من نفسه او من ابن اخ صغير له او من عبده تا جراد
عليه في خلاف الوصي وان استدان الوقت لبيته فركسونه او
طعامه ورهنه به متاع صحيح وليس للطفل اذ يبيع نقض الرهن
في شئ من ذلك ما لم يقض الدين ولو رهن شئنا بغير
عبد فظاهر حر او بغيره خلع فظهر حر او بغيره ذكيت به
فظهر رهنه فثبت فالرهن مضمون وجاز رهن الذهب
والفضة وكل مكمل وموزون فان رهنه بجنسها
فهرلاكها بمثلها من الدين ولا عبرة بالجوهر وعندها
هلاكها بقيمتها ان خالفته وزنها فبقيمتها بخلاف الجنس
رهنها مكان الهلاك ومن شئ على ان يعطى بالثمن
رهنه بعينه او كفيلا بعينه صح حتى انما امانع
عن اعطائه لا يجوز للبائع فسخ البيع الا ان دفع الثمن حالا
او اوقية الرهن رهنه ومن شئ او قال لبا يوهامك
هذه احية اعطيكها الثمن فمور رهنه وعنده ابري يوسف
وديعه ولو رهنه عبد من بالف فليس له اخذ احد مما يقضاه
حصة كالمبيع ولو رهنه عينا عبد رجلين صح وكل رهن
لكل من رها او المضمون على كل حصته من رهنه فانهما

طيكيسنه وآنسكيسنه اعتبار
يوقدر

طوان جليل
كندر جنسن دن

ط
فان قضى دين احداهما
فكلها دهن عند الآخر

في حقهما فكل في نوبته كالعدل في حق الآخر ولو رهن اثنان
من واحد صح وله ان يسكن حتى يستوفى جميع حقه منهما ولو ادعى
كل من الاثنين ان هذا رهن هذا الشيء منه وقبضه وبرهنا
عليه بطل رهنهما ولو بعد موت الرهن قبل اوجكم
يكون الرهن مع كل نصف رهننا **بحق** **بالرهن** **بوجه**
على يد عدل ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح
ويستقيم قبض العدل وليس رهنها اخذ منه بل رهن الآخر ويضمن
بدفعه الى احداهما وهلاكه في يده على المرتهن فان وكل الى الرهن
العدل او المرتهن او غيره ببيع عند حلول الدين صح اي لم يسم
فان شرطت في عقد الرهن لا ينجز بالعدل ولا بالرهن المعلوم
او المرتهن ولا بغيره غيبة ورثة وبطلت وكيل ولو
وكلا بالبيع مطلقا بطلت ببيع بالتقدي والنسبة فلو رهن بعد وكيل
لا رهن وكيله ايلس او وكيله فلو رهن بالبيع بالبيع
عن بيعه بغيره لا ينجز رهنه ولا ببيع الرهن ولا المرتهن الرهن
بلا رضى الآخر فان حل الاصل والرهن غائب اجبر الوكيل على بيعه ببيع الرهن
كما جبر الوكيل بالخصوصه على بيعه غيبة موكله وكذا جبر
على شرطت بعد عقد الرهن في الاصل فان باع الرهن فتمت مقادير
وكالت شرط ايلس فان اوفاه المرتهن فاستحق الرهن وكان قائم اوله
وهلاكه كرهلاكه فان اوفاه المرتهن فاستحق الرهن وكان قائم اوله
هالكه
اب رهن غيرك مالى جفسته
وكيل

رهن

هالكه فلا مستحق ان يضمن المرتهن ويصح البيع والقبض
او العدل ثم العدل ان شاء ضمن المرتهن ويصح ان او
المرتهن ثم يؤول ويطلب القبض فيرجع المرتهن على الرهن
بدينه وان كان الرهن قائما اخذ المستحق ورجع
المشتري على العدل ثم يضمن ثم يؤول على الرهن بوجه القبض
او على المرتهن ثم المرتهن على الرهن بدينه وان لم يكن
التوكيل مشروطا الى الرهن يرجع العدل على الرهن
فقط قبض المرتهن ثم او لم يقبض وان هلكه
الرهن عند المرتهن ثم استحق فلا مستحق ان يضمن
الرهن قيمته ويصير المرتهن مسؤولا وان يضمن
ويرجع المرتهن سرا او بدينه على الرهن **بالبيع** **بصرف**
في الرهن وجناية والحناية عليه ببيع الرهن الرهن
موقوف على اجازة المرتهن او قضاء دينه فان اجاز صار
ثمنه رهنه مكانه وان لم يجز فصح لا ينفي في الاتح
فان شاء المشتري صبرا ان يفكر الرهن او رفع الامر
الى القاض ليضحي وصحة عتق الرهن الرهن وتزيره
وليسيلاده فان كان موسرا طوب بدينه ان حاله
افدا الى اعلاه

ط وان شاء يضمن
المستحق

المرتهن
العدل

فان رهنه
المستحق

ان كان الرهن عند

ان كان الرهن عند

ان كان الرهن عند

غارت الرهن باع و سته الرهن وقضى الدين فان لم يكن له رهن
 فبطل الرهن له وصياد امره بذلك **فصل** رهن عتيق
 فتم عشرة عشرة فتمت ثلثه وهو يساويها فهورهن
 برهان رهن شاة فتمت عشرة عشرة فتمت فذبح جلد
 وهو يساوي درهما فهورهن به ونساء الرهن كولد له ولبس
 وصوفه ونمى للرهن ويكون رهنه مع الاصل فان هلك
 بلائش وان بقي وهلك الاصل فقتل حصه من الدين
 الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة النماء يوم الفك
 في اصاب الاصل سقط وما اصاب النماء افترس به وتسحق
 الزيادة في الرهن ولا تسحق في الدين فلا يكون الرهن رهن
 به باخلا فالله يوسف وان رهن عبد بعد الف الف
 فذبح مكانه عبد بعد له فالاول رهن حتى يرد الرهن
 والميراث من امين في الثاني حتى يحل مكان الاول يرد الاول
 ولو ابوا الميراث من الرهن عن الدين ووهب منه فله
 الرهن هلك بلائش ولو قبض دينه او بعضه فله
 من غيره او شرى به عينا او صالحي عنه على شئ او حوال
 به على شئ هلك قبل رده هلك بالدين ويؤدم ما بين
 الرهن

الرهن قبض منه وبطل الحواله وكذا لو تصاد قاعه عدم
 الدين ثم هلك هلك بالدين **باب** اجبايت القتل
 اما عتق وهو ان يقصد ضرب بما يفرق الاجز او من سلاح
 او حديد من حيا او حبيب او كلبه او حرقه بنار وعندهما
 بما يقتل غالبا وموجب الاثم والقصاص حينئذ ان يعنى
 ولا كفارة فيه واما شبه عتق وهو ضرب بقصد اغير ما ذكر
 وموجب الاثم والكفارة والدية المغلظة على العاقلة لا
 القود وهو ما دون النفس عتق واما خطاء وهو
 في القصد بان يرمى شخصا فله صيدا او حوتيا فاذا هو
 آدمي معصوم او في الفعل بان يرمى غضا فيصيب آدميا
 واما ما اخرج من مجرى الخطاء كناية عن القلب على آخره فقتل
 وموجبهما الكفارة والدية على العاقلة واما قتل سبب
 وهو ان يضرب او يصعج حيا او غير ملكه لما اذن في ملكه
 به انسان وموجب الدية على العاقلة لا الكفارة وكذا
 يوجب حرمان الارث **باب** الا هذا
 وما لا يوجب القصاص بقتل من هو محمول الدم
 على الثابت عتقا فيقتل الحر بالحر والعبد بالمسلم بالذم
 والامانة مانع الارث

اما عتق او شبه عتق او خطاء
 او خطاء في الفعل او قتل بالاسب

النوع المذكورين عتق قتل سببا قتل شبه عتق
 الحر بولد او ربه المأخوذ
 فادم كدنيه ميراث اصابته اذ
 آدم لركه بيني قتل اقنه ميراث
 الامانة مانع الارث

ويقتل المسلم بمقتله الذي

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا يقتلان بمسئلتين بل المسئمتان من عند الله والذكر بالانثى ويقتل
 العاقل المجنون والبالغ بغيره والصبي بغيره وكامل
 الاطراف بنا قصرا او الفسخ باصله لا الاصل بغيره واجب
 الدية في مال القاتل في ثلث سنين ولا السيد بعبد ولا فرعي
 مذموم ومكاتب وعبد ولد وعبد بغيره وان وثق قصا
 على ايد سقط ولا قصاص على شريك الارباب والمولى او المخطئ
 او العشي او المجنون وكل من لا يجب القصاص ثقيله وان قتل
 عبد الرضخ لا يقتضيه حتى يحضر الرضخ والموت من وان قتل
 مكاتب عن وفاء وله وارث مع سيده فلا قصاص ولا
 ان لم يكن وفاء يقتضيه سيده وكذا ان كان وفاء ولا وارث
 غير سيده خلافا لمحمد ولا قصاص الا بالسيف والاب
 المعنوه ان يقتضيه من قاطع يده وفاء في سيده وان
 يصاحبه لا ان يعفو والقبض المعنوه والقاضي كالا
 هو الصحيح وكذا الوصي الا انه لا يقتضيه النفس من
 قتل ولد او لياكبار وصغار فلكبار الا قصاص من
 قاتله قبل كبر الصغار خلافا لهما ولو غاب احد الكبار
 ينتظر اجماعا ومن قتل جديده المرافضة من ان جرحه

اعضاري ناقص اول
 ادمي برادم قتل اول
 مقابل اول كاسيل اول
 ادم قصاص لازم كلور

ط
 بويحيى ووكو
 ويرد من ذنا اول

الاولاد
 الكبار
 من الولدين الكبار

وان نظر ادم او عصاه فلا عليه الدية وعندنا يقتضيه وكذا
 الخلاف في كل من قتل في البغية والخنق وان سكر منه قتل
 باجماع ولا قصاص في القتل بموالات ضرب السوء ومن
 جرح فلم يزل ذافرا حتى مات اقتضت من جرحه و
 اذا القى الضعيفان من المسلمين واهل الحرم فقتل
 مسلم مسلما طينة حرييا فعليه الدية والكفارة لا القصاص
 ومن مات بفعل نفسه وزيد وجدة واسد فعلى زيد ثلث
 دية ومن شجر على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء
 بقتله ولا في قتل سحر على آخر سلا حاليلا او نهارا في
 مصر او غيره او سحر على عصا ليلا في مصر او نهارا في
 غيره فقتله المشرك عليه ولا على من قتل من سرق عليه
 ليلا او نهارا ان لم يمكن الا سحر او يدون القتل وجب
 القصاص على قاتل من سحر عصا نهارا في مصر او سحر
 خيفا ونرب به ولم يقتل وجع ولو سحر مجنون او
 صبي على آخر سيفا فقتله الا فر عدا فعليه الدية في
 ماله ولو قتل رجلا صالحا عليه ثمن قيمته **القياس**
فيما دون النفس فهو فيما يمكن فيه حفظ المائنة اذا كان

ط
 ضارب اول يده ضرب يدين يديه

ط
 ومن قتل رجلا او غنما او حمار
 كل ما صاله من حنينة القاتل
 الا صالحي قيمتهم

او محمد بن كسر يد
 الاولاد كسر يد

فيقتصر بقطع اليد من المفصل وان كانت اليد المقطوعة
 وكذا الرجل في ما بين الاذن واليد من المفصل
 وضوءها وهي قائمة الا ان قلعها فيجعل على الوجه فتنظف العين
 وتقال بالعين بثمره مجاهد حتى يذهب ضوؤها في كل شدة برأعي
 فيراها باليد كالوضوء ولا قصاص وعظم سوي الفيلق
 ان قلع ويبرأ ان كان كسر طرفه في ذكره وان شئ وعقد
 او طرفه في غير ذكره ولا في نصف الساعد ولا في بقية
 براءت ولا في اللسان ولا في الذكر الا ان قطعت
 فقط وطرف المسلم والذمي سواء وحبر مجتبي علي بن القضا
 واخذ الارض لو كانت يد القاطع مثلا او ناقصة الاصابع
 او في الشاخص اصغر او اكبر يستوعب الشئ ما بين قرنيه
 وقد استوعبت ما بين قرني المشجوع بائنه ياريلون ادمه
 القصاص بموت القاتل ويعفو الاولياء ويصلحهم على مال
 وان قتل ويحب حاله او تصالح بعضهم او عفوهم ولكن بقي حصصه
 من الدية في ثلث سنين على القاتل هو الصحيح وقيل على
 العاقلة ولو قتل حر وعبد شخص فامر الحر وسيد العبد حلا
 بالتصالح وعن دمرها بالالف فصا في نصفان ويقتل الجمع

كوز جنة ريمز
 انشد قرض ابيه
 ابيه ضيق الورل
 ضيق في غصام كوز
 دوزن دوزن
 قارم لا قصاص في العظم
 سوا في صدق
 ويشد

بالفرد
 اعاقف الخرو نصف
 للعبد

بالفرد والفرد بالجمع اكفأ ان حضرا وليا وبع وان حضر
 واخذ قتل وسقط حق البقية ولا يقطع يدان بيد واحدة
 وان اقر اسكتنا فقطعا معا بل يضمنان دية فان
 قطع رجل يميني رجلين فلهما قطع يمينه ودينه بينهما
 ان حضر معا وان حضرا حدهما وقطع فلهما الدية
 وصح اقرار العبد ويقتصر به ومن رمى رجلا عمدا فقتل
 الى اخره فانا اقتضى الاول وعلى عاقلة الدية للثاني
 ومن قطع يد رجل ثم قتل اخذ برهما مطلقا ان
 تخلفا برهما سواء وان اختلفا عدا وخطا اخذ برهما
 لان كانا خطابين بل يكفي دية وفي الهدى يؤخذ برهما
 وان عدها يقتل فقط ولو ضرب مائة سوط فبرأ من
 ومات من عشرة وجبت دية فقط وان جرحه وبقي
 الاثر ولم تمت تحت حكومة عدل ومن قطعت يد عمدا
 فعفا عن القطع في مات منه فعفا طوع الدية في مال
 عندها هو عفو عن النفس وان عفا عن القطع وما
 يحدث عنه او عن الجناية فهو عفو عن النفس اجماعا
 والعهد من كل المال والخطا من ثلثه والشئ كالقطع من الاعضاء الانسانية

من قطع يد رجل ثم قتل اخذ برهما مطلقا ان
 تخلفا برهما سواء وان اختلفا عدا وخطا اخذ برهما

حكومة عدل بدو دية اول مضرته اول ادم كوكه
 اعتبار ايدر في مضرته اول مضرته اول ادم
 آدم بش يوز غروش ايدر في مضرته اول ادم
 يوز التي غروش ايدر اول التي غروش الورل ايدر
 حكومة عدل وقس عليه سالي
 نقصا في طول رين
 معنك حكومة عدل

فالعفو في الخطا عن من ثلث ماله
 العفو عن الخطا

وان قطعت ارجاء يد رجل فتزجرها على يده ثم مات فعليه
 من مثلها وعليها الدية في مالها ان عداو على عاتقها ان خطا
 وان تزجرها على اليد وما يحدث منها او على الجناية ثم مات فعليه اي رجل
 مبرر المتار في العمد ويرفع عنه العاقلة مقدار في الخطا والباسم الذي
 وصيته لهم فان خرج من الثلث سقط والا فقدر ما يخرج منه
 وكذا الحكم عند في الصورة الاولى ومن قطعت يده فمات
 بعد ما اقتص من القاطع قتل قاطعه ومن قتل ولي عدا
 فمقطوع يد قاتله ثم عفا عن القتل فعليه دية اليد ومن قطعت
 يده فاقص من قاطعه فمات في نفسه فعليه دية النفس خلافا
 لهما فيهما باب الشهادة في القتل واختبار حاله القود حيث
 للوارث استداء لا بطريق الارث فلا يكون احد من خصما عن
 البقية فيه بخلاف المال فلو اقام احد اثنين حجة بقتل ابيهما عدا
 والاخر غائب لزم اعادة شرهما بعد عود الغائب خلافا لهما وفي
 الخطا والدين لا يلزم ولو برهن القاتل على عفو الغائب
 فالجاء خصم وسقط القود وكذا لو قتل عبد رجلين و
 احدى غائب ولو شهد وليا قصاص بعفو اخيهما الغائب
 فان صدقهما القاتل فقط فالدية بينهم اثلاثا وان كذبهما
 فلا شيء

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

على شئ لهما ولا شيء لثالث الدية وان صدقهما احوهما
 فقطع من الثمانين في ثلث الدية ثم يخذل من
 وان اختلف شاهد القتل في زمانه او مكانه او الله او
 قال احدهما ضربه عصا وقال الاخر لا ادري ماذا فعلت
 بطلت وان شهدا بالقتل وجهلا الالة لزم الدية ولو
 اقر كل من الرجلين بقتل زيد وقال وليته قتلنا جميعا
 فله قتلها ولو شهدا بقتل زيد عدا او آخر ان بقتل
 اياه وادعى وليته قتلها القتل والعبرة بحالة التي
 لا الوصول في ثبوت حاله كذا في الامم فلو روى
 مسلما فارتد فوصل اليه فمات تجب الدية خلافا لهما ولو روى
 مرتدا فمات قبل الوصول لا يجزئ بالاتفاق وان روى
 عبدا فاعتق فوصل فعليه قيمته عدا وعند محمد ففضل
 ما بين قيمته مرثيا وغير مرثي وان روى من ثم صدق ففضل
 فوصل وجب الجسر وان رماه جلالا فاهرم فوصل فلا
 وان روى من قضي عليه برجم فجمع شره فوصل لا يجزئ
 ولو روى من قضي عليه برجم فجمع شره فوصل لا يجزئ
 ولو روى من قضي عليه برجم فجمع شره فوصل لا يجزئ

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

قائلك فرشدني

فمن هذه المذكورات حكومة عدل

فصل في التجهة حكومة عدل وعند مدح في القصاص
كالوضحة والسجاج يقتص بالوجه والرأس والجائفة
بالجوف والجنب والظهر وما سوى ذلك جرحا وحسنا
حكومة عدل وهي ان تقوم عند الاثر ومعها نقص
من قيمة وجبت نسبة دينه وبقيته وفي اصابع اليد ومنها
او مع الكف نصف الدية ومع نصف الباقي نصف الدية
وحكومة عدل وفي كف في اصبع عشر الدية وان في اصبع
او اربعة الاصبعين ويدخل الاقل فيه وان في يدين
اصابع فدية الاصابع وهي ثلثة اعشار اجماعا وفي قطع
الاصبع الزائدة حكومة عدل وكذا في الشارب وحمة
الكوسج ونحو الرجل وذكر الحنفي والعيني ولسان
الافرس واليد الشلاء والعين العمور والرجل العرج
والسن السوداء وكذا في عين الطفل ولسانه وذكره
اذ لم يعلم شيء ذلك ما يدل على ابصاره وتحرك ذكره
وكلامه وان شئ جلا فذهب عقله او شعر رأسه دخل
ارش الموضحة والدية وان ذهب سمعه او بصره او
كلامه لا يدخل وان ذهب لحيته فلا قصاص و
الاصابع

في هذه المذكورات حكومة عدل

ويجب ارشها وارش العينين وعندهما القصاص الموضحة
والدية في العينين ولا قصاص في اصبع قطعت فنت
اخرى وعندهما يقتص في المقطوعة ويجب الدية في الاخرى
ولو قطع مفصلها الا على فتل ما بقي فلا قصاص بل الدية
فيما قطع وحكومة فيما شل ولا لو كسر نصف سن فلو
باقيها بل دية السن كلها وكذا الواح او احضرا واصغروا
ولو اسودت كلها بضرته وهي قائمة فالدية في الحناء على
العاقلة وفي العمد في مال ولو قلع سن رجل فبنت
مكانها اخرى سقط ارشها خلافا لما هو في سن الصبي
سقط اجماعا وان اعاد الرجل سنه المقلوعة الى
مكانها فبنت عليها اللحم لا يسقط ارشها اجماعا وكذا
لو قطع اذنه فالصقرا فالتحيت ومن قلع سن سنين
فاقتص من قاتلها ثم بنت فعليه دية سن المقتص منه
ويشأ في اقتصاص السن والموضحة جوا وكذا لو
ضرب سنه فتم كس فلو جلد القاض فحيا المضروب
وقد سقطت سنه فاختلغا في سنه فلو طرأ فان
قبل مضى السنة فالقول للمضروب وان بعد مضى
الاصابع

برودة عظم ظاهر اوله

جولاق اوله

جولاق اوله

بقي فتل وشرب بعض وبكره

اختلاف ابدان اول

فالمضارب ولو شجرجا فالختم ونبت الشرو لم
 يبق لها اثر يسقط الارش وعند ايج يوجده بحسب
 الالم وحكومت عدله وعند مجده اجرة الطبيب وكذا
 لو جرح بضرب فزال اثره وزن بقي فحكومة عدله بالاجماع
 ولا يقص الجرح او طرف او موضع الا بعد البرء وكل عميد
 سقط فيه الصود لشبهة كقتل الاب منه فالدية فيه في قتل عميد
 فمال القاتل وعمد الضرب والحسن خطاء ودية على
 عاقلة ولا كفارة فيه ولا حرمات ارض والمقتول كالحي
 ومن ضرب بطن امراة فالتقت جنينا ميتا فله
 عاقلة غرة خمسمائة درهم فان القصة حيا فمات فدية و
 ان ميتا فماتت الام فغرة ودية وان ماتت فالقصة حيا
 فمات فدية ودية وان ميتا فماتت فماتت فدية ودية
 في الجنين ورش عنه ولا يوش منه المضارب في جنين الامه
 نصف عنه قيمته لو ذكر او عشي قيمته لو انثى وعند ايج
 ان نقصت الام ضمنت نقصانها والا فلا ضمان فان ضربت
 فحرسيد صاحبها فالقصة حيا فماتت فدية لادنية
 ولا كفارة في الجنين والمستبين بعض خلقه كتاب خلق

ط براد ملك
 ديتي اون بيكر دهم
 عشرين لوز درم
 غرة در لوز بشون
 فاذن دية اتم الجون
 لانهم كلور

ان قطع في القاتل
 بعض اغضائه
 او بعضه
 او بعضه

وان شربت دواء وعالجت فوجها فطرح جنينها والحي
 عاقلها ان فعلت بلا اذن ابيه وان ناذنه فلا ضمان
 في الطريق من احدث في الطريق العامة كنيقا او غيرا
 او جرحا او دكانا وسعة ذلك ان يضربهم ولكل منهم مائة درهم
 في الطريق الخاص لا سعة بلا اذن الشكاو
 ان لم يضروا على عاقلة دية من مات بسقوطها فماتت
 لو عثر بنقضه ان وان وقع العاشر على اخي فماتت
 فالضمان على من احدثه وان اصابه طرف الميزاب الذي
 في الحائط فلا ضمان وان الطرف الخارج ضمن كمن حفر
 او وضع حجر في الطريق فتلف به انسان وان تلف به اية
 فضمانها في ماله والقاء التراب واختاذ الطريق كوضع
 الحجر وهذا اذا فعله بلا اذن الام فان فعل شيئا من ذلك
 باذنه فلا ضمان ولو مات الواقع في برجوعه او غما فلا
 ضمان على حافره وان بلا اذن وعند مجده عليه الضمان
 وكذا عند ايج يوجده في الغم لا في الجوع وان وضع حجر
 فخاه اخر فضمان ما تلف على الناز ولو اضرع جنينا ميتا
 في داره بامر باعها فضمان تلف به عليه وكذا لو وضع

١٦٩

بش يرضع عنده
 اي دية الولد غرة دية
 لانهم كلور
 لانهم كلور
 لانهم كلور

ان قطع في القاتل
 بعض اغضائه
 او بعضه
 او بعضه

حشيشة في الطريق ثم باعها وبرئ الى المشتري ثم افترقا
 المشتري ففهم ان ما تلف به على البايع ولو وضع في الطريق
 حمارا فاحرق شيئا ضمنه ولو احرق ما بعد ما حرقه كشيء يرجع الى
 موضع آخر لا يضمن ان كانت ساكنة عند وضعه ويضمن
 من حمل شيئا في الطريق ما تلف سقوطه منه وكذا من ادخل
 حصيرا او قنبرا او حصاة الى مسجد غيره بلا اذن فعطبت
 احد خلاها ولو ادخل هذه الاشياء الى مسجد لا يضمن
 اجماعا وكذا لو تلف شيء بسقوط رداءه وهو لا يضمن
 جلس في المسجد غير متصل فعطبت احد ضمنه خلاها
 ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلوة او للتعليم او لقراءة
 القرآن او نام فيه في اثناء الصلوة وبين ان يمر فيه او
 يصعد للحدوث ولا يضمن مسجد حته وغيره واما المقتطف
 ففيل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بلا خلاف وفي الجالس
 مصليا لا يضمن اجماعا وان من غير اهله ولو استأجر امرءا عاملا
 رب الدار عملة لا يخرج الجناح او الطلة فيلحق به شيء
 فالصحيح ان عليه ان قبل فراغ عمله وان بعد
 فعله ويضمن من كتب الماء في الطريق العام ما عطبت
 وكذا

هلاك
 اوله
 فاكدي
 حله سنة
 مبدية

اعطاني ايد
 كسب سلب
 اعمه هلاك
 اوله
 طوطه

وان كان التلطف
 بعد العمل
 هلاك اوله
 وكذا

دس حيا اذ زير

طريق العام اصله
 هلاك منه احد

وكذا ان رشح تحت يراق او توضع بينه وبينه
 الطريق وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذة
 وهو من اهله او قعد في راه او وضع متاعه لا يضمن وكذا
 ان رشح ما لا يترك عادة او بعض الطريق فيقع المار
 المرو عليه ووضع الحشيشة كالرشح استيعاب الطريق
 وعدمه وان رشح فناء جانوبه باذن صاحبه فالضمان
 على الامر استحقاقا لو استأجره ليدفن فيه فناء جانوبه
 فتلحق به شيء بعد فراغه ولو كان امرة بالبناء في وسط
 الطريق فالضمان على الاجير ولو كتب الطريق لا يضمن
 تلف بموضع كسبه ولو جمع الكسب في الطريق ضمن
 ما تلف به او لا ضمان فيما تلف به شيء فعمل الملك او فناء
 له فيه حق التصرف بان لم يكن للعامة ولا متركا لاهل
 سكة غير نافذة وان استأجر من حفرة في غير فناء
 فالضمان على المستأجر ان لم يعلم الاجير ان غير فناء
 ان علم فعل الاجير وان قال هو فناء وليس له حق
 الحفر فالضمان على الاجير فناء وعلى المستأجر استحقاقا
 ومن بنى قنطرة بغير اذن الامم فتعد احد المرو عليه

ط سوبرتي بشقه يردن كور مشر
 طريق عامه بفش اوله كذا تلف
 اوله فناء اوله

وكان
 كسب سلب
 دكل حقير

اى اجير
 بيم ملكه

كوبري مناسنه

حَقُّهُ عَلَى ضَمَانٍ عَلَى الْبَازِ **فَسَلِّمْهُ** إِنْ مَالَ حَائِطٍ إِلَى
 طَرِيقِ الْعَامَةِ فَطَوْلِبَتْ بِهِ نِقْضُهُ مِنْ مَسْلَمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ وَاشْتَرَدَ
 عَلَيْهِ فَلَمْ يَنْقُضْهُ فَمُدَّةٌ يَكُنْ تَقْضِيهِ فِيهِ بِقَلْبٍ بِنَفْسِهِ
 مَالٍ مِنْ عِنْدِ عَاقِلِيَةِ النَّفْسِ وَهُوَ الْمَالُ وَكَذَا الْوَطْلُ بِنَفْسِهِ مِنْ
 يَلِكِ نَقْضِهِ كَالْبَطْفَلِ وَوَضِيهِ وَالرَّهْنُ بِنَفْسِهِ الرَّهْنُ وَ
 الْعَبْدُ التَّاجِرُ وَالْمُكَاتِبُ لَا يَضْمَنُ إِنْ بَاعَ بَعْدَ الْإِشْرَادِ وَ
 سَلَّمَ إِلَى الْمُشْتَرِي فَقَطْ وَلَا إِنْ طَوَّلَتْ مِنْ لَيْلِكَ كَالْمُشْتَرِي
 الْمُسْتَرْهَنِ وَالْمُسْتَأْجِرِ وَالْمُودَعِ وَإِنْ سَاهَ مَا تَلَا ابْتَدَأَ مِنْ
 مَا تَلَفَ بِسُقُوطِهِ وَإِنْ بَطَّلَ بِنَقْضِهِ كَمَا فِي شُرَاعِ الْجَنَاحِ
 وَخَوْفِهِ وَإِنْ مَالَ إِلَى دَارٍ رَجُلٍ فَالْطَّلِبُ لِمَنْ بَرَأَ وَكَانَ لَهَا
 فَيُفْتَحُ تَاجِيلُهُ وَابْرَادُهُ وَلَا يَصِحُّ التَّاجِيلُ فِيمَا مَالَ إِلَى طَرِيقِ
 وَأَوْضُنِ الْقَاضِي أَوْ الْمَشْرَدِ وَلَوْ كَانَ الْحَائِطُ بَيْنَ جَمْعٍ بَيْنَ فَرْجٍ
 فَاشْتَرَدَ عَلَى أَحَدِهِمْ مِنْ جَمْعٍ مَا يَلْفُ بِهِ وَعِنْدَهَا نَقْضُهُ
 وَإِنْ حَفَرَ أَحَدُ ثَلَاثَةِ دَارٍ لَهَا بَعْدَ بَرِّ الْبَغِيرِ ذَنْ شَرِكِيَّةٍ
 أَوْ بَنَى حَائِطًا ضَمِنَ ثَلَاثَ مَا تَلَفَ بِهِ وَعِنْدَهَا نَقْضُهُ
بَابُ بَيَانِ أَنْبَاءِ خَلِيسٍ بِإِضْمَنِ الرَّاكِبِ مَا وَطَّئَتْ دَابَّتُهُ
 أَوْ أَصَابَتْ بِيَدِهَا أَوْ رَجُلًا أَوْ رَأْسًا أَوْ كَدَمًا أَوْ
 حَبْطًا

سَوِيلُ كَدَمٍ أَوْ جَمْعٍ بَيْنَ كَوْنٍ
 صَكْرُهُ بَرَّادُ أَوْ زَرِينَةُ
 هَدْمُ أَوَّلِهِ دَوَارٌ

بَرِّ الْبَغِيرِ
 بَرِّ الْبَغِيرِ

أَوَّلُ قِيْدِهِ أَوَّلِي
 أَوَّلُ قِيْدِهِ

بَرِّ الْبَغِيرِ
 بَرِّ الْبَغِيرِ

بَرِّ الْبَغِيرِ
 بَرِّ الْبَغِيرِ

بَرِّ الْبَغِيرِ
 بَرِّ الْبَغِيرِ

أَوْ حَبْطًا أَوْ صَدَقَتْ لَهَا مَا نَقَضَتْ بِرَجُلٍ أَوْ ذِمِّيٍّ
 أَوْ ذِمِّيٍّ أَوْ قَفَرًا وَلَا مَا عَطَتْ بِرَجُلٍ أَوْ ذِمِّيٍّ
 مَوْقِفَةً لِأَجَلٍ فَإِنْ أَوْ قَفَرًا لَا لِأَجَلٍ ضَمِنَ مَا عَطَتْ فَإِنْ أَصْلَبَتْ
 بِيَدِهَا أَوْ رَجُلًا بِأَحْضَاةٍ أَوْ نَوَاحٍ أَوْ نَارٍ غَيْرَ أَوْ حِجَابٍ بَوَظَرِيٍّ دَابَّةٍ سَجِيرَةٍ أَسَدَةٍ
 صَغِيرًا فَقَدْ عَمِيَ عَيْنًا أَوْ أَمْرًا تَوْبًا لَا يَضْمَنُ وَإِنْ كَبِيرًا
 وَيَضْمَنُ الْقَائِدُ مَا يَضْمَنُ الرَّاكِبُ وَكَذَا الْإِثْقَانُ فِي الْأَحْصَانِ
 وَقِيلَ يَضْمَنُ النِّقْضُ أَيْضًا وَلَا كِفَارَةً عَلَيْهِمَا وَلَا حِمْلًا
 أَرْتِ أَوْ وَصِيَّةً بخلاف الرَّاكِبِ وَإِنْ أَحْمَرَ جَمْعُ الرَّاكِبِ
 وَالْقَائِدُ أَوْ الرَّاكِبُ أَيْضًا يَضْمَنُ الْقَائِدُ عَلَيْهِمَا وَقِيلَ
 عَلَى الرَّاكِبِ وَأَخَذَهُ وَإِنْ أَصْطَلَمَ فَارْسَامُهُ أَوْ
 مَا شَبَّاهُ فَإِنَّا ضَمْنُ عَاقِلَةٍ كُلِّ دَيْتٍ الْآخِرُ وَإِنْ تَخَادَمَا
 حَبْلًا فَانْقَطَعَ فَإِنَّا فَا نَوْ قَوَاعِي ظُهُرِهَا فَرَمَاهَا
 عَلَى وَجْهِهَا فَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ دَيْتٍ الْآخِرُ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِدْيَةً
 مِنْ عَلَى وَجْهِهَا عَلَى عَاقِلَةٍ مِنْ عَلَى ظُهُرِهَا وَإِنْ قُطِعَ الْغُرُ
 الْحَبْلُ فَإِنَّا فِدْيَتُهُمَا عَلَى عَاقِلَةٍ وَإِنْ سَاقَ دَابَّةً فَوْقَ
 سَرَجِهَا أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أَوْ رَأْسًا أَوْ كَدَمًا أَوْ حَبْطًا
 وَكَذَا الْقَائِدُ قَطَارًا وَطَرًا بَعْدَ مَنْزِلِ انْسَانًا أَوْ نَفْسًا عَلَى

قَوْرَةُ إِلَهٍ غَرَبَ أَيْلَسَهُ تَلَفَ أَيْلَسَهُ

مَطْعِيٍّ مَطْعِيٍّ أَيْحُونَ

بَوَظَرِيٍّ دَابَّةٍ سَجِيرَةٍ أَسَدَةٍ

أَصَابَتْ أَيْدِيَّ أَدَمٍ أَوَّلِهِ

سَوْرَانِ أَدَمٍ

سَوْرَانِ أَدَمٍ

سَوْرَانِ أَدَمٍ

سَوْرَانِ أَدَمٍ

سَوْرَانِ أَدَمٍ

سَوْرَانِ أَدَمٍ

سَوْرَانِ أَدَمٍ

سَوْرَانِ أَدَمٍ

سَوْرَانِ أَدَمٍ

سَوْرَانِ أَدَمٍ

سَوْرَانِ أَدَمٍ

حَائِطٌ وَفَوْزٌ خَيْرٌ

نَظَرُ الْقَدْرَةِ بِرَشْيٍ أَصَابَتْ أَيْلَسَهُ أَوَّلُ أَدَمٍ أَوَّلِهِ

بَرِّ الْبَغِيرِ
 بَرِّ الْبَغِيرِ

عاقلته والمال في ماله وان كان مع الفاعل لدا سابق فالنفا
 عليه ما فان ربطا على قطار يغير علم فائده فعصب
 انسان ضمن عاقله القائله لدية ورجوعا على عاقله اول دين دون صاحبته
 الربط ومن ايسل بهيمة او كلبا وساق ضمن ما اصاب
 في فوره وفي الطريق لا يضمن وان ساقه وكذا في الدابة و
 الحلب ان لم يسبق او انفلتت بنفسه باليد او نزارا
 فاصلت مالا او نفقا ومن ضرب دابة عليه باليد او خشا دور
 فقتلها او ضربت بيدها احد او نفقت فصدمته فقتل
 ضمن هو لا الراكب ان فعل ذلك حاله ان او ففها دابة
 لا في ملكه فعليه ما وان نفقت الناحية فدمه هدر وان
 القيت الراكب فضا له على الناحية وان فعل ذلك باذن
 الراكب فهو كفعل الراكب لكن ان وطئت احد او ففها
 بعد التحنن بالاذن فدته عليه ما ولا يرجع الناحية على
 الراكب في الاصح كما لو امر صبياسم على دابة به
 شمسها فوطئت انما فقتل لا يرجع عاقله البقر
 بما عزموا من الدية على الامر وكذا لو ناول الصبي سلاحا
 فقتل احد او كذا الحكم في تخشعها ومعه فائد او سلق
 دورتي ورسه اي دابة وان

كندريك ملك
 نك غير
 ابن طور
 ديدان آدم ايله
 ضارب اوزرني
 واجبر

وان تخشعها شيء منصوب في الطريق فالضمان على من
 نصبه ولا فرق بين كونه الناحية صبي او بالغ او ان
 كان عبدا فالضمان في رقبته وجميع ما له هذا الفصل
 والذي قبله ان كان الراكب ادميا فالدية على
 العاقله وان كان غيره فالضمان في مال الجازي ومن
 فقاه عين شاة فصايب ضمن ما نقصها او وعين
 الفرس او البغل او الحمار او بعير الحمار او بعير ربح
 القيمة **باب حبة الرقيق** و **حبة الجنين**
 المملوك لا توجب الادفعاء واحد الوكيل للدفع
 والاقية واحدة لو غير محكر له فلو جنه عبد خطاء
 فان شاء مولاه دفعه بها ويملكه وليها وان شاء
 فذاه بارشها حكمة حالا وان ملك العبد قبل ان
 يختار شيئا بطل حق الجنين عليه وان بعد ما اختار
 الفداء لا يبطل فان فذاه فجنني فالحكم ذلك وان
 جن جنينا يثن دونه بها فقتل فقتل حانة بنسبه
 حقوقها او فذاه بارشها فان باي او وطئت
 او اغتقمه او دبره او استولدها غير عالم بها ضمن
 جارية مبدية قله

ربات ايتها عبيدي
 اولاد خال
 اولاد خال

الارش كان لو علق عتقه بغير ربه او بعد الاقل من قيمته ومن
 الارش وان عاظمها الارش وان عاظمها صحت الارش كما لو علق
 عتقه بغير ربه او رقيه او شجره ففقد وان قطع عتقه بغير ربه
 ففقد اليه فاعتقه فشرى فالعبد صلي بالجناية وان لم يكن
 اعتقه يرد على سيده فيقارن او يعفو وكذا لو كان الفاعل حراً
 فصاح بالمقطوع على عبد فذفع اليه فان اعتقه ثم شرى فهو
 بها وان لم يعتقه فشرى رده واقتد وان جاز ما ذون مدبون
 خطاء فاعتقه غير عاظمها ضمن لرب الدين الاقل من قيمته و
 من دينه ولو الى الجناية الاقل من قيمته ومن ارشها
 ولو وليت ما ذونه يباع معها في دينها ولو حنت وولدت
 لا يدفع في جنايتها ولو افرج رجل ان زيداً حر عبيده
 فقتل له العبد والى المقتل خطاء فلا شيء له وان قال
 معيق قلت اخا زيد قبل عتقه وقال زيد بل بعدة فالقول
 للمعيق وان قال المولى لا يمتا عتقه اقطع يدك قبل
 العتق فقالت بل بعدة فالقول له او كذا كل ما نال منها الا الجاه
 والعلة وعند محمد يضمن الاشياء بعينه يؤمر بردوها اليها و
 امر عبد مجبور او صبي صبياً بقتل رجل فقتله فالدية على
 عاقلة

عاقلة القاتل ورجوعه على العبد بعد عتقه لا على الصبي الا امر
 ولو كان ما موراً العبد مثله دفع السيد القاتل او فداه ان
 كان خطاء او المور المأمور صغيراً او لا يرجع على السيد في
 الحال ويجب ان يرجع عليه بعد عتقه بل الاقل من قيمته
 من العداة وان كان عداً او المأمور كبيراً اقتص وان قتل عبد
 حراً من كل صفة منها ولتأني ففعل احدولي كل منها
 دفع نصف الاخرين او ميسر يديه لهما وان قتل حراً
 عداً او الاخر خطاء ففعل احدولي العبد ميسر يديه والى الخطاء
 ونصفها الا احدولي العداة دفع اليه بقتله اثلاً او عولا
 وعند محمد ارباعاً من اربعة وان قتل عبد لاثنين قريباً لهما
 ففعل احداهما بطل الكل وقال لا يدفع العا في نصف نصيب الاخر
 او يدفع ربع الدية وقيل محمد مع الامام **فدية** دية
 العبد قيمته فان كانت قدر دية الحر او اكثر نقيضت عن دية
 الحر قدر ما قيمته الرقيق ففخ يده نصف قيمته عشرة داهم
 وكذا لو كانت قيمة الامه كدية الحر او اكثر ففخ قيمته العشرة

تجزي ديمك
 نصف اولها
 ممكن دكل

عبد مملوك
 او مملوك
 او مملوك

بِالْفَتْ مَا بَلَغَتْ وَمَا قَدَرَتْ مِنْ دِيَةِ الْحَرِّ قَدَرَتْ مِنْ قِيَمَةِ الرَّقِيقِ فَفِيهِ قِيَمَةُ الْعَبْدِ
 نَصْفَ قِيَمَتِهِ وَلَا يَزَادُ عَلَى خُمُسِ الْآنَ وَرَأَى الْأَخْيَرُ وَمَنْ قَطَعَ يَدَ
 عَمَلِ عَبْدٍ عَمَّا فَاعَقَتْ فَشَرُّ أَقْصَرِ مِنْهُ أَنْ كَانَ وَارِثُهُ سَيِّدُهُ
 فَقَطَّ وَالْأَفْلَاوُ عِنْدَ لَا أَقْصَصَ مِنْ أَصْلِهِ أَوْ عَلَيْهِ أَرْشُ الْيَدِ
 وَمَنْ أَقْصَرَ الْحَبْلُ عَنِ الْقَتْلِ وَمَنْ قَالَ لِعَبْدِهِ أَحَدًا كَأَحَدٍ
 فَشَحَافَتَيْنِ فِي أَحَدٍ فَارْشَاهُ لَهُ وَأَنْ قَتَلَا قَدَرَتْ حُرَّتُهُ
 وَقِيَمَةُ عَبْدٍ إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ وَاحِدًا أَوْ إِنْ قَتَلَا كَلَامًا وَاحِدًا
 وَقِيَمَةُ الْعَبْدَيْنِ وَمَنْ فَقَّاهُ عَنْ عَبْدٍ فَانْشَأَ سَيِّدُهُ دَفْعَةً
 وَاحِدَةً قِيَمَتُهُ أَوْ أَمْسَكَ وَلَا شَيْءَ عِنْدَهُمَا إِنْ أَمْسَكَ فَلَهُ إِنْ
 دَفَعَتْهُ نَقْصًا **فِي الْقَتْلِ** وَإِنْ جَنَى مَدِيرًا أَوْ قَامَ وَلَدٌ مِنْ
 السَّيِّدِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقِيَمَةِ وَمِنْ الْأَرْشِ وَإِنْ جَنَى أُخْرَى شَارِكًا
 وَلِيَّ الثَّانِيَةِ وَلِيَّ الْأَوَّلِيَّ فِي الْقِيَمَةِ إِنْ دَفَعَتْ إِلَيْهِ بِقَضَاءٍ
 وَالْأَفَانِثُ أَتْبَعَ كَأَوَّلِيَّ الْأَوَّلِيَّ وَإِنْ شَاءَ أَتْبَعَ الْخَوَلَاءَ
 وَعِنْدَهَا يَتَّبَعُ وَلِيَّ الْأَوَّلِيَّ بِكُلِّ حَالٍ وَإِنْ أَعْتَقَ الْمَوْلَى الْمَدِيرَ
 وَقَرَّبَهُ جَنَابًا لَا يَلِمْهُ إِلَّا قِيَمَةُ وَاحِدَةٍ وَأَنْ أَقْبَلَ الْمَدِيرَ

مدبر سیدی تد
 بیوا عش موبیل
 خدمت ایل

بجناية

بِجَنَابَةٍ خَطَا لَا يَلِمْ شَيْءٌ فِي الْحَالِ وَلَا يَنْفَعُ عَقْفُ **بِأَعْيُنِ**
عَصَبِ الْعَبْدِ وَالْمَدِيرِ وَالْجَنَابَةِ فِي ذَلِكَ لَوْ قَطَعَ
 سَيِّدُهُ يَدَ عَبْدِهِ فَخَصَّصَتْ مِنَ الْقَطْعِ يَدَ الْغَاصِبِ ضَمِنْ
 قِيَمَتِهِ مَقْطُوعًا وَأَنْ قَطَعَ سَيِّدُهُ يَدَهُ عِنْدَ الْغَاصِبِ فِي يَدِ
 الْغَاصِبِ لَوْ عَصَبَ مَجْرُومًا مِنْهُ فَإِنْ يَدُهُ ضَمِنْ وَلَوْ عَصَبَ
 مَدِيرًا فِي عَيْنِ غَاصِبٍ ثُمَّ عِنْدَ سَيِّدِهِ أَوْ بِالْعَكْسِ ضَمِنْ سَيِّدُهُ قِيَمَتُهُ أَوْ يَدُهُ
 لَهُمَا أَوْ رَجَعَ نِصْفُهَا عَلَى الْغَاصِبِ وَدَفَعَتْ إِلَى الْأَوَّلِيَّ وَالصُّوْرَةَ
 الْأَوَّلِيَّ ثُمَّ رَجَعَ بِهَا نِصْفًا عَلَيْهِ وَعِنْدَ مَدِيرِهِ لَا يَدْفَعُ وَلَا يَرْجِعُ ثَانِيًا
 وَفِي الصُّوْرَةِ الثَّانِيَةِ يَدْفَعُ وَلَا يَرْجِعُ ثَانِيًا بِالْإِجْمَاعِ وَالْهَقِيقِ
 فِي الْفَصْلِ كَالْمَدِيرِ الْأَوَّلِيَّ يَدْفَعُ وَفِي الْمَدِيرِ يَدْفَعُ الْهَقِيقِ
 وَحُكْمُ تَكَرُّرِ الرُّجُوعِ وَالِدَفْعِ كَمَا فِي الْمَدِيرِ بِوَاحِدَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ
 وَلَوْ عَصَبَ مَدِيرًا مَرَّتَيْنِ فِي عَيْنِهِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ غَرَسَ
 سَيِّدُهُ قِيَمَتَهُمَا وَرَجَعَ بِهَا عَلَى الْغَاصِبِ وَدَفَعُ نِصْفِهَا إِلَى وَلِيِّ
 الْأَوَّلِيَّ وَرَجَعَ بِهِ عَلَيْهِ ثَانِيًا اتِّفَاقًا وَقِيلَ فِي خِلَافِ مَدِيرٍ
 وَمِنْ عَصَبِ صِيَاهِرَاتٍ يَدْفَعُ فِي أَوْجَعِ فَلَاشَيْءَ عَلَيْهِ كَتُورًا أَدَمَ أَوْ زَوْجِيهِ غَاصِبِ

الحماره غاصب
 موت اوله

وان بضاعة او نرسل حية فوج عاقلة ربيته ولو قتل
بشيء من ذلك
صلى عبد الله عنده من عاقلة وان كل طعاما
او اكله الا او دعا عنده فلا ضمان خلافا لابي يوسف ولو ادعى
عنده مال فاستقره لغيره بعد العتق لا ضمان
والاقراض والاعارة كالايدي فيها والمراد بالصبي العاقل
في غير العاقل يضمن المال ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل
مالا ائلفه بلا ايدي ونحوه **باب القمات** اذا وجد ميت في
مكة به اثر القتل من جرعة او خروج دم من اذنه او عينه او اثر
خفق او ضرب ولم يدر قاتله وادعى وليه قاتله على اهلها
او بعضهم ولا يثبت له خلف من مورثها من غير اختيارهم ولو ادعى
بالله ما قتلناه ولا علمناه له قاتلا ثم قضى على اهلها بالدية
وما تم حلقه كالكبير ولا يحلف الولي وان لو شق فان نقص اهلها
من الجنائي كدركت العين الى ان يتم ومن نكل جيسر حرمه
ومن قال من قتل فلان استثناه في عيبه وان ادعى الولي القتل
غيره قتلته عنهم ولا تقبل شهادتهم على غيرهم خلافا

عَبْدِي تَجَوَّزَ بِنَانَهُ دُونَ مَنَعِ الْوَلَدِ
طُوبَى لِمَنْ يَقْسَمُ عَلَى اَهْلِ الْحَيَاةِ الَّذِينَ وَجَدُوا الْقُلُودَ
فِيهِمْ دَرَرْ عَلَى اسْمِهِ بِغَيْرِ الْاَسَامِ وَهُوَ
إِيمَانٌ يَقْسَمُ عَلَى اَهْلِ الْحَيَاةِ مَنْ

ط اي اذا وجد قط تام الخلق به اثر الاشارة المذكورة
فهذه كالجميع في الاحكام المذكورة لان الظاهر ان تام
الخلق يفضل حيا دارج

[illegible][illegible]

لها ولا على بعضهم ان ادعاه اجماعا ووجود اكثر البدن
او نصفه مع الرأس كوجود كل واحد على البصير مجنون
امرأة وعبد ولاقته ولادته في ميت لا انزله او يخرج الدم
من فيه وانفه او دبره او ذكره او وجودا قل من نصفه ولو مع الرأس
او نصفه مشقوقا بالطول وان وجد على دابة يسوقها رجل
فالدابة على عاقلة وكذا لو كان يقودها او راكبها وان اجتمعوا
فعلهم وان وجد على دابة بين فوتين فعلى اقربها وان وجد
في دار نف فعلى عاقلة وعندھا الاش فيه وان وجد في دار نف وجد
انسان فعلى القمى وعلى عاقلة الدابة وان كان العاقلة حقيقا
يدخلون في القمى ايضا خلافا لاي يوفى والا كرت العين عليه
والقمى على الملك دون السكان وعند ابي يوسف على الجميع
على اهل الخطة ولو بقية منهم واحد دون العشرين وعند علي بن ابي طالب
ايضا وان لم يبق من اهل الخطة احد فمن على العشرين وان يبق دار
ولم يقض فعلى الباقى وعند علي بن ابي طالب وفي البيع خيرا على اليد
وعند علي بن ابي طالب ولا تدس عاقلة ذي اليد الابحجة انما له

بر آن اوزند میت دار کیست که در کعبه کبریا
پند میت بود که در کعبه کبریا

فائدة الدابة وسوقها وركبها إيت

[illegible]

وَعِنْدَهَا مِنْ يَمِينِهَا الْمَكْرَمُ وَالْأُتَى عَاقِلَتُهُ فِي يَدِهَا الْأَجْحَةُ الْأَهْلُ

وان وجد في دار مشتركة بينهما ما مختلفه فالقمتا والدية
على الدوس وان وجد في سفينة فعلى من فيها من الملاحين والكا
وان وجد في محلة فعلى اهلها وان بين قريتين فعلى اقربهما
او وجد في سوق محلول فعلى المالك وعنده يوسف على السكان
وفي غير المملوك كالشور على بيت المال وكذا ان وجد في المسجد الجامع
وكذا ان وجد في السجى وعنده يوسف على اهل السجى وان في
برية ليس فيها شجرة من اوصافها في وسط القرى او في
وان محتسبا بالشجر فعلى اقرب القرى منه وان في بقية قوم بالحي
ثم اهلوا عن قبيل فعلى اهل الحجة الا ان وليته على القوم او على
معين منهم فستقط عنهم ولا يثبت على القوم الا بحجة ولو
وجد في موضع راض غير مملوك فبان في حياء او فسطاط
فعلى ربه والا فاعلى الاقرب منه وان كانوا قداما فاعلى
فلاقمتا والدية وان الارض مملوكة فالعسكري كالكان
والقمتا والدية على المالك لا عليه خلافا لابي يوسف ومن
جره في قبيلة ثم تقبل في اهلها لم يزل ذافرا حتى مات
فالقمتا والدية

هذا هو القدر
الذي يثبت
على القوم
في هذه
الامور

فالقمتا والدية على القبيلة عند الامم وعنده يوسف
ولو مع الجرح فحج فقات في اهلها فلا ضمان على الجرح عند
ابن يوسف وفي قبيل قول الامم ليضمن ولو ابرجطين
كانا في بيت فوجد احدنا مذبوحا ضمن الآخر عند
خلافا م ولو وجد القليل في قرية امرأة كبرت اليمن
عليها وتدي عاقلتها وعنده يوسف على عاقلتها
القائلة ايضا قال المتأخرون والمواة تدخل في الحمد مع قلة
في هذه المسئلة ولو وجد في الارض رجل في جنب قرية ليس
صاحب الارض منها فهو على صاحب الارض **كتاب العقاقلة**
جمع معقلة وهي الدية والعاقلة من يؤذيها وهي اهل
الدول وان كان القاتل منهم يؤخذ من عطاياهم في
ثلث سنين فان خرجت ثلث عطايا فاقرا
اكثر اخذ منها ومن لم يكن منهم فعاقلة قبيلة يؤخذ
منهم في ثلث سنين من كل واحد ثلثة دراهم او
اربعة كل سنة درهم او درهم وثلث لا يزيد ولا ينقص

اهل دولته
او اولادها

او ديدن مريد قبيلسي

وقيل في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة فان لم تستع القيد
 لذلك ضم اليهم اقرب القبايل نسباً على ترتيب العصب
 والقابل كاحد مع وان كان من يتناصرون بالحق او
 بالخلف فعاقلة اهل حرفه او خلفه وعاقلة المتفق مولاه
 للمولات مولاه وعاقلة وعاقلة ولد الملاك عاقلة امه فلان
 ادعاه الاب بعد ما عقلوا عنه رجوعاً على عاقلة ما عمو
 واما العقل العاقلة ما وجب بنفس القتل فلا تعقل جناية عمد
 ولا جناية عبده ولا مالزم بصلح او اعتراف الا ان يصدر قوم
 ولا اقل من نصف عشر الدية بل ذلك على الجاز ولا يدخل النساء
 والصبيان في العقل ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس وتعقل
 الكافر عن الكافر وان اختلفا ملة ان لم يكن العداوة
 بين الملتين ظاهرة كاليرود مع النصارى وان لم يكن
 للذي عاقلة فالدية في مال في ثلث سنين واليه يعقل
 عن بيت المال وقيل كالذي وان جرحه على عيبه خطا
 فعلى العاقلة كتاب وصايا الوصية عليك مضاف الى ما بعد الموت
 اي فالدية على العاقلة

الكفر ملة واحدة

الذي يوفى الدية من بيت المال

ما بعد الموت

الوصية

ما بعد الموت

وغيره من جنس استخوان
 بعض الناس لا يجوز دمال
 بعض الناس لا يجوز دمال
 بعض الناس لا يجوز دمال

وهي مستحبة بما دون الثلث ان كانت الورثة اغنياء او
 يستغنون بانصبايرهم والا فتركها واجب واجب ولا
 نصيب ياد ادى الثلث ولا القائل بكنزة ولا الوارث الا
 باجازه الورثة وتصح بالثلث للاجتناب وان اجوزوا
 وتصح من المسلم للذمي وبالعكس ونصح للجد ان كان من غيرهم
 وبين ولا دية اقل من ستة اشهر ولا تصح الهبة له وان
 اوصى بامه دون وصية الوصية والاستثناء ولا تدرج الوصية
 من القبول ويعتبر بعد موت الموصي ولا اعتبار بالردو
 القبول في حياته وبملكه الا ان يموت الموصي له بعد موت
 الموصي قبل القبول فان ملكها او يصير لورثته ولا تصح من صبي
 عتيد ولا مكاتب وان ترك فاءة والوصية مؤخره عن
 الدين فلا تصح ممن يحيط دينه بماله الا ان يبرئ الغرماء
 والموصي ان يرجع في وصية قولاً او فعلاً يقطع حق المالك
 في الغصب او يزيل ملكه كالبيع والهبة وان اشتراه
 او رجع بعد ذلك او يوجب في الموصي به زيادة لا يمكن
 اعطا اولاد متاعه
 در الموصي به وصية
 ايلو كشيء ويرز

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

وغيره من جنس استخوان
 بعض الناس لا يجوز دمال
 بعض الناس لا يجوز دمال
 بعض الناس لا يجوز دمال

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

فيهم اربعة
 اربعة
 اربعة

سهم من سهم
فانما هو سهم واحد
فانما هو سهم واحد

التسليم لآبها كالتسليم للويف والبناء والدار والحق والحق
وقطع الثور وزجج الشاة رجوع لأجل الثور ويجزى
الدار وهو ما ولو لم يرد رجوع عند خلافه ولا فاس ولا فاس
أخر الوصية أو كل وصية أو وصية من الأفلان في حرام و
لوقال ما أوصيت به لفلان في الأفلان فرجوع إلا أن يكون فلان
الثاني ميتا أو تبطل وصية المريض ووصية لأجنبي تكبر بآبها
وكذا أقراره ووصية لأبيه الكافر أو الوفيق أن أسلم أو عتق
بعد ذلك وصية المفقود والمفوض والأشهر المسلول من كل حال
ان كان ولم يخف موته منه والآفن ثلثه **باب الوصية بثلث**
الله ولو أوصى لكل من اثنين بثلث ماله ولم يجز وأوصى
الثلث بينهما نصفين ولو لأحد بثلث والآخر بثلث
فمثلان ولو لأحد بثلث والآخر بثلث أو بنصف أو بثلث
ينصف الثلث بينهما وعند بثلث في الأول ويجزى في الثاني
وثلثه اجلس في الثاني ويجزى في الثالث ولا يضر الموصى له
بالذي يرد على الثلث عند المام إلا الحطب والسعاية والدار

والمفوض ولا يشترط المسلول
التي دله فأنزل الوصية

عبد بن عبد الله المرشد

سهم من سهم
فانما هو سهم واحد
فانما هو سهم واحد

المرسدة وتبطل الوصية بثلث ابنه وتصح بمنزل نصيب ابنه
فلو كان له ابنان فلهما وصى له الثلث فان ثلثه فالربع
فان أوصى بجزء من ماله فالتيقن إلى الورثة وان يسره
وعندهما مثل نصيب أحدهما إلا أن يزيد على الثلث ولا اجازة
قالوا هذا في غيرهم في عرفنا التسمي كالجدة وان أوصى له بثلث
ماله ثم بثلث ماله واجازة فله الثلث وان يسره فله الثلث
أحد المجلس أو اختلف ولو بثلث دارهم أو عيها أو ثيابا أو من
جنس واحد فله الثلثان فله الباقي ان خرج من الثلث
وكذا كل مكمل وموزون وان بثلث ثيابا أو من متفاوئ فله الثلث
الثلثان فله الثلث ما بقي وان بثلث عبدا فله الثلث عند كل الدار
وقبر واقفان والدار كالعبيد وان أوصى بالف ولعنه ودين
فمن عين أن خرجت من ثلث العين والآ دفع ثلث العين
وثلث ما يستوفى من الدين حتى يتم وأن أوصى بالثلث
لزيد وعمر واحد بثلث فكله للحي وان قال بين زيد وعمر
فالنصف للحي وان أوصى بثلث ماله ولا ماله فالتسليم فله الثلث ماله

طعنا في تقديمه
ثم قال في ذلك المجلس
واجازة الورثة له ثلث ماله ويدخل الثلث
يعني لو قال سدين ماله لم يمت قال في ذلك المجلس
أوصى مجلس آخر سدين ماله كان سدين واحد
لان الموقفة أحييت معرفة دار

عنه أوصيت لزيد بثلث غنمي
أوصيت لزيد بثلث ثيابي

موصى أولي آخر قازنش

أي كندى ماله ثلث ثلثه

عند الموت وان يثلمت غنمه ولا غنمه له او كان في ملكه قبضه او موصي
بطلت وان استفاد غنما ثم ملك صح في الصحيح وان اوصى
بشاة ماله ولا شاة له فله قيمتها وتبطل الوثاة من
غنمه ولا غنمه له وان اوصى بثلمت ماله لا قيمتها اولاده و
هه ثلث وللفقراء والمساكين فله من ثلثه انما هي لكل
فريق خمس وعند ثلثه اربعة ولكل فريق سبعون و
ان اوصى بثلمت ماله لزيد وللفقراء فله نصفه ولهم نصفه
وعند ثلثه ولهم ثلثه وان اوصى بمائة لزيد ومائة لعمرو
ثم قال لكبر اشتر كنك معهما فله ثلث ماله لكل ولو بمائة لزيد و
لعمرو فله بكل نصف ماله من ماله وان قال لفلان على دين
فصدقه فانه يصدق الثلث فان اوصى مع ذلك بوصايا
غير ثلث لهما وثلثان للورثة ويهاج لكل صدقه في شتم
فيؤخذ اصل الوصايا بثلث ما اقرباؤه والورثة بثلث ما
اقرباؤه ويختلف كل على العلم بدعوى الزيادة على ما اقرباؤه
وان اوصى بعين لوارثه ولا جنب ولا جنبى بصرفها ولا شئ

للوارث

نفوت الفهم
حافظ بالحدود ويرى
ديس موصي

للوارث وان اوصى لكل من ثلثه بطوب وبع متفاوت
فصاع ثوب ولم يذرايرها فهو الورثة تقول لكل هلك
حقك بطلت الوصية فان سلموا ما بق فلدى الجدة ثلثا
جيدة هلك ولدى الردي ثلثا رديا ولدى الوسيط ثلث لكل
منها وان اوصى بيت معين من دار مشتركة قيمته فرب
البيت في نصيب الموصى فهو الموصى له وعند محمد له نصفه و
الاقل قدر زرعه وعند محمد قدر زرعه والاقرار كالوصية
وقيد لا خلاف فيه لمحمد وهو المختار وان اوصى بالفضة عن من
مال غيره فله ثلثها الاجازة بعد موت الموصى وله المنع بعد
الاجازة بخلاف الورثة لو اجازوا ما زاد على الثلث وان
اقترأ احد الابنين بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث فعليه دفع
ثلث نصيبه وان اوصى بائنة فله ثلث بعد موت الموصى له
ان خرجا من الثلث والاخذ الثلث منها ثم منه وعند محمد
على السواء **باب المتيقن في الميراث** العبرة بحال التصرف
المتيقن فان كان في الصحة فحق كل المال وان في مرض الموت

بعض ثوب موصي بعضه اسكن اوج ثم كسبه
وصيت المسند

اي موصى اذا اوصى بثلثه
اي موصى اذا اوصى بثلثه

موصى له

موصى له

موصى له

موصى له

اي انتموا اخر

موصى له

فمن ثلثه والمضاف للموت من الثلث وان كان في الصحة
 ومرض صح منه كالصحة والتحرير في مرض الموت والمجانب
 والكفالة والهبة وصية في اعتبارها من الثلث فان اعتق
 وجاز وضاق الثلث عن الباقي لم يجز له ان يقدم
 وهما سواء وان اخبر وان اعتق بين محابطين فنصف
 للاول ونصف بين العتق والاخيرة وان جاز بين عد
 عتقين فنصف للمحابة ونصف للعتقين وعندهما
 العتق اول في الجميع وان اوصى بان اعتق عنه
 بهذه المائة عبيد فربك من يادهم بطلت الوصية
 وعندها يعتق بباقي ولو كان العتق حجج بباقي من المائة
 اجماعا وبطل الوصية بعتق عبده ولو جنى بعد موت سيده
 فرفع بها فان فدى فلا ولو اوصى لزيد بثلث ماله و
 ترك عبيدا فادعى زيد عتقه في الصحة والوارث عتقه في
 المرض فالقول للوارث ولا شيء لزيد الا ان يفضل
 الثلث عن قيمته او يبرهن على دعواه ولو ادعى رجل
 على الميت

على الميت ديناً والعبد اعتاقه في الصحة وصديقها الوارث
 سعى العبد في قيمته وتدفيعه الى الغرم وعندنا لا سعى وان
 اجتمعت وصايا وضاق الثلث عن باقية الوصية
 وان اخرها فان شئت في الفريضة او غيرها قدم
 ما قدم وقيل تقدم الزكوة على الحج وقيل بالعكس
 الحج والزكوة على الكفارات في القتل والظهار واليمين
 الكفارات على صدقة الفطر وصدق الفطر على الاضحية
 وان اوصى بحج الاسلام اجماعاً عند رجل من بلده ركباً
 ان وفيت النفقة والامن حيث تفرغ وان خرج حاجاً
 فأت في الطريق واوصى ان يحج عنه حج من بلده وعندها
 من حيث مات لم يحجنا وعلى هذا الخلاف اذا ملك على غيره
 في الطريق **باب الوصية بالدين** وخبر جابر الانساني
 ملاصقة وعندها من يسكن محلة ويجمعهم مسجد
 ويسكن الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم والذمي
 وضار من هو ذورهم محرم من امرئته وخمس من هو ذورهم
 اي قايين

لو اوصى بدينه بثلث ماله او بثلث ما له او بثلث ما كان له من المال او بثلث ما كان له من الدين او بثلث ما كان له من العتق او بثلث ما كان له من الكفالة او بثلث ما كان له من الهبة او بثلث ما كان له من الصدقة او بثلث ما كان له من الزكوة او بثلث ما كان له من الحج او بثلث ما كان له من غيرها

لو اوصى بدينه بثلث ماله او بثلث ما له او بثلث ما كان له من المال او بثلث ما كان له من الدين او بثلث ما كان له من العتق او بثلث ما كان له من الكفالة او بثلث ما كان له من الهبة او بثلث ما كان له من الصدقة او بثلث ما كان له من الزكوة او بثلث ما كان له من الحج او بثلث ما كان له من غيرها

ذات رحم محرم من نسوة في ذلك الحر والعبد والاقرب
 والابعد واقرباؤه واقارب وذو قرابة وارحامه وذو
 ارحامه وانساب الاقرب فالاقرب من كل من رحم محرم
 ولا يدخل فيه الوالدان والولد والجذر وايتان وان لم يكن
 له ذور رحم محرم بطلت وتكون للانشين فصاعداً وعندهما بدخ
 من نسب في اقصى الاله الام بان لم يعلم او ادرك
 الاسلام وان لم يعلم من لم يعلم وخالان الوصي لعمه
 وعندهما لكل على السواء ومن لم يعلم وخالان نصف الوصي لعمه
 ونصف ابين خال له وان كان له عم فقط فنصفه اب وان
 له عم وعمته وخال وخالته فالوصي للعم وعمته وعندهما
 الوصي لكل على السوية وجميع ذلك واهل الزوج
 زوجته وعندهما من يقولون وتضمهم بنفقة والاهل
 بيته وابوه وجده من اهل بيته واهل نسبه من نسب الميم
 من جهة الاب وجنس اهل بيته ابية والوصي لبيته فلان وهو
 اب صلب للذكر خاصة وعندهما وهو رواية عن الامام

يدخل

يدخل الاثالث ايضا ولو رثته فلان للذكر مثل حظ الانثيين
 ولو لد فلان مكر للذكر والانشي على السواء ولا يدخل اولاد
 الابن عند وجود اولاد الصليب يدخلون عند عدم

دون البنت وان اوصى لبيته فلان وهو الوصي لا يحصى
 مني باطلت وان لا يتامهم او عيانتهم او زناهم او
 اراهم فللقمة والفقير منهم والذكر والانشي ان كانوا
 يحصى وللفقراء منهم خاصة ان كانوا لا يحصى ولو ابا
 مني لم ينحصر في الصحة او المرض ولا اولادهم ولا يدخلون
 المولاة ولا مولا المولى الا عند عدمهم وتبطل ان كان له موقوف
 وموقوفون واقل الجمع اثنان في الوصايا كالموارث

باب الوصية بالخزنة وتكليف النعمة

عنده وسكنه داره ويغلبه بما مده معلومة وابدان فرب
 ذلك من الثلث سلم الى الموصي والاقسمت الاوتها بيا
 في العبد يومين لهم ويوما في امانات الموصي ردت الى
 ورثة الموصي وان مات في حياة الموصي بطلت ومن اوصى

اركل
 فيهم ٧٧
 فيهم ٧٧

طبري موصي له ايجون بربولوكي وارش
 ايجون ثلثون نعيم اولوز

لم يغفل الدار والقيد لا يجوز الكفر والاختدام في الأصح
ولا ين أوصى له بالخدمة والسكنى ان يوافق وان اوصى له بشركة

بستان فلان و فی ثمره فله هذه فقط و ان را اید
فله حق و ما یستقبر و ان اوصی ببقعة بستان فله الموصود و

ما یستقبل و ان اوص له بصوف غنمه و لبسها و اولادها
 فله ما یوجد من ذلك عند موتہ فقط قال ابدا و لم یقل **باصح**

الذین ولو جعل ذمی داره بیعت او کنستہ فی صحبہ
 فهو میراث ولو اوص به یقوم ^{ای معبد شاری} مسمی جاز من الثالث ^{ای معبد یهودی} وکذا غیر
 معین ^{معیّن} کافه کلمه ای که او ن کافر دیس

المستعين خلافا لما وقع وصية سليمان لا وارث له في دارنا
بكل مال سليم اودمى وان اوصى ببعضه رد الباقى الى وصىته

وَبَصَّحَ الْوَصِيَّةَ بِمَا دَامَ فِي دَارِنَا مِنْ مَسْلَمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ وَصَاحِبِ يَدٍ
أَنْ لَمْ يَكْفُرْ بِهِ وَأَوْ هُوَ كَالْمَسْلُومِ فِي الْوَصِيَّةِ وَالْأَفْكَارُ تَدْوِي وَصِيَّةُ

الذي من الناس ولا يصح لو ارثه و يجوز لذاتي من غير ملته
للأخيه في دار الحرب باب الوصية من اوص الى رجل فقيل
و

وجهره ورد عسبه والايرتدوان رد وجهه رد
خفوزن دد اولوا ویت موصوله قول اعزلم بعد

لم يقبل ولم يرد حتى مات الموصى لم يرد اختيار من القبول وعدمه

ان باع من التركة شيئا لم يبق له الرد بايضا وعلم وان غير
عالم بالايضا فان رد بعد موته ثم قبل صح ما لم ينفذ فاض مرد

وَمَنْ أَوْصَىٰ إِلَىٰ عِبْدِيٰ أَوْ كَارِءٍ فَاسْتَأْذِنْهُ خَرَجَ الْقَاضِي وَنَصَبَ
غَمْرَهُ وَإِنْ أَلَىٰ عَبْدِهِ فَإِنْ كَانَ كُلُّ الْوَرِثَةِ صِغَارًا مِّنْ خِلَافِهَا

لهمادان فیه کبر بطل اجملاً ولو کان الوضی عاجزاً عن القیام
بالوصیۃ العیوہ وان کان قیادراً امیناً لا یرجى ان یشکر

المورثة او بعضهم منه ما لم ينظر من خصائصة او اوصى الى اثنين
لا ينفذ احدهما الا بشرا كفن وتحرير وخصومة وقضاء دين
والتم فاة

وطلبه و سر حاجه الطاهره قبول الحبه له ورد و دعيه معينه
و تنفذ وصيه معينه واعطاء معينه ورد مقصوب او المسترس
نحو ان لا ينفرد احد بها

بشر، فليس وجع أموال ضار به، و حفظ المال و بيع ما خاف
تلفه و عند من يجوز الانفراد مطلقا و ان ملك احد الوصيين
الا ان ارض غنم

اقام القاضي غيره مقام الخيوص الا حيدان اوصي
 الابي جازو يتنن وده ووصي الوص وصي في التكنين

وكذا ان اوصى الثلثة احدھا خلافا لهما وتصح قسمة الوصية عن
 الورثة مع الموصي فلا يرثون على الموصي ولو هلك حظهم
 في يد الوصي لا يقاسمهم من الموصي في جميع عليهم ثلث
 ما بقى لو هلك حظهم في يد الوصي صح للقاتل لو قاسمهم وارث
 عنه واخذ قسطه من الوصية حج لو قاسم الوص الوصية فضا
 عنده يؤخذ للرجل ثلث ما بقى وكذا الوصية من حج فضا في يده
 وعنده ايسر ان بقى من الثلث شي اخذوا الا فلا عند
 لا يؤخذ شي ولو باع الوصية من الزكاة عتد مع غيبة
 الغرماء جاز وان اوصى ببيع شي من تركته والتصدق به
 فباع وصية وقبض منه فضا عنه في يده وسحق المبيع
 ضمنه ورجع به في الزكاة ولو قسم الوصية الزكاة فاصاب
 الصغير شي وقبض وباع وقبض منه فضا فاسحق ذلك
 الشي رجوع في مال الصغير والصغير على بقية الورثة بحقه
 ولا يصح بيع الوصية ولا ائشراء والا بائنا بن في وصي
 من نفسه ان كان فيه نفع خلافا لهما ولد دفع المال مضاربة
 من الورثة

وشركة وبضاعة وقبول الحوالة على الاملاء لا على المبرور
 لا يجوز له ولا للاب الاقراض ويجوز للاب الاقراض لا للوصي
 ولا يتجر في مال الصغير ويجوز بيعه على الكبر الغائب عن العقار
 ووصي الاب احق بمال الصغير من جدته فان لم يوصي الاب
 فالجد كالاب **فصل في** شهاد الوصيان ان الميت اوصى اب وابنت
 ابنتا معا لا تقبل الا ان يدعيه زيد وكذا الوصية
 ابنتا الميت وكفت شهادة الوصيين بمال الصغير
 وكذا الكبير في مال الميت وصحت له في غيره وعندهما تصح
 للكبير والوصيين وشهادة الوصية على الميت جازة لاله
 ولو بعد العزل وان لم يخافهم ولو شهد رجلان لا يفرق
 بين الف على ميت والاخر ان له بالمثل صح خلافا
 لاهل السنة ولو شهد كل فريق للآخر بوصية الف لا تصح
 ولو شهد احد الفريقين للآخر بوصية جارية والاخر له
 بوصية عبد صح وان شهد الاخر له بوصية ثلث لا تصح
كتاب الخلع هو من له ذكر وفرد فان بال واحدها اعتبر

اي فان بال من الذكر ففرد ففرد ميراث
 انكلامه وان بال من الانثى ففرد ففرد ميراث

و اذا اختلط الوكيسة بغيرها تحرر واكل والا فلا يؤكل
 حالة الاخيار ويحرر عند الاضطرار واذ احرق راسه
 المتألم بدم وزال دمه فاختذ منه مرقه جاز والمرقه كالعبر
 ولو جعل السلطان الخراج لرب الارض جاز بخلاف العشر ولو
 دفع الارض المملوكة الى قوم ليعطوا الخراج جاز ولو نوى
 قضاء رمضان ولم يعين من اتى يوم صحيح ولو عين رمضان
 نين فلا في الاصح وكذا قضاء الصلوة لو نوى ظهر اعلية
 ونوى لم ينو اول ظهر او اخر ظهر او ظهر يوم كذا او قبله
 فبر ارضا ولو ابتاع الصائم براق غره فان كان جسيما لم يفسد
 الكفارة والا فلا وقيل بعض الحاج عذرة ترك الحج ونحو قال
 لامرأة عند شاهد من نوزن من شدي فقالت شدي لا
 ينقذ النكاح بغيرها ما لم يقبل قبوله كرهه ولو قال خوشين
 رازن من كرهه فقالت كرهه انكدم فقال بر مرقه ينقذ
 ولو قال لرجل دخت خوشين رئيس من از راف داشتی
 فقال داشتی لا ينقذ ولو منع المرأة زوجها من

الدخول

انما لم يخبره فارتبه

انما لم يخبره فارتبه

الدخول عليها وهو مكى معها في بسترها كانت ناسرة
 لو مكى في بيت الغيب فامتنعت منه فلا قالت لا مكى
 مع امتهك وازيد بيتا على حدة فليس كذلك ولو قالت
 من اطلاق ده فقال داده كبر او كرده كبر او داده باد
 او كرده باد ان ينوي يقع والا فلا ولو قال داده است
 او كره است يقع وان لم ينوي ولو قال داده انكار
 لا يقع وان نوى ولو قال دئی مرا نشاید تا قيامت
 او هم عمر لا يقع الا بالنية ولو قال لها حيلة زمان كن
 فهو اقرار بالطلاق الثالث ولو قال حيلة خوشين
 كن فلا ولو قالت له كاهدين ترا خوشيم ترا جند
 باز دار فان طلقها سقط المهر والا فلا ولو قال لعجده
 يا ما كره اولامته انا عبدك لا يعترف ولو دعى لا فله
 ولو قال بد من سو كذا است كه ابن كاهنك فهو
 اقرار باليمين بالبدن وان قال بد من سو كذا است
 بطلاق فاقول بالخلف بالطلاق فاستقال قلت ذلك

طلاق

بن اشلم ديسم بلا زينه
 بن اشلم ديسم بلا زينه

اطاعت كز غور و
 نفقه لازم كلن زوجه و اوزينه

عین انكدم ديسم بلا زينه صكره اول فضا اشلمه عین اشلمه اولور كفا لازم كلور

كذا لا يصدق وكذا لو قال مراً سو كند خانه است
 كه اين كار نكست و لو قال المشتري للبائع بعد البيع
 بربا بازوه فقال البائع بدهم يكون فسخا للبيع
 العقار المتنازع لا يخرج من يد ذي اليد ما لم يبرهن
 المدعي ولا يصح قضاء القاضى في عقار ليس ولا يبرهن
 وان قضى القاضى في حادثة بينة ثم قال رجعت عن
 قضاءى او بداء في غير ذلك او وقفت في تلبس الشهود
 او ابطال حكمي نحو ذلك لا يعتبر القضاء ما ضي ان
 كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة ومن له على
 اخر حق فسخا قوما ثم سأل عنه فاقربه وبعه يرونه
 ويسمعونه وهو لا يراهم صحت شهادتهم عليه ان سمعوا
 كلامه ولم يروه فلا ولو بيع عقار وبعضه اقارب
 البائع حاضر يعلم البيع وسكت لا تسمع دعواه بعده ^{بعد البيع}
 ولو وهبت امرأة مراهقين زوجا ثم ماتت فطلب
 اقاربها المهر وتجاوزوا كانت الهبة في مرفق موثرا وقال بل

في قوله لا يبرهن
 في قوله ما لم يبرهن
 في قوله لا يخرج
 في قوله لا يعتبر
 في قوله لا تسمع
 في قوله لا يبرهن

في قوله لا يبرهن
 في قوله ما لم يبرهن
 في قوله لا يخرج
 في قوله لا يعتبر
 في قوله لا تسمع
 في قوله لا يبرهن

في صحته فاقول له ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذبا في
 ما اقررت حلف المقر ان المقر لم يكن كاذبا فما اقر
 بولست بمبطل فيما تدعى عليه عند مدعى وبه يفتى والا قرار
 ليس سببا للملك ولو قال لآخر وكلت بك بيع هذا
 منك صار وكيلاً ومن وكل امرأة بطلاق نفسها لا
 يملك عزلها ولو قال لآخر وكلت بك بكذا على اذنتي
 عزلتك فانت وكيل فطريق عزله ان يقول
 عزلتك ثم عزلتك ولو قال كلما عزلتك فانت وكيل
 فطريقه ان يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلك
 عن الوكالة المجزئة وقبض بدل الصلح قبل الفرق شرط
 ان كان ديناً بدنياً والا فلا ومن ادعى على صبي داراً
 فصالحه ابو له على مال الصبي فان كان له بينة جاز الصلح
 ان كانه عند القيمة او اكثر مما يتعاقب فيه وان لم يكن له بينة
 او كانت غير عادلة لا يجوز ومن قال لابنتي لم يبرهن
 وكذا لو قال لا شرادة لي في هذا الفسقة ثم شهد و

في قوله لا يبرهن
 في قوله ما لم يبرهن
 في قوله لا يخرج
 في قوله لا يعتبر
 في قوله لا تسمع
 في قوله لا يبرهن

في قوله لا يبرهن
 في قوله ما لم يبرهن
 في قوله لا يخرج
 في قوله لا يعتبر
 في قوله لا تسمع
 في قوله لا يبرهن

للامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انسانا من طريق الجاني
 ان لم يفر بالجارية ومن صادرة السلطان ولم يعتني به
 ماله فباع ماله نفذ ولو خوفي امرأة بالضرر حتى وقفت
 مهرها منه لا تصح الهبة ان قدر على الضرب ان اكرهها على
 الخلع ففعلت يقع الطلاق ولا يجب المالم ولو احوالت ثمانا
 بالمر على الزوج ثم وصيته من الزوج لا تصح الهبة ومن اتخذ
 بيئا او بالوعة وان سقط الحائض لا يضمنه ومن عذر زوجته
 بماله باذنها فالعارة كرها والنفقة دين له عليها وان عجزها لم
 اذنها فالعارة كرها وهو مبرج وان عجزت لم اذنها فالعارة لم
 ومن اخذ غلاما فترعه انسان من يده فلا ضمان على البائع و
 من يده ماله انسان فقام له سلطان اذفع الى
 الاقطعت يدك او ضربتك خمسين سويا لا يضمن لو دفع
 ولو وضع في القمار لا يصيد به حمار وحشي وسمي عليه فجاء
 في القمار وجد الحمار بمجر وحاميتا لا يحل اكله ويكره من اناة
 الحمار والخصية والمثانة في الذكر والقعدة والمثانة والدم المسفوف
 في الفرج

وللقاضي

وحل البذل
 بالوعة
 ونسب في ما نطقت
 حبات يعني اول قيود
 جيران ابدن صوابه قوت
 دوازي هدم اوله
 ضامن اوله شرعا

اوله يابلون اوله
 القاذور يعني مدبون
 قاجيل آدم
 اوزرني برش
 لازم كمن

بكونه من ماله او يبيع ويشتري

للقاضي ان يفرض ماله الغائب والطفل والنقطة ولو كانت خفية
 على المبتني ظاهرة من اراه طعنه مختصا ولا تقطع جلده ذكره الا بشقة
 يماز تركه خيانا وكذا شيخ نعلم وقاله البير لا يطبق الختان ووقت ختان الصبي
 غير معلوم وقيل بسبع سنين ولا يجوز ان يقطع على غير الانبياء والملائكة
 الا بطريق التبع ولا الا عطايا باسم النبي وزواله جان ولا باس بلبس القلائد
 للشباب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل والحافظ القرآن ان يجتمعا في ارض
 يوما **كتاب الفريضة** يبدأ من ترك الهبة يتجهز به ودقته بلا اسراف
 ولا تقير ثم تقضي ديونه ثم تقصد وصياه من ثلث ما بقى بعد الدين ثم يقسم
 الباقي بين ورثته ويحقق الارث بنسب وشكاح وولاد ويبدأ بالصحاب
 الفروض ثم لعصبة النسبة ثم بالمصنف ثم عصبة ثم البرد ثم دوى الارحام
 ثم مولا المولاة ثم المقر بنسب ثم الموصل بالكر من الثلث ثم
 بيت المال وينسب الارث الزوق والقدر كما مر واختلف الملقين و
 اختلاف الدارين حقيقة او حكما والجمع على تورثهم من اجداد عشرة الاب
 وابوه والابن وابنه والاخ وابنه والعم وابنه والزوج ومولى النعمة
 ومن النساء سبعة الام والجدة والبنت وبنت الابن والاخت والزوجبة

ارسله طاعة كمنه من
 الملائكة

دوين وسائر بنية البها اوله ان ثوب

ومولاة النعمة وهم ذوفرض وعصبة فذوفرض من لم يسم مولاة
المقدرة في كتاب الله تسعة النصف والرابع والثلث والثلثان
والسبعة فالنصف للبنت ولبنت الابن عند عدمها ولاخت الابن
ولاخت لاب عند عدمها اذا انفردت وللزوج عند عدم الولد والاب
والربيع له عند وجودها وللزوجة ان تعددت عند عدمها والثلث
لها كذلك عند وجودها والثلثان لكل اثنين فصاعدا ممن فرقتهم
النصف والثلث للام عند عدم الولد وولد الابن والاثنين من الاخوة
والاخوات ولها ثلث ما يبقيه بعد فرض احد الزوجين في زوج وابوين او
زوجة وابوين ولو كان مكان الاب فمها جده فلها ثلث الجميع خلافا لابي
والاثنين فصاعدا ممن ولد الام بغيرهم وانما هم بالسوية والسر
لواحد منهم ذكر او انثى وللأم عند وجود الولد وولد الابن او الاثنين من
الاخوة والاخوات وللأب مع الولد او ولد الابن وكذا للجد الصحيح
عدمه وهو من لا يدخل في نسبة الى الميت امه فان دخل في فاسد
للجد الصحيح وان تعددت وهو من يدخل في نسبتها الى الميت جدها
ولبنت الابن وان تعددت مع الواحدة لا يضمن من بنات الصلب

واللافت

واللافت لاب كذلك مع الاخوة الواحدة لا يضمن **فصل في**
عصبة بنفس ذكر ليس في نسبة الميت انثى وهو كما يافد ما
واقفت الفرائض وعند الافراد يحوز جميع المال واقر بهم جزء الميت
وهو الابن وابنه وان سفل ثم اصله وهو الاب والجد الصحيح وان علا
ثم جزء ابيه وهم الاخوة لا يضمن او لاب ثم بنوه وان سفلوا ثم
ثم جزء جده وهم الاعام لا يضمن او لاب ثم بنوه وان سفلوا
ثم جزء جد ابيه كذلك والعصبة بغيره من فرضه النصف والثلثان
يصرف عصبة باخوته من ويقسم للذكر مثل حظ الانثيين و
من لا فرض لها واخوها عصبة لا يصير عصبة بكالعم وبنت الاخ
والعصبة مع غيره الاخوة لا يضمن او لاب مع البنت وبنت الابن
ودون الابوين من العصبة مقدم على ذي الاب حتى ان الاخوة لا يضمن
مع البنت تجب الاخ لاب وعصبة وولد الزمى وولد المملوكة مولد
امه والاب مع البنت صاحب فرض وعصبة واخر العصبة مولد
انفاقا ثم عصبة على الترتيب المذكور فمن ترك ابا مولاة وابن
مولاة فالحكمة لابن مولاة وعند ابن سلال السد والباقي

الابن لو كان الابجد فكل الابن اتفاقا ولو ترك جد مولاه واهله
 فالجد اولى وعندها يستويان والعصبة انما ياخذ ما فضل من
 ذوى الفروض فلو ترك زوجا واخوة لام واخوة لابوين
 فالنصف للزوج والسر للام والثالث للاخوة للام والابن اكره
 لابوين وتسمى المشتركة والحجارية **فصل** في حجب الحريمان من متفق في حق
 ستة الابن والاب والبنت والام والزوجة والزوجة ومن عدلهم
 يحجب الابعدهم بالاقرب وذو القرابة بذى القرابتين ومن يدعى
 لا يرث مولاه الا اولاد الام حيث يدلون بها ويرثون معها ويحجب الاخوة
 بالابن وابنه وان سفلوا بالاب والجد ويحجب اولاد العلات بالافخ لاب
 ايضا وعندها لا يحجب الاخوة لابوين اولاب بالجد بل يقلصونه وهو
 كاخ وان لم تنقض المقاسمة عن الثلث عند عدم ذى الفرض او عن السر
 عند جوده والقصور على قول الامم واذا استكمل بنات الصلب
 الثلثين سقط بنات الابن الا ان يكون جذا منهن او سفل منهن
 ابن فيعصب من جذاه ومن فوقه من لبت بنات سرهم من وسقط من
 دون واذا استكمل الاخوة لابوين الثلثين سقط الاخوة لابوين

ان يكون

يكون مقرن اخ لاب واجدات كل من يستقرن بالام والابوين
 بالاب ايضا وكذا بالجد الامم الاب والقرابة من منى منى
 تحجب البعدي من اى جهة كانت وارثه كانت القرابة محجوبة
 ثم الابن فانها تحجب امه الام واذا اجتمع جدتان احداهما
 قرابة كام الاب والافخ ذات قرابتين كام اب الاب وهو ايضا
 ام ام ام فثلث السر لذات القرابة وثلاثة الافخ عند عدم نصف
 عند عدم المحرم بالقتل ونحوه لا يحجب المحجوب بحجب امه في الجدة
 كالاخوة والاحوات يحجرهم الاب ويحجبون الام من الثلث الا السر
فصل واذا اردت سرهام الفريضة على الفريضة فقد عالت واربعة
 مخارج لا تقول الاثنان والثلاثة والرابعة والخامسة وثلاثة تقول
 الستة والعشرة واثنا عشر واثنا عشر في سبعة عشر واثنا
 عشر واثنا عشر وعشرون في سبعة وعشرين عولا واحدا في
 ثمانية وهو امرأة وبنات وابوان والرد ضد القول بان لا تستغرق
 السرهام الفريضة مع عدم العصبة فيرد الباقي على ذوى السرهام من
 جين بقدر سرهامهم فان كان من يرده عليه جنسا واحدا فامسك

من عدد رؤسهم وان كانوا جنتين او اكثر فمن عدد رؤسهم فمن اثنين لو كان
في المسئلة سكران ومن ثلثة لو سكرس وثلث ومن اربعة لو سكرس
ومن خمسة لو ثلث ونصف او سكران ونصف لو ثلثان وسكران
مع الاول من لا يرد عليه ففرض من اقل مخارج ثم قسم الباقي على رؤسهم
فان استقام كزوج وثلث بنات والآفان واقف ضرب وقدر رؤسهم
في مخارج فرض لا يرد عليه كزوج وخمس بنات وان كان مع الثانية من لا يرد
قسم الباقي على مسئلة من يرد عليه فان استقام كزوجة واربع بنات
وست اخوات لأم والآفان ضرب جميع مسئلة مخارج فرض من لا يرد عليه
كاربعة زوجات وست بنات وست جدات ثم يقسم برأسم من لا يرد عليه مسئلة
من يرد عليه ما بقى من مخارج فرض من لا يرد عليه ويصح بالاصول الآتية **فصل الاول**
في الوجه قريب لغيره والاذى سهم ويرث كما يرث العبد عند عدم ذي السهم
في الفرد منهم افرج جميع المال ويرثون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم كونه
الاصد وارثا عند اتحاد الجهة وانا اختلفت فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة
الأم الثلث ثم يعتبر الترتيب في كل فريق كما لو انفرد وعند التوادف القرابة
والقوة والجهة للذكر مثل حظ الأنثيين وتعتبر ابوان الفروع ان انفقت

الاصول

وكذا ان اختلفت عند ابيس وعندم تؤخذ الصفة من الاصول
ومن الفروع ويقسم على اول بطن وقع فيه الاختلاف ثم يجعل الذكر
معه والبنات على حدة فيقسم نصيب كل طائفة على اول بطن اختلف
لك ان كان والآد في حصة كل اصل الفروع ويقول محمد يفتي ويقدم
الميت وصع اولاد البنات واولاد الابن وان سفلن ثم اصلهم وهم
جداد الفاسدون والجدات الفاسدات ثم جزايب وهم
اولاد الاخوات واولاد الاخوة لأم وبنات الاخوة ثم جزايبهم وهم
البنات والخالات والاخوال والاعمام لأم ثم اولاد هؤلاء ثم جزايب
جزايب اؤامه وهم عمات الاب والام وخالاتهما واخواتهما واعمام
الاب لأم واعمام الام وبنات اعمامهم واولاد اعمام الام **فصل الثاني**
الفرق والهدم اذ الم يعلو ايرتهم ملك او لا يقسم مال كل على ورثة الاقرباء
لا يرث بعض الاموات من بعض وان اجتمع ابناءهم احد على ام اعطى
سكس وضاعفتم اقسما الباقى عصبية ولا يرث المحس بالاكنت الباطلة
وان اجتمع فيه قرابان لو انفرد في شخص وزنا بهما يرثهما وان كانت امة بها
حي الاخرى يرث بالحاجة ويوقف المحل نصيب ابن واحد هو المختار وعند ابيس نصيب

ابني فان خرج اكثر حيا ومات ورث وان اتد فلما **فصل**
 ان يموت بعض الورثة قبل القسمة فيحل المسئلة الاولى ثم الثانية فان استقام
 نصيب الميت الثاني على مسئلة والآفا ضرب ونفق نصيب مسئلة والآفا ضرب
 الثاني في الاول والحاصل من الضرب يخرج المسئلتين ثم اقربهما او اقرب المسئلة
 وفق التصحيح الثاني او في كل فيما خرج فهو نصيب كل فريق فان مكثت فاجعل المبلغ
 مكان الاول والثالث مكان الثاني وكذا تفعل ان مكث رابع او خامس مع اجراء
 الفريض الغروض نوعان هو الاول النصف ونصف وهو الزوج ونصف نصف وهو
 الثاني الثلثان ونصفها وهو الثلث ونصف نصفها وهو السكس فالنصف يخرج من
 اثنين والرابع من اربعة والثلث من ثمانية والثلثان من ثلثة والسكر
 من ستة وان اضلح نصف بالنوع الثاني او ببعض من ستة او الرابع من اثني عشر
 او الثلث من اربعة وعشرين واذ انكر سهام فريق عليهم وباينت سهامهم عددهم
 في اصل المسئلة كما مرارة واخوين وان وافق سهامهم عددهم فاقرب وفق عددهم
 في اصل المسئلة كما مرارة وستة اخوة وان انكر سهام فريقين او اكثر ما ثبتت
 اعداد رؤسهم فاقرب احد الاعداد في اصل المسئلة كثلث بنات وثلث
 وان تدخل الاعداد فاقرب اكثرها في اصل المسئلة كما ربع زوجات وثلث جدات

ثاني في كل

وان عثر

وان وافق بعض الاعداد بعضا فاقرب وفق احداهما في جميع الثانية
 والمبلغ في وفق الثالث ان وافق والآفاق في جعل المبلغ في الرابع كذلك في الحاصل
 في اصل المسئلة كما ربع زوجات وثلث عشرة جدات وثمان عشرة بنات وستة اعمام
 سائت الاعداد فاقرب كل احداهما في جميع الثانية ثم المبلغ في الثالث
 ثم المبلغ في الرابع ثم الحاصل في اصل المسئلة كما مرأتين وعشرين وثلث جدات
 وستة اعمام وان كانت المسئلة عايلة فاقرب ما فرب في الاصل فيه مع القول في
 جميع ذلك **فصل** وتدخل العديد من يعرف بان نظراء الاقل من اكثر مرتين
 او اكثر فيقسم او تقسم الاكثر فيقسم على الاقل فيقسم صحيحا كالحق مع العزيرين
 ولو اقلها بان تقض الاول من الاكثر من الجانبين حتى يتوافقا مقدرا فان
 في اتفاق الاحد فها متباينان وان في اكثرهما متوافقان كان اثنين
 لهما متوافقان بالنصف وان ثلثة فبالثلث او اربعة فبالرابع وهكذا الى
 عشرة وان في احد عشر فيخرج من احد عشر وهما جبراً وان اردت معرفة نصيب كل
 فريق في التصحيح فاقرب ما كان له من اصل المسئلة ما فرب في اصل المسئلة
 واخرج فهو نصيب وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد وان شئت فاقسم كل
 فريق من اصل المسئلة في عدد رؤسهم ثم اعط بثلث السبعة من المخرجه

سما

184
IZMIR

5432



الحكم فيهم وان ارث قسم الزكاة بين الوثني او الوفاء فانظر بين الكثرة والتفصيل فانه
 بينهما موافقة فافرب سهام كل وارث من التفصيل في وفق الزكاة ثم اف الحاصل على وفق
 فافرب فهو نصيب للوارث وان لم يكن بينهما موافقة فافرب ٧٠ م كل وارث في جميع
 ثم اف الحاصل على جميع التفصيل فافرب فهو نصيب كذا العدة نصيب كل فريق وفي القسمين
 فافرب اجعل مجموع الديون كالنصف في كل دين كسها م وارث ثم اعمل العمل المذكور من
 صالح من الورثة والخرما على شئ منها فافرب نصيب من النصف والديون واقسم الباقي
 على سلام من بقى اوديونهم **فصل** هذا آخر ما ملقته الابحار لم ال في ترك
 شئ من مسائل الكتب الاربع والتمس الناظر في ان اطلع على الاصول في شئ منها
 ان يلحق بحجة فان الانسان محل النسيان وليكن ذلك بعد التأم في مظان تلك
 المسئلة فان ربما ذكرت بعض المسائل في بعض الكتب المذكورة في موضع وفي غيره
 في موضع آخر فاكفيت بذكرها واحد الموضعين ثم ان نذرت مسائل كثيرة
 في الاديان ومن الجوع البحر ولا اذ شئ من خبره اتمه بمراد الطلب على من
 عليه صحت شئ مما ليس في الكتب الاربع والتمس **سب** ونحوه الوكيل

تمت الكتاب معون الله تعالى

١١٣٢

